الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر (3)

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

الموضوع:

آليات سياسة التشغيل الذاتي و دورها في انعاش سوق العمل في الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:

بلحنيش عبد الرحمان

تحت إشراف

أ.د/ دراجي كريمو

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
أ.د/لجدل خالد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيساً
أ.د/ دراجي كريمو	أستاذ	جامعة الجزائر 03	مقرراً
د/ مباني مُحَمَّد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	ممتحناً
أ.د/ بلعباس رابح	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحناً
د/ العمري الحاج	أستاذ	جامعة البويرة	ممتحناً
أ.د/ حيدوشي عاشور	أستاذ	جامعة البويرة	ممتحناً

السنة الجامعية

2026 - 2025

كلمة شكر

احمد الله الذي وفقني و أعانني لانجاز هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

أ. د : دراجي كريم الذي لم يبخل عليا

بنصائحه القيمة وتوجيهاته الصائبة.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأصدقاء

الذين لم يبخلوا عليا بدعمهم .

و الى كل من ساعدني في

إنجاز هذ البحث

– عبد الرحمان –

اهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى :

أمي ثم **أمي** ثم **أمي** شفاها الله وعافاها

أبي اطال الله في عمره و أدام عليه نعمة الصحة والعافية

أشقائي و **عائلاتهم** و **أبنائهم**

شقيقاتي و **أبناءهن**

كافة الأصدقاء منهم :

الاخوين العمري الحاج و علي

مدات جمال ، عاشور عبد الحكيم

ذياب مُحَّد ، عبيدات عبد الكريم.

اساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية

جامعة البويرة .

– عبد الرحمان –

الفهرس

فهرس المحتويات

البيان	العنوان	الصفحة
كلمة شكر		–
الإهداء		–
فهرس المحتويات		II
فهرس الجداول		II
فهرس الأشكال		II
قائمة الملاحق		II
الملخص		X
المقدمة		أ–
الفصل الأول	**التأصيل النظري لسوق العمل و التشغيل و البطالة**	01
تمهيد		02
المبحث الأول	النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل.	03
المطلب الأول	سوق العمل في الفكر الكلاسيكي	3
الفرع الأول	مصطلحات في العمل و سوق العمل	3
الفرع الثاني	المبادئ الأساسية لسوق العمل الكلاسيكي	6
الفرع الثالث	تحديد الطلب على العمل وعرضه	8
المطلب الثاني	سوق العمل في الفكر الكينزي	11
الفرع الأول	المبادئ الأساسية لسوق العمل الكينزي	11
الفرع الثاني	الآثار السياسية لسوق العمل الكينزي	13
الفرع الثالث	تطور الفكر الكينزي الى الكينزية الجديدة	15
المطلب الثالث	سوق العمل في الفكر الحديث	15
الفرع الأول	النظرية النيوكلاسيكية	16
الفرع الثاني	المدرسة النقدية	17
الفرع الثالث	اقتصاديات جانب العرض	18
المبحث الثاني	**النظريات الاقتصادية المفسرة للتشغيل**	21
المطلب الأول	مدخل عام إلى التشغيل	21
الفرع الأول	**ماهية التشغيل**	21
الفرع الثاني	الأبعاد المفاهيمية للتشغيل	24
المطلب الثاني	الأبعاد النظرية للتشغيل	25

فهرس المحتويات

الفرع الأول	البعد الكلاسيكي للتشغيل	25
الفرع الثاني	البعد الكينزي للتشغيل	26
الفرع الثالث	بعد القدرات	27
المطلب الثالث	سياسات التشغيل	28
الفرع الأول	مفهوم وأبعاد سياسات التشغيل	28
الفرع الثاني	التصنيفات الأساسية لسياسات التشغيل	29
المبحث الثالث	النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة	32
المطلب الأول	البطالة في الفكر الكلاسيكي	33
الفرع الأول	تفسير البطالة عند الكلاسيك	33
الفرع الثاني	البطالة الإرادية	35
الفرع الثالث	البطالة المؤقتة (الاحتكاكية)	35
المطلب الثاني	التوسع الكينزي في تصنيف البطالة	36
الفرع الأول	البطالة غير الإرادية	36
الفرع الثاني	البطالة الدورية	37
الفرع الثالث	البطالة عند الكينزيين الجدد	38
المطلب الثالث	البطالة في الفكر الحديث (النقدي، الهيكلي، و التكنولوجي).	40
الفرع الأول	البطالة الطبيعية	40
الفرع الثاني	البطالة الهيكلية والموسمية والمقنعة	41
الفرع الثالث	العلاقة بين البطالة والتضخم	42
خلاصة		45
الفصل الثاني	آليات التشغيل الذاتي	46
تمهيد		47
المبحث الأول	التشغيل الذاتي	48
المطلب الأول	**ماهية التشغيل الذاتي**	48
الفرع الأول	مفهوم التشغيل الذاتي	48
الفرع الثاني	دوافع التشغيل الذاتي	52
الفرع الثالث	الفرق بين التشغيل الذاتي وريادة الأعمال	54
المطلب الثاني	أنواع التشغيل الذاتي	56
الفرع الأول	التشغيل الذاتي غير الرسمي	56

فهرس المحتويات

الفرع الثاني	التشغيل الذاتي المنظم	57
الفرع الثالث	التشغيل الذاتي الرقمي	57
الفرع الرابع	التشغيل الذاتي التبعي	57
الفرع الخامس	التشغيل الذاتي عبر المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر	58
المطلب الثالث	محددات و اثار التشغيل الذاتي وسمات بعض التجارب الدولية	59
الفرع الأول	محددات التشغيل الذاتي	59
الفرع الثاني	اثار التشغيل الذاتي	61
الفرع الثالث	سمات بعض التجارب الدولية في دعم التشغيل الذاتي	64
المبحث الثاني	المقاول الذاتي كأحد اليات تجسيد التشغيل الذاتي	65
المطلب الأول	المقاول الذاتي	66
الفرع الأول	المقاول الذاتي و علاقته بالتشغيل الذاتي	66
الفرع الثاني	أهم مزايا نظام المقاول الذاتي في الجزائر	71
الفرع الثالث	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمقاول الذاتي	73
المطلب الثاني	بطاقة المقاول الذاتي في الجزائر	75
الفرع الأول	مضمون البطاقة وأهميتها	75
الفرع الثاني	شروط الحصول على البطاقة	76
الفرع الثالث	إجراءات الحصول على البطاقة	78
المطلب الثالث	الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في الجزائر	78
الفرع الأول	موقع الوكالة في نظام المقاولة الذاتية	78
الفرع الثاني	الهيكل التنظيمي للوكالة	79
الفرع الثالث	المنصة الرقمية للمقاول الذاتي	81
المبحث الثالث	المقاولاتية و اليات دعمها	83
المطلب الأول	التطور المفاهيمي و النظري للمقاولاتية	83
الفرع الأول	التطور المفاهيمي للمقاول و للمقاولاتية	83
الفرع الثاني	النظريات والمقاربات المفسّرة لظاهرة المقاولاتية	86
الفرع الثالث	المقاربات الاجتماعية والمؤسسية للمقاولاتية	89
المطلب الثاني	سلوك وشخصية المقاول (رائد الأعمال)	89
الفرع الأول	الخصائص الشخصية والمهارات الريادية	89
الفرع الثاني	دوافع السلوك المقاولاتي	91

فهرس المحتويات

المطلب الثالث	هيئات دعم وتمويل المقاولاتية في الجزائر	92
الفرع الأول	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	93
الفرع الثاني	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	94
الفرع الثالث	من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	95
خلاصة		97
الفصل الثالث	دراسة تجريبية لتأثير التشغيل الذاتي في سوق العمل خلال الفترة 2023/1991	98
تمهيد		99
المبحث الأول	تطور مؤشرات الهيكل الاقتصادي	100
المطلب الأول	تطور معدل النمو و اسعار المحروقات	100
الفرع الأول	تطور معدل النمو الاقتصادي	100
الفرع الثاني	مساهمة ايرادات الغاز الطبيعي في الناتج الاجمالي	105
الفرع الثالث	تطور أسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1990-2024)	107
المطلب الثاني	تطور عدد السكان	111
الفرع الأول	مرحلة الفترة 1990-2000	112
الفرع الثاني	مرحلة الفترة 2001 -2019	113
الفرع الثالث	المرحلة ما بعد الازمة الصحية 2020 / 2024	115
المطلب الثالث	تطور القوى العاملة و معدل نموها خلال الفترة 1990/ 2024	117
الفرع الأول	تطور عدد القوى العاملة	117
الفرع الثاني	تطور معدل نمو القوى العاملة	118
المبحث الثاني	تحليل تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2024/1994	118
المطلب الأول	تطور مؤشرات التشغيل	119
الفرع الأول	معدل التشغيل	119
الفرع الثاني	معدل المشاركة في قوة العمل	120
الفرع الثالث	معدل التشغيل القطاعي 1991- 2023	122
الفرع الرابع	التشغيل الذاتي	123
الفرع الخامس	التشغيل غير الرسمي	124

فهرس المحتويات

المطلب الثاني	تطور مؤشر البطالة	124
الفرع الأول	الفترة 1990 -2000	127
الفرع الثاني	الفترة 2000-2014	128
الفرع الثالث	الفترة 2015- 2019	130
الفرع الرابع	الفترة 2020-2024	130
المبحث الثالث	الدراسة التجريبية	131
المطلب الأول	منهجية و متغيرات الدراسة التجريبية	131
الفرع الأول	منهجية الدراسة	131
الفرع الثاني	متغيرات الدراسة	132
الفرع الثالث	دراسة الاستقرارية	133
المطلب الثاني	تقدير نموذجي البطالة والتشغيل باستخدام طريقتي **FMOLS**و **DOLS**	138
الفرع الاول	دراسة التكامل المشترك.	138
الفرع الثاني	تقدير العلاقة التكاملية في الأجل الطويل بواسطة **FMOLS** و**DOLS**	141
المطلب الثالث	دراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين كل المتغيرات وفق منهجية **ARDL**	144
الفرع الأول	تحديد درجة التأخير و اختيار النموذج الافضل .	144
الفرع الثاني	اختبار الحدود	145
الفرع الثالث	تقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل	146
الفرع الرابع :	تشخيص النموذج	151
الفرع الخامس	مقارنة النتائج بين طريقتي **FMOLS / DOLS** و **ARDL**	154
خلاصة		156
الخاتمة		158
المراجع		163
الملاحق		171

قائمة

الجداول

و

الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-02	الفرق بين التشغيل الذاتي و ريادة الاعمال	56
02-02	انواع التشغيل الذاتي و خصائصه	58
03-02	المقاول الذاتي والمقاول الكلاسيكي	69
04-02	المقاولاتية في الفكر الكلاسيكي	87
01-03	مساهمة قطاع المحروقات ،الصناعة و الزراعة في الناتج الداخلي الاجمالي 2012-2000	102
02-03	النمو الطلب الأسيوي على النفط و نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال (1999-1996)	109
03-03	تطور الطلب والعرض العالميين على النفط خلال الفترة (2009-2005)	109
04-03	تطور معدل التشغيل الاجمالي (+15) في الجزائر للفترة 1991- 2024	119
05-03	تطور معدل المشاركة في قوة العمل في الجزائر للفترة 1991- 2023	122
06-03	تطور المشتغلون والبطالون في الجزائر 2000 -2014	128
07-03	نتائج اختبار ديكي فولر المطور	136
08-03	نتائج اختبار فيلبس بيرون	136
09-03	نتائج اختبار KPSS	137
10-03	درجة تكامل متغيرات الدراسة	137
11-03	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	140
12-03	تقدير العلاقة طويلة الأجل بين البطالة – التشغيل وباقي المتغيرات وفق FMOLS DOLS	143
13-03	تحديد درجة الإبطاء المثلى	145
14-03	نتائج اختبار الحدود	146
15-03	تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين البطالة – التشغيل وباقي المتغيرات المستقلة	149
16-03	العلاقة التكاملية في الأجل الطويل بالنسبة للتشغيل والبطالة	151
17-03	نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test)	151

18-03	نتائج اختبار ثبات التباين (Breusch–Pagan–Godfrey Test)	152

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	الطلب على العمل	8
02-01	عرض العمل الفردي	9
03-01	توازن سوق العمل	10
04-01	تأثير الضرائب على الدخل في سوق العمل	18
05-01	دور النقابات في سوق العمل	20
06-01	أنواع التشغيل وقياساته	22
07-01	الوظائف و القدرات عند San	27
08-01	البطالة ضمن تدفقات سوق العمل	32
09-01	البطالة الكلاسيكية	34
10-01	بطالة نقص الطلب	37
11-01	البطالة الدورية	38
12-01	البطالة الطبيعية	40
13-01	البطالة و التضخم	43
01-02	نموذج موحد لبطاقة المقاول الذاتي	75
02-02	الهيكل التنظيمي للمقاول الذاتي وتوزيع المهام	80
03-02	عدد مؤسسات الاعمال الجديدة المسجلة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022	92
01-03	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2024	101
02-03	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لقطاعي المحروقات و خارج المحروقات 2021-2024	103
03-03	مساهمة اهم القطاعات في اجمالي الناتج الداخلي 2024	105
04-03	ايرادات الغاز الطبيعي الى الناتج الاجمالي للفترة 1990-2021	106

فهرس الجداول و الاشكال .

05-03	تطور سعر نفط خليط صحراء الجزائر خلال الفترة (1990-2024)	108
06-03	تطور معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2014	110
07-03	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1990-2024	112
08-03	تطور معدل النمو السكاني في الجزائر 1990-2000	113
09-03	تطور عدد الولادات و الوفيات في الجزائر 2001-2019	114
10-03	تطور معدل النمو السكاني في الجزائر 2020-2024	115
11-03	عدد القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 1990-2024	117
12-03	معدل نمو القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 1991-2024	118
13-03	تطور معدل المشاركة في قوة العمل (اجمالي – إناث ذكور) خلال الفترة 1991-2023	121
14-03	تطور نسبة التشغيل الذاتي الى اجمالي التشغيل خلال الفترة 1991-2023	123
15-03	تطور معدلات البطالة (اجمالي – دكور – اناث) خلال الفترة 1990-2024	126
16-03	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	134
17-03	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	153
18-03	نتائج اختبار CUSUM	153

قائمة الملاحق .

الملحق رقم 01	بيانات متغيرات الدراسة لفترة الدراسة التجريبية 1991/2023 .

الملخص

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تاثير آليات سياسة التشغيل الذاتي كجزء من السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق هدف التشغيل و تقليص البطالة بما يساهم في انعاش سوق العمل في الجزائر خاصة في فترات الازمات ، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي في قياس اثر التشغيل الذاتي على مؤشرات سوق العمل الجزائري من خلال تقدير نموذجي التشغيل والبطالة باستخدام طريقتي FMOLS و DOLS ، ولتدعيم مصداقية النتائج في ظل صغر حجم العينة نسبيا تم اعتماد منهجية ARDL لدراسة العلاقة في الاجلين القصير والطويل . توصلت الدراسة الى ان التشغيل الذاتي في الجزائر هو آلية اقتصادية فعالة تمتلك قدرة على امتصاص البطالة و تعزيز مرونة سوق العمل وتقليص حساسيته للصدمات الظرفية ، لوجود علاقة ديناميكية قصيرة الاجل تعكس سرعة تصحيح نحو التوازن طويل الاجل ، فالتشغيل الذاتي يقترن بانخفاض البطالة في الاجل الطويل مايعني القدرة الفعلية على خلق فرص العمل و المساهمة في خفض البطالة وليس مجرد استجابة ظرفية كملاذ من البطالة .فالتشغيل الذاتي كأثر ريادي يرتبط بالمبادرات الفردية – دافع الفرصة – اذا توفر الاطار التشريعي و آليات الدعم والمرافقة كسياسة اقتصادية تسهم في معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصاد واختلالات سوق العمل ، اما اذا ارتبط بدافع الضرورة – اثر الملاذ – في ظل غياب الاطار التشريعي و اليات المرافقة والدعم فسيساهم في تعميق الاختلالات في شكل الاقتصاد الموازي وبالتالي التشغيل غير الرسمي وهشاشة سوق العمل .

الكلمات المفتاحية :سوق العمل ، التشغيل ، البطالة ، التشغيل الذاتي ، المقاول الذاتي ، FMOLS ، DOLS ، ARDL .

Abstract:
This study aims to highlight the impact of self-employment policy mechanisms, as an integral part of macroeconomic policy, on achieving employment targets and reducing unemployment rates, thereby revitalizing the Algerian labor market, particularly during economic crises. Employing an empirical approach, the study measures the impact of self-employment on Algerian labor market indicators by estimating employment and unemployment models using the Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) and Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS) methods. To enhance the robustness and credibility of the empirical findings given the relatively small sample size, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) co-integration approach was adopted to examine both short- and long-run dynamics.
The findings reveal that self-employment in Algeria serves as an effective economic mechanism capable of absorbing unemployment, enhancing labor market flexibility, and mitigating vulnerability to cyclical shocks. This is evidenced by a short-run dynamic relationship that exhibits a rapid speed of adjustment toward long-run equilibrium. Furthermore, the results indicate that self-employment is structurally associated with a long-run reduction in unemployment, underscoring its actual capacity for sustainable job creation rather than being a mere transitory refuge from joblessness.
The study concludes that self-employment, as an entrepreneurial effect driven by individual initiatives ("opportunity-driven motivation"), can effectively address structural imbalances in both the economy and the labor market, provided that a robust legislative framework and institutional support mechanisms are available. Conversely, in the absence of such regulatory frameworks and supportive environments, self-employment shifts toward "necessity-driven motivation" (the refuge effect), which exacerbates structural distortions by expanding the shadow economy, fueling informal employment, and increasing labor market vulnerability.

Keywords: Labor Market, Employment, Unemployment, Self-Employment, Auto-Entrepreneur, FMOLS, DOLS, ARDL.

المقدمة

مر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من التحولات التي فرضتها الظروف المحيطة به ، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر على الاقتصاد المخطط وبالتالي المخططات التنموية التي ارتكزت على القطاع الصناعي الصناعة المصنعة – بما مكن من استيعاب جزء مهم من اليد العاملة خلال تلك الفترة ، إلا أن أزمة انخفاض سعر البترول في السوق الدولية لسنة 1986 انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري المعتمد أساسا على الريع البترولي كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية و العجز الموازني ، الأمر الذي فرض على الجزائر التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. هذا التحول جاء في فترة عرفت العديد من الاضطرابات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، وكذا المديونية الخارجية و خدمات الدين التي فرضت عليها اللجوء إلى مؤسسة التمويل الدولي مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الموافقة على برامج التصحيح الهيكلي التي ركزت بالأساس على تقليص النفقات العمومية الأمر الذي أثر سلبا على الوضع الإقتصادي مع فرض حل عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية العمومية التي كانت تستقطب عدد معتبر من العمال وان كان جزء منها عباة عن بطالة مقنعة , وهو ما ترتب عنه تسريح العمال من هذه المؤسسات , كل هذه التحولات ادت الى تسجيل اعلى معدلات للبطالة خلال المرحلة حيث سجلت 29,94% سنة 1999 ما ادى الى ظهور إختلالات كبيرة في سوق العمل ، حيث تظهر هذه الإحصائيات أن البطالة كانت تكلفة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في إطار وصفة صندوق النقد الدولي.

لكن و مع بداية الألفية ومع انتعاش أسعار البترول في السوق الدولية وتحسن عائدات الجزائر بدأت مؤشرات الاقتصاد الكلي في التحسن نتيجة توظيف عائدات البترول في مقاربة كينزية تعتمد اساسا على سياسة مالية توسعية ، حيث باشرت الجزائر في اطار التوسع في الانفاق العام في تنفيذ سلسلة مخططات تنموية – برنامج دعم النمو ، برنامج الإنعاش الاقتصادي ، المخططات الخماسية – بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة .

في اطار سعي الدولة لتنويع الاقتصاد و ايجاد البدائل للتخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات ، أولت اهمية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار دعم المبادرات الخاصة و العمل المستقل ، لتتحول في السنوات الاخيرة الى سياسة دعم المقاولاتية من خلال مجموعة من الاجراءات التشريعية و الاليات التي تجسد تشجيع مشاريع التشغيل الذاتي بما ينعكس ايجابا على سوق العمل كعنصر انعاش خاصة في فترة تراجع اسعار المحروقات في الاسواق الدولية .

الإشكالية المطروحة :

على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة اليات التشغيل الذاتي في انعاش سوق العمل في الجزائر و المساهمة في تخفيض البطالة و زيادة التشغيل؟

الأسئلة الفرعية :

ومن أجل معالجة إشكالية البحث نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هو الإطار النظري المفسر لسير سوق العمل ؟

- ما هي اليات لتشغيل الذاتي في الجزائر ؟

- ما هو حجم تأثير التشغيل الذاتي على البطالة و التشغيل ضمن سوق العمل في الجزائر ؟

الفرضيات :

لمعالجة الإشكالية و الاجابة على التساؤلات الفرعية نقوم بصياغة الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : اي تطور نظري في سوق العمل هو استجابة لمستجدات واقع تطور البطالة

- الفرضية الثانية :.التشغيل الذاتي نشاط هامشي اضطراري للافراد .

- الفرضية الثالثة : يساهم التشغيل الذاتي بفعالية في سوق العمل في الجزائر .

الدراسات السابقة :

من خلال بحثنا في المراجع لم نحصل على دراسات تربط سوق العمل في الجزائر بالتشغيل الذاتي إلا ما اتعلق بالمقاول الذاتي ، وقد يعود ذلك إلى الموضوع بحد ذاته و صعوبة الحصول على بياناته خاصة قبل سنة 1990 ، لذلك لجأنا الى بعض الدراسات الاجنبية و من أبرز هذه الدراسات :

1/ دراسة Porras & Martín-Román (2017) المعنونة ب *Self-Employment and Okun's Law Relationship: The Spanish Case* :

تعيد هذه الدراسة صياغة تحليل قانون أوكن عبر إدخال التشغيل الذاتي كمتغير معدل. استخدمت تقديرات طويلة الأجل عبر FMOLSو DOLS لاستخراج معاملات توازنية دقيقة بين البطالة والناتج مع إدراج التشغيل الذاتي. وقد توصلت إلى نتيجة جوهرية: مفادها أن التشغيل الذاتي يضعف حساسية البطالة لتقلبات الناتج، أي

يخفف أثر الصدمات الاقتصادية. وبشكل أعمق توصلت إلى أن التشغيل الذاتي لا يؤثر فقط على مستوى البطالة، بل على بنية العلاقة بين النمو والبطالة.

مع ملاحظة أن الدراسة وعلى قدر أهميتها فقد أهملت ديناميكية الأجل القصير وهذا ما لم تغفله دراستنا الحالية

2/ دراسة **Verheul et al. (2006)** المعنونة *Business Ownership and Unemployment in Spain: A Time Series Analysis*

تعتبر من الأعمال المبكرة التي تناولت العلاقة الديناميكية بين ملكية الأعمال—بوصفها مؤشرا قريبا من التشغيل الذاتي—ومعدل البطالة في إسبانيا عبر تحليل زمني ممتد. تنطلق الدراسة من الإطار النظري الذي يميّز بين ''أثر الملاذ(Refugee effect) ''، حيث تدفع البطالة الأفراد نحو إنشاء أعمال خاصة، و''الأثر الريادي '' (Entrepreneurial effect)، حيث يسهم انتشار ملكية الأعمال لاحقا في خلق فرص عمل وخفض البطالة. اعتمد الباحثون على بيانات زمنية طويلة، وقاسوا ملكية الأعمال بنسبة أصحاب الأعمال إلى إجمالي القوى العاملة، في مقابل معدل البطالة الكلي. منهجيًا، استُخدم نموذج VAR لتحليل التفاعل الديناميكي بين المتغيرين دون افتراض اتجاه سببي مسبق، مع توظيف اختبارات سببية غرانجر ودوال الاستجابة للصدمة لفهم كيفية انتقال أثر الصدمات بينهما عبر الزمن. أظهرت النتائج وجود علاقة تبادلية واضحة: ففي الأجل القصير تؤدي البطالة إلى ارتفاع ملكية الأعمال(Refugee effect) ، بينما في الأجل المتوسط والطويل يسهم ارتفاع ملكية الأعمال في خفض البطالة (Entrepreneurial effect)، بما يكشف عن دائرة تفاعلية بين الظاهرتين. ورغم القيمة التفسيرية العالية لهذا التحليل الديناميكي، فإن غياب اختبارات التكامل المشترك الصريحة يحد من دقة تقدير التوازن الطويل مقارنة بالأدوات القياسية الأحدث، كما أن مؤشر ''ملكية الأعمال'' لا يميز بين أنماط التشغيل الذاتي الضروري والفرصي، وهو ما تم تداركه في دراستنا، سواء من حيث اختيار المؤشر الذي يقيس التشغيل الذاتي بدقة، أو من خلال اختيار المنهجية القياسية المناسبة.

3/ دراسة **Golpe & van Stel (2007)** المعنونة Self-Employment and Unemployment in Spanish Regions in the Period 1979–2001

هي من بين الأعمال المهمة التي نقلت تحليل العلاقة بين التشغيل الذاتي والبطالة من المستوى الكلي إلى **المستوى الإقليمي** داخل إسبانيا، بما يسمح بفهم أدق لاختلافات سوق العمل محليا. تنطلق الدراسة من نفس الإطار النظري

الذي يميّز بين ''أثر الملاذ'' و''الأثر الريادي'' الذي تكلمنا عنه في الدراسة السابقة، لكنها تفترض أن هذا التفاعل يتجسد بوضوح أكبر في الفضاءات المحلية حيث تكون الروابط بين المشاريع الصغيرة وسوق العمل أكثر مباشرة. اعتمد الباحثان على بيانات Panel لمناطق إسبانيا خلال الفترة (1979–2001)، وقاسا التشغيل الذاتي بنسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى إجمالي المشتغلين، مقابل معدل البطالة الإقليمي.

منهجيا، استخدم نموذج VARفي إطار Panel ديناميكي لتحليل التفاعل الزمني بين المتغيرين دون فرض اتجاه سببي مسبق، مع توظيف اختبارات السببية على طريقة غرانجر وتحليل دوال الاستجابة للصدمة لفهم كيفية انتقال أثر الصدمات بين التشغيل الذاتي والبطالة عبر الزمن وعلى المستوى الإقليمي. أظهرت النتائج أن زيادات التشغيل الذاتي تتبع بانخفاضات لاحقة في معدلات البطالة داخل المناطق، بما يدعم بقوة فرضية **الأثر الريادي**، ويشير إلى أن انتشار الأنشطة الصغيرة والمتوسطة محليا يخلق فرص عمل فعلية ويسهم في امتصاص البطالة.

وتظهر القراءة التحليلية أن الأثر الريادي يصبح أوضح عندما يقاس على المستوى الإقليمي، حيث تتقارب حلقات الإنتاج والتشغيل، وتكون ديناميكية سوق العمل أكثر حساسية لانتشار المبادرات الفردية. ومع ذلك، فإن اعتماد نموذجVAR، رغم قوته في تحليل الديناميكية، لا يسمح بتقدير معاملات التوازن الطويل مثل نماذج التكامل المشترك ، على غرار مناهج مثل ARDL و FMOLS/DOLS

4/ دراسة **Verheul, van Stel, Thurik & Urbano (2006)** المعنونة *The Relationship between Business Ownership and Unemployment in Spain: A Matter of Quantity or Quality?*

من الدراسات المحورية التي عمقت النقاش حول العلاقة بين ملكية الأعمال (كمؤشر للتشغيل الذاتي) والبطالة، من خلال الانتقال من مجرد قياس **الكم** إلى التساؤل حول **نوعية** هذا التشغيل الذاتي ودوره الحقيقي في سوق العمل الإسباني.

تنطلق الدراسة من الإطار النظري الذي يميز أيضا بين ''أثر الملاذ'' و''الأثر الريادي''، لكنها تضيف بعدا جديدا يتمثل في التفريق بين **كمية** ملكية الأعمال **وجودتها**، أي: هل كل ارتفاع في عدد أصحاب الأعمال يترجم فعليا إلى فرص عمل؟ أم أن نوعية هذه الأعمال (حجمها، قدرتها على التوظيف، استدامتها) هي المحدد الحقيقي للأثر على

البطالة؟ اعتمد الباحثون على بيانات زمنية طويلة لإسبانيا، حيث قيست ملكية الأعمال بنسبة أصحاب الأعمال إلى إجمالي القوة العاملة، مقابل معدل البطالة.

منهجيا، استخدمت نماذج زمنية ديناميكية قائمة على VARوتحليل السببية على طريقة غرانجر، إلى جانب تحليل دوال الاستجابة للصدمة، لفهم التفاعل الديناميكي بين المتغيرين دون افتراض اتجاه سببي مسبق. أظهرت النتائج أن العلاقة ليست ميكانيكية: فزيادة عدد أصحاب الأعمال لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة، إلا إذا كانت هذه الزيادة ذات **نوعية إنتاجية** قادرة على خلق فرص عمل فعلية. بمعنى آخر، بعض أشكال التشغيل الذاتي قد تكون انعكاسا لبطالة مقنعة أكثر من كونها محركا للنمو والتشغيل.

5/ دراسة **van Stel et al**. (**2008**) المعنونة *The Effect of Business Ownership on Unemployment in Japan*

من الأعمال المرجعية التي اختبرت بصورة مباشرة فرضية انتشار ملكية الأعمال—كمؤشر للتشغيل الذاتي وريادة الأعمال—يمتلك أثرا سببيا في خفض البطالة عبر الزمن. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لليابان خلال الفترة (1972–2002)، حيث قيست ملكية الأعمال بنسبة أصحاب الأعمال إلى إجمالي القوة العاملة، مقابل معدل البطالة الكلي، بما يسمح بتتبع التطورات الهيكلية لسوق العمل الياباني على مدى ثلاثة عقود.

منهجيا، وظف الباحثون نموذج VARثنائي المعادلة لتحليل التفاعل الديناميكي بين المتغيرين دون افتراض اتجاه سببي مسبق، مع استخدام اختبارات سببية غرانجر ودوال الاستجابة للصدمة (Impulse Response Functions)لقياس كيفية انتقال أثر الصدمات من ملكية الأعمال إلى البطالة عبر الزمن. أظهرت النتائج وجود أثر شومبيتري واضح؛ إذ إن الزيادات في ملكية الأعمال تُتبع بانخفاضات معتبرة في معدلات البطالة، وهو ما يدعم فرضية **الأثر الريادي** في سياق اقتصاد متقدم ومنظم مثل اليابان.

تظهر القراءة التحليلية للدراسة ونتائجها أن التشغيل الذاتي لا يقتصر على كونه استجابة ظرفية لندرة الوظائف، بل يمثل آلية هيكلية لإعادة امتصاص البطالة وتحفيز ديناميكية سوق العمل على المدى المتوسط والطويل. ومع ذلك، فإن اعتماد نموذجVAR ، رغم قوته في تحليل الديناميكية، لا يتيح تقدير معاملات التوازن الطويل بغياب أدوات التكامل المشترك، على غرار نماذج مثل ARDL و FMOLS/DOLS

6/ دراسة (2019) **Remeikiene, Gaspareniene, Ginevicius & Patak** المعنونة *The Links between Unemployment and Self-Employment: Evidence from the EU Countries*

من الدراسات المقارنة التي سعت إلى تحليل العلاقة بين البطالة والتشغيل الذاتي في سياق أوروبي متعدد البيئات الاقتصادية والمؤسسية. تنطلق الدراسة من الإطار النظري الذي يميز بين "أثر الملاذ (Refugee effect) " و"الأثر الريادي(Entrepreneurial effect) "، لكنها تضع هذه الثنائية في إطار مقارن بين دول الاتحاد الأوروبي، بما يسمح بفهم كيف يختلف اتجاه العلاقة تبعًا لاختلاف خصائص سوق العمل والسياسات الداعمة لريادة الأعمال.

اعتمد الباحثون على بيانات Panel لدول الاتحاد الأوروبي، حيث قيس التشغيل الذاتي بنسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى إجمالي المشتغلين، مقابل معدل البطالة الكلي. منهجيًا، استُخدمت نماذج قياسية ديناميكية قائمة على ARDL لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وتقدير العلاقات طويلة الأجل، مع تحليل ديناميكية الأجل القصير عبر نموذج تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة والتشغيل الذاتي، إلا أن اتجاه هذه العلاقة يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يظهر الأثر الريادي في بعض الدول ذات البيئة المؤسسية الداعمة، بينما يبرز أثر الملاذ في دول أخرى تعاني من ضعف في ديناميكية سوق العمل.

تكشف القراءة التحليلية أن الدراسة تؤكد أن التشغيل الذاتي لا يمكن اعتباره آلية موحّدة لمعالجة البطالة، بل إن فعاليته تعتمد على جودة البيئة الاقتصادية والمؤسسية. ورغم قوة المنهجية المستعملة في اختبار التكامل المشترك، فإن الدراسة لم تعمق التحليل في تفسير الفروق المؤسسية بين الدول، كما أن مؤشر التشغيل الذاتي بقي كميا دون تمييز نوعي، مما يفتح المجال أمام الدراسات اللاحقة—وخاصة في السياقات الوطنية—لتفصيل القياس واستعمال أدوات تقدير طويلة الأجل أكثر دقة مثل FMOLS و DOLS لتعزيز موثوقية النتائج.

7/ دراسة (2019) **Feki & Mnif** المعنونة *Self-Employment and Unemployment in Tunisia: Application of the ARDL Approach*

من الدراسات التطبيقية البارزة التي تناولت العلاقة بين التشغيل الذاتي والبطالة في سياق اقتصاد نامٍ يتميز بخصائص سوق عمل قريبة من واقع دول شمال إفريقيا. تنطلق الدراسة من الإطار النظري المزدوج الذي يميز بين ''أثر الملاذ '' (Refugee effect) و''الأثر الريادي (Entrepreneurial effect) ''، لكنها تسعى إلى اختبار أي الأثرين يهيمن في الحالة التونسية عبر تحليل العلاقة في الأجل الطويل.

اعتمد الباحثان على بيانات سنوية لتونس خلال الفترة (1980–2015)، حيث قيس التشغيل الذاتي بنسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى إجمالي المشتغلين، بينما استُخدم معدل البطالة كمتحول تابع، مع إدراج متغيرات كلية ضابطة. منهجيا، استخدم نموذج ARDL لاختبار وجود تكامل مشترك عبر اختبار الحدود (Bounds Test)، ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحليل ديناميكية الأجل القصير وسرعة التصحيح نحو التوازن الطويل.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات إشارة سالبة بين التشغيل الذاتي والبطالة، بما يدعم فرضية **الأثر الريادي**؛ إذ إن ارتفاع التشغيل الذاتي يؤدي إلى انخفاض البطالة في الأجل الطويل، مع وجود ديناميكية قصيرة الأجل تعكس انتقال الاقتصاد نحو هذا التوازن. وتكشف القراءة التحليلية أن التشغيل الذاتي في تونس لا يمثل مجرد استجابة ظرفية لندرة الوظائف، بل يمتلك قدرة امتصاصية حقيقية داخل سوق العمل.

ورغم قوة المنهجية المعتمدة وملاءمتها لخصائص السلاسل الزمنية، فإن الدراسة تبقى محدودة بقياس كمي بسيط للتشغيل الذاتي دون التمييز بين أنواعه (ضروري/فرصي)، كما أنها لم تدرج اختبارات الانكسارات الهيكلية رغم التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها تونس خلال فترة الدراسة، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات لاحقة لتوظيف أدوات تقدير طويلة الأجل أكثر دقة مثل FMOLS وDOLS، مع قياس نوعي أدق للتشغيل الذاتي.

8/ دراسة **Boufama (2025)** المعنونة *The Self-Employment System in Algeria: Between Support and Supervision*

من الأعمال التي تناولت التشغيل الذاتي في الجزائر من زاوية **قانونية–مؤسساتية**، مبرزة كيف تحول هذا النمط من النشاط الاقتصادي إلى أداة رسمية ضمن سياسات الدولة لمعالجة البطالة وتعزيز الإدماج الاقتصادي. تنطلق الدراسة من تحليل الإطار التشريعي الذي كرسه قانون المقاول الذاتي (22-23)، وتبحث في التوازن بين منطق **الدعم** الذي

يهدف إلى تشجيع الأفراد على المبادرة الاقتصادية، ومنطق **الرقابة والتنظيم** الذي يضمن اندماج هذه الأنشطة ضمن الاقتصاد الرسمي.

منهجيا، تعتمد الدراسة على تحليل قانوني ونصي للنصوص التنظيمية والتشريعية، مع قراءة تحليلية للبيئة المؤسساتية التي تحيط بالتشغيل الذاتي في الجزائر، دون توظيف أدوات قياسية. وتظهر النتائج أن المشرع الجزائري لم يتعامل مع التشغيل الذاتي كحل ظرفي للبطالة، بل كآلية مستدامة لإدماج الأنشطة غير الرسمية داخل الاقتصاد المنظم، وتحفيز خلق الدخل وفرص العمل خارج القطاع العمومي. كما تبرز الدراسة أن نجاح هذا النظام مرتبط بمدى فعالية آليات المرافقة، التمويل، والمتابعة الإدارية.

وتكشف القراءة التحليلية أن هذه الدراسة تقدم الأساس **المؤسساتي والتشريعي** الذي يفسر لماذا يمكن للتشغيل الذاتي في الجزائر أن يمتلك أثرا حقيقيا على سوق العمل، لكنها تبقى محدودة لكونها لا تختبر هذا الأثر قياسيا.

9/ دراسة **Maliki, Bourouaha & Derbal (2014)** المعنونة *Entrepreneurship Facilities and Unemployment in Algeria: A Case Study from Tlemcen Region*

من الدراسات الميدانية المبكرة التي حاولت فهم الكيفية التي تساهم بها أجهزة دعم ريادة الأعمال—وخاصة برامج التمويل والمرافقة المرتبطة بالتشغيل الذاتي—في امتصاص البطالة على المستوى المحلي. تنطلق الدراسة من فرضية أن فعالية التشغيل الذاتي في معالجة البطالة لا تتحدد فقط بوجود البرامج، بل بمدى نجاعة **آليات الدعم والتسهيلات** المقدّمة لحاملي المشاريع.

اعتمد الباحثون على دراسة حالة لولاية تلمسان، مستخدمين أدوات مسحية ومقابلات مع مستفيدين من أجهزة الدعم مثل CNAC وغيرها، مع تحليل وصفي لخصائص المشاريع المنشأة وعدد مناصب الشغل الناتجة عنها. أظهرت النتائج أن جزءا معتبرا من المستفيدين انتقلوا من وضعية بطالة إلى نشاط اقتصادي فعلي عبر مشاريع صغيرة، وأن هذه المشاريع ساهمت—بدرجات متفاوتة—في خلق فرص عمل إضافية، ما يدعم فرضية **الأثر الريادي** للتشغيل الذاتي على المستوى المحلي. كما بينت الدراسة أن نوعية المرافقة الإدارية والتمويل والمتابعة التقنية تعتبر عوامل حاسمة في نجاح هذه المشاريع واستدامتها.

اهمية البحث :

تكمن اهمية هذا البحث في كونه يركز على العلاقة بين التشغيل الذاتي وسوق العمل كجزء من السياسات الاقتصادية المنتهجة وسوق العمل وبالتالي يسمح لنا بتحديد تأثير جزء من النشاط الاقتصادي على سوق العمل .خاصة مع تعويل السلطات العمومية على بعض اليات التشغيل الذاتي في تنويع مصادر الثروة والتقليل من التبعية للمحروقات , وبالتالي عنصر انعاش في سوق العمل خاصة في حالات تراجع اسعار النفط في الاسواق الدولية و ما يترتب عنها من تقلص هامش التأثير عن طريق استخدام الفوائض في سياسة الانفاق العمومي .

أهداف الدراسة :

نسعى من وراء هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها :

- التعرف على اهم التطورات النظرية لسوق العمل و مؤشري التشغيل و البطالة ؛
- ابراز اهمية اليات التشغيل الذاتي و دورها في النشاط الاقتصادي كجزء مهم من ادوات السياسة الاقتصادية ؛
- تقييم فعالية التشغيل الذاتي من خلال حجم تأثيره على سوق العمل من خلال مؤشري التشغيل و البطالة .

المنهج المتبع :

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي في الجوانب النظرية للموضوع مدعمة بالمنهج الوصفي فيما يتعلق بتوظيف البيانات ذات الصلة بموضوع البحث , كما سنستخدم المنهج التجريبي في تقييم اثر التشغيل الذاتي على سوق العمل .

حدود الدراسة :

من الناحية المكانية تتم دراسة العلاقة بين المتغيرات (التشغيل الذاتي – سوق العمل في حدود الاقتصاد الجزائري) , اما فيما يخص الحدود الزمنية للدراسة فسنقوم بتقييم اثر التشغيل الذاتي على سوق العمل في حدود الفترة 1991-2023 .

تقسيمات الدراسة :

بغرض الاجابة على الاشكالية الرئيسية للبحث و الاسئلة الفرعية و اختبار فرضيات البحث نقسم البحث الى ثلاثة فصول حيث :

نتناول في الفصل الاول التأصيل النظري لسوق العمل والتشغيل و البطالة مقسم الى ثلاث مباحث حيث نتناول في المبحث الاول النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل من النظرية الكلاسيكية الى النظرية الكينزية فالنظريات الحديثة .اما المبحث الثاني فيتناول النظريات الاقتصادية المفسرة للتشغيل انطلاقا من مفاهيم حول التشغيل الى الابعاد النظرية للتشغيل و سياسة التشغيل . اما المبحث الثالث فمخصص للنظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة حيث نتناول اهم تقسيمات البطالة وفق النظريات الاقتصادية من النظرية الكلاسيكية و الكينزية الى النظريات الحديثة .

نتناول في الفصل الثاني اليات التشغيل الذاتي مقسم الى ثلاث مباحث , نتناول في المبحث الاول الإطار المفاهيمي للتشغيل , حيث يتناول ماهية التشغيل الذاتي ثم محددات و اثار التشغيل الذاتي الى سمات بعض التجارب الدولية في التشغيل الذاتي . اما المبحث الثاني فيتناول المقاول الذاتي كأحد اليات تجسيد التشغيل الذاتي انطلاقا من المقاول الذاتي الى بطاقة المقاول الذاتي و الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي . اما المبحث الثالث فمخصص لآليات دعم المقاولاتية حيث نتناول التطور المفاهيمي والنظري للمقاولاتية , سلوك وشخصية المقاول, اليات دعم المقاولاتية في الجزائر (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية , الصندوق الوطني للتامين على البطالة , الوكالة الوطنية للقرض المصغر)

نتناول في الفصل الثالث دراسة تجريبية لتأثير التشغيل الذاتي في سوق العمل خلال الفترة 2023/1991 مقسم الى ثلاث مباحث ، نتناول في المبحث الاول تطور مؤشرات الهيكل الاقتصادي ، حيث يتناول تطور معدل النمو و اسعار المحروقات ثم تطور عدد السكان و تطور القوى العاملة و معدل نموها. اما المبحث الثاني فيتناول تحليل تطور سوق العمل في الجزائر انطلاقا تطور مؤشرات التشغيل الى تطور مؤشر البطالة. اما المبحث الثالث فمخصص للدراسة التجريبية حيث نتناول في المطلب الاول منهجية الدراسة التجريبية وندرس استقرارية متغيراتها ، ثم نقوم في المطلب الثاني بتقدير نموذجي البطالة والتشغيل باستخدام طريقتي FAMOLSو DOLS ، اما في المطلب الثالث نقوم بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين كل المتغيرات وفق منهجيةARDL ، مع القيام بمقارنة النتائج بين طريقتي FMOLS / DOLS و ARDL .

الفصل الأول:

التأصيل النظري لسوق العمل و التشغيل و البطالة

تمهيد:

سوق العمل هو احد أهم مكونات البنية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع ، إذ يعكس التفاعل الديناميكي بين العرض والطلب على العمل ، ويترجم في نهاية المطاف إلى مستويات التشغيل والبطالة ، وما يترتب عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومع تطور الفكر الاقتصادي حظي سوق العمل بمكانة بارزة في الفكر الاقتصادي ، في ايطار السعي إلى وضع أطر نظرية تفسر آلياته و توضح العوامل المؤثرة فيه وتقدم حلولا ناجعة لمعضلاته ، وعلى رأسها هدف التشغيل و مشكلة البطالة.

لقد مر التطور النظري لسوق العمل بمراحل متعددة ، بدءا من التحليلات الكلاسيكية التي افترضت وجود سوق عمل يعمل بكفاءة تامة و يؤمن التوازن التلقائي بين العرض و الطلب ، وصولا إلى النظريات الحديثة التي أخذت بعين الاعتبار اختلالات السوق ، تبلورت المدرسة الكينزية التي شكلت نقطة تحول في فهم العلاقة بين العمل و النشاط الاقتصادي ، وذلك عبر إدخال مفاهيم جديدة كعدم كفاية الطلب الفعلي ، و دور السياسات الحكومية في التأثير على البطالة و التشغيل.

إن العلاقة بين سوق العمل والتشغيل من جهة ، والبطالة من جهة أخرى ، تكتسب أهمية نظرية وتطبيقية كبيرة ، إذ أن التغيرات الحاصلة في سوق العمل لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب ، فمشكلة البطالة ليست مجرد خلل رقمي في معدلات التشغيل ، بل هي ظاهرة معقدة الابعاد ذات جذور هيكلية تستدعي فهم لمحدداتها النظرية.

وفي هذا الإطار يأتي هذا الفصل ليتناول التأصيل النظري لسوق العمل والتشغيل والبطالة ، مستعرضا تطور النظريات الاقتصادية التي عالجت هذه المفاهيم ، ومسلطا الضوء على نقاط الالتقاء والاختلاف بين مختلف المدارس الفكرية ، بدءا من الفكر الكلاسيكي ثم الكينزي ، وصولا إلى التحليلات الحديثة في هذا المجال .

و من أجل معالجة مفهوم سوق العمل و التشغيل والبطالة قسمنا هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل؛

المبحث الثاني : النظريات الاقتصادية المفسرة للتشغيل؛

المبحث الثالث : النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة.

المبحث الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل.

سوق العمل هو أحد المكونات الأساسية لأي نظام اقتصادي ، إذ يعكس العلاقة بين العرض والطلب على العمل ، ويرتبط بصورة مباشرة مع تطور مستويات الإنتاج والدخل والتوظيف داخل الاقتصاد. وقد حظي هذا السوق باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين باختلاف مدارسهم ، خاصة المدرستين التقليدية و الكينزية ، حيث انطلقت كل مدرسة من فرضيات معينة في تحليلها لديناميكية سوق العمل وتفسير ظواهر كالبطالة والأجور و التوازن .

المطلب الأول : سوق العمل في الفكر الكلاسيكي.

يمثل الفكر الاقتصادي التقليدي ، الذي تجسده بشكل أساسي المدرسة الكلاسيكية ، الذي هيمن على الفكر الاقتصادي قبل منتصف القرن العشرين. من خلال رواده البارزين من أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو لبنة اساسية في تحليل سوق العمل . انطلاقا من الافتراض الاساسي في الاستقرار المتأصل والقدرة على التصحيح الذاتي.
قبل التطرق للتحليل الكلاسيكي لسوق العمل نتطرق لبعض التعاريف للمصطلحات المتعلقة بسوق العمل

الفرع الأول : مصطلحات في العمل و سوق العمل.

1/ اقتصاد العمل : فرع من فروع النظرية الاقتصادية المنتشرة في الجامعات و المعاهد العالمية خاصة الغربية لارتباطه الوثيق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان ، لدوره في بلورة التفاعل لوضع السياسات والإجراءات الملائمة للتحكم في عرض القوى العاملة وتنظيم الطلب وفق حجم الاحتياجات وتطوير القوى العاملة لدخول سوق العمل بما يتلائم و تطور انماط الانتاجية . فاقتصاد العمل يهتم بقوة العمل و مكوناتها في المجتمع و مدى توافقها كما ونوعا مع متطلبات النشاط الاقتصادي[1] .

2/ العمل :نشاط انساني شاق و ملزم يقدمه الافراد خلال زمن معين وهو المصدر الاساسي لإنتاجية المجتمع (اساس ثروة الامم حسب ادم سميث) .

3/ الحق في العمل : يعتبر من اهم الحقوق الاساسية التي اقرتها المواثيق و الاعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، والاتفاقيات الصادرة عن المنظمة الدولية للعمل ، كما يعتبر الحق في العمل من اهم الحقوق المكرسة في دساتير الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2] .

[1] محمد طاقة ، حسين عجلان حسن ، اقتصاديات العمل،اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2008،ص 9 .
[2] بن عزوز بن صابر ، نشأة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2011 ،ص 19 .

4/ عقد العمل : هو اتفاق رضائي بين طرفين (العامل و المستخدم) بموجبه يضع العامل نشاطه في خدمة المستخدم وتحت اشرافه مقابل أجر وملزم (الحقوق والواجبات) ، ومستمرة في الزمن (مؤقتة او دائمة) .

5/ سوق العمل :هو دائرة التبادل الاقتصادي يبحث فيها الافراد الراغبون في العمل عن الوظائف (عرض العمل) ويبحث فيها اصحاب الاعمال عن الاشخاص الراغبين و المؤهلين لشغل هذه الوظائف (الطلب على العمل) ، فسوق العمل الذي يزيد فيه عدد الوظائف المتاحة عن عدد الراغبين في العمل يطلق عليه مصطلح سوق العمل المحكم (فائض الطلب) .اما سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن العمل عن عدد الوظائف المتاحة فيطلق عليه مصطلح سوق العمل الراكد (فائض العرض) [1]. اذا تساوى عدد الوظائف مع عدد الراغبين مع عدد الوظائف فان السوق في حالة توازن (تصفية السوق) . اذا سوق العمل هو الية لتفاعل قوى العرض وقوى الطلب على العمل والتي تتحدد من خلالها مستويات الاجور والتوظيف [2]

6/ قوة العمل : جميع الاشخاص المشتغلين فعلا (التشغيل) مضافا اليها الاشخاص بدون عمل ولكنهم يسعون بجدية للحصول على عمل (البطالة) ، من مؤشراته معدل المشاركة في قوة العمل حيث [3]:

7/ انتاجية العمل : ايراد الانتاجية الحدية للعمل هو مقدار الزيادة في الناتج الكلي نتيجة استخدام عامل اضافي واحد مع بقاء عوامل الانتاج الاخرى ثابتة[4] .تستخدم الامم المتحدة معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للهدف الاول (القضاء على الفقر والجوع) من الاهداف الانمائية للألفية حيث [5]:

$$\text{نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}}{\text{العدد الإجمالي للأشخاص العاملين}}$$

إذا أشرنا إلى نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ LP ، فإن:

$$\text{معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{LP_{\text{السنة ن}} - LP_{\text{السنة ن-1}}}{LP_{\text{السنة ن-1}}} \times 100$$

[1] محمد جميل عمر و اخران ، اقتصاديات العمل وتخطيط الموارد البشرية ،منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2015،ص 23 .

[2] نعمة الله نجيب ابراهيم ، نظرية اقتصاد العمل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 15 .

[3] محمد طاقة ،حسين عجلان حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

[4] ضياء مجيد الموسوي ، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 31 .

[5] منظمة العمل الدولية ، العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة : دليل حول مؤشرات سوق العمل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ، إدارة الإحصاء، جنيف: ISBN 978-92-2-132118-7 (pdf) ، 2018 , ص 24 .

8/ تكلفة العمل :كعنصر مركب من مجموع قدرات و خبرات وتجارب يطلق عليه تسمية قوة العمل او خدمات العمل ، له كلفة استعمال نعبر عليها بالأجر الذي يدفعه المستخدم للعامل (كلفة استخدام خلال زمن معين) معبر عنها بالوحدات النقدية [1].

9/ الاجر الحقيقي : اعتبر التقليديون العمل سلعة كباقي السلع يرتبط الطلب عليها (عكسيا) بسعرها ، في حين ربط كينز الطلب عليها (طرديا) بالطلب على السلعة التي ينتجونها[2] ، و السعر هنا هو الاجر الحقيقي الذي يتحصل عليه العامل مقابل تأجير خدمة العمل في زمن محدد ، فالفرد يتخذ قرار العمل بناءا على العائد الحقيقي معبر عنه بمقدار ما يحصل عليه من وحدات سلعية عند استخدام الاجر النقدي وليس بناءا على الاجر النقدي في حد ذاته ، و الاجر الحقيقي هو علاقة بين الاجر النقدي (الاسمي) ومستوى الاسعار ومقداره كما يلي :

10/ الطلب على العمل :مجموع ما يطلبه اصحاب الاعمال (المستخدم) من قوة العمل و هو يعكس قدرة الاقتصاد على توظيف قوة العمل عند مستوى اجر حقيقي معين ، و الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع التي ينتجها العامل ، اي ان صاحب العمل يستأجر خدمة العمل لإنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل في حد ذاته [3].

11/ مرونة الطلب على العمل : التغير في الطلب على العمل نتيجة التغير في سعر العمل (الاجر) , وهو يعبر عن تغير طلب اصحاب العمل على العمل نتيجة التغير في الاجر .

12/ عرض العمل : عدد العمال الراغبين في العمل عند مستوى الاجر الحقيقي السائد . تعتمد دالة عرض العمل على اسس المفاضلة النظرية ، حيث يتضمن قرار عرض العمل الفردي المفاضلة بين تحقيق اعلى منفعة من وقت العمل والراحة على اساس الاجر الحقيقي للساعة الواحدة [4].

13/ مرونة عرض العمل : استجابة الافراد في عرض العمل لمستوى الاجر الحقيقي ونميز بين ثلاث حالات :

[1] احمد طويل ، اقتصاد العمل و التشغيل : أسس النظريات والتحاليل ، النشر الجامعي الجديد ، تلمسان ،2021 ، ص 24 .

[2] محمد جميل عمر و اخران ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

[3] مدحت القرشي ، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2007 ، ص 31 .

[4] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 4 ، 2009 ، ص 77.

عرض عمل لا نهائي المرونة : يعني عرض العمال لخدمات العمل عند حد ادنى للأجر يستوجب الحصول عليه و إلا حولو هذه الخدمات الى استخدمات بديلة (تعكس قدرة اصحاب خدمة العمل على تحويلها الى استخدامات بديلة) .

عرض عمل عديم المرونة : يعني ان العمال ليس امامهم سوى قبول العمل عند الاجر السائد او الدخول في حالة بطالة .

انتقال مرونة عرض العمل من الصفر الى مالا نهاية (سنتطرق اليها في منحنى البطالة الكينزية).

14/ عالم الشغل : مصطلح عالم الشغل كمفهوم مختلف وحديث النشأة ظهر بعد الثورة الصناعية في أوروبا [1] نجد عالم الشغل يتشكل من مكونين رئيسيين ،فمن جهة المؤسسات بمختلف أنواعها ، ومن جهة أخرى العمال .

15/ المفاوضة الجماعية : المفاوضات الحرة والطوعية بين الطرفين المستقلين المعنيين. تجرى المفاوضة الجماعية بين صاحب العمل ، أو مجموعة من أصحاب العمل ، أو واحدة أو أكثر من منظمات أصحاب العمل من جهة ، مع واحدة أو أكثر من منظمات العمال من جهة أخرى ، من أجل تحديد ظروف العمل وشروط التشغيل ، أو لتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعاملين، قد تجرى المفاوضات على مستويات متعددة مختلفة ، و أحيانا أخرى مع مستوى مكمل للآخر [2].

16/ العمالة العائلية : العمال الذين يعملون بنظام التشغيل الذاتي في منشأة يديرها شخص ذو قرابة ، مع درجة محدودة جدا من الانخراط في عملية التشغيل بحيث لا يعتبر بها شريكا[3].

17/ العمالة الفقيرة : يعرف العاملون الفقراء كأشخاص يعملون وعلى الرغم من علمهم يعيشون في أسر حيث يكون استهلاك أو دخل الفرد دون مستوى خط الفقر. ولأغراض المقارنة الدولية يشير خط الفقر المستخدم في قياس هذا المؤشر إلى خط فقر دولي مطلق يبلغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم عند تعادل القوة الشرائية[4].

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لسوق العمل الكلاسيكي .

يعتبر مبدأ دعه يعمل محوريا في الفكر الكلاسيكي، حيث يدعو إلى الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، بما يسمح لقوى السوق بالعمل بحرية. يستند الكلاسيك في ذلك إلى افتراضات أساسية تشمل المنافسة الكاملة و مرونة الأجور و الأسعار و السلوك العقلاني بين الفاعلين الاقتصاديين. هذه الافتراضات مهمة

[1] احمد طويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] منظمة العمل الدولية ، سياسات التشغيل الدولية ، دليل استرشادي ، (web pdf) ISBN 978-92-2-126424-8

[3] نفس المرجع السابق .

[4] منظمة العمل الدولية ، (pdf) ISBN 978-92-2-132118-7 ، 2018 ، ص 60 .

لاعتقادهم في التعديل التلقائي نحو التوازن. ينظر إلى سوق العمل على أنه مكون حيوي لهذا النظام الذي ينظم نفسه التوازن التلقائي ، حيث تحدد قوى العرض والطلب على العمل مستويات التوظيف والأجور. و يعد الأداء الفعال لسوق العمل أمر بالغ الأهمية لتحقيق التوازن.

اولا : الفرضيات : تقوم النظرية الكلاسيكية على الأسس والافتراضات التالية[1]:

1- فرضية التشغيل التام : ترى النظرية الكلاسيكية بان كامل عناصر الإنتاج مستغلة استغلالا تاما ، وبذلك لا توجد بطالة عند الكلاسيك ، والشخص الذي لا يعمل هو الذي اختار ذلك . كما أن كل عناصر الإنتاج (رأس مال الأرض ، التنظيم) مشتغلة تشغيلا تاما كذلك.

2- **مبدأ الرشادة الاقتصادية واليقين** : يفترض الكلاسيك بان كل الأعوان الاقتصاديين يتصرفون وفق الرشادة الاقتصادية ، كما أن كل المعلومات متاحة في السوق (اليقين).

3 – المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية : أساس هذه الفكرة هو مبدأ دعه يعمل دعه يمر لآدم سميث وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لان تدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي ، ولاعتقادهم انه ليس هناك تعارض بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة .

4 – قانون ساي للمنافذ : حيث أن كل عرض يخلق الطلب عليه ، وبذلك فزيادة الإنتاج سيقابلها زيادة في الطلب وتغير في الأسعار ، وبالتالي يكون الاقتصاد دائما متوازنا ، ولا يكون هناك كساد للسلع ولا اكتناز للنقود.

5 – التوازن الآلي للسوق ومرونة الأجور والأسعار : يفترض الكلاسيك بأن السوق يعود لحالة التوازن أليا وذلك من خلال فكرة اليد الخفية لأدم سميث ، فاذا كان هناك اختلال في احد الأسواق (سوق السلع والخدمات ، سوق العمل ، سوق النقد) فان مرونة الأسعار والأجور وأسعار الفائدة ستعيد الاستقرار لهذه الأسواق. ففي حالة ما اذا كان عرض العمل أكبر من الطلب عليه فان الأجور تنخفض وبذلك يزيد الطلب على العمل وينخفض عرض العمل ليعود التوازن لهذا السوق ويصبح العرض يساوي الطلب.

6– حيادية النقود: يرى الكلاسيك بان النقود حيادية في الاقتصاد حيث تعتبر وسيلة تبادل فقط ووسيط للمعاملات وبالتالي زيادتها أو انخفاضها لا يؤثر في النشاط الاقتصادي ، بل يؤثر في الأسعار فقط.

7– تطابق الادخار مع الاستثمار : حيث أن الادخار ما هو إلا إنفاق من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية ، أي أن كل المدخرات تتحول في النهاية إلى استثمارات.

[1] ضيف احمد ، البشير عبد الكريم ، مدخل للاقتصاد الكلي دروس مع تمارين محلولة ،الناشر الجامعي الجديد ، تلمسان ، 2021،ص ص 73-74.

8 – قانون الغلة المتناقصة : يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة تناقص الغلة لعناصر الإنتاج ، والذي ينص على تناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدة إضافية جديدة بشرط ثبات العناصر الأخرى للإنتاج.

ثانيا: موقع سوق العمل في التوازن الكلي عند الكلاسيك

يتحدد مستوى التوازن الكلي عند الكلاسيك من خلال تحديد مستوى الإنتاج ومستوى العمالة (العرض)، حيث يهتم الكلاسيك بسوق العمل وسوق السلع و الخدمات ، فالتسلسل المنطقي حسبهم يبدأ بسوق العمل حيث يتحدد الأجر الحقيقي وعلى اساسه يتحدد حجم العمل التوازني في سوق العمل و الاخير يحدد حجم الانتاج التوازني .حيث يركز الكلاسيك في نظريتهم على جانب العرض و ليس الطلب .

الفرع الثالث : تحديد الطلب على العمل وعرضه.

يعتبر الأجر الحقيقي عامل محدد في النموذج الكلاسيكي حيث يتوقف كل من الطلب على العمل وعرضه على الأجر الحقيقي(W/P) ، حيث W هو الأجر النقدي و P هو مستوى السعر.

اولا : **الطلب على العمل.**

تطلب الشركات العمل بناء على إنتاجيته الحدية، يعد الطلب على العمل دالة متناقصة لمعدل الأجر الحقيقي ، فكلما انخفضت الأجور الحقيقية زادت رغبة الشركات في توظيف المزيد من العمال، يعرف هذا بالافتراض الأول للنظرية الكلاسيكية.

الشكل رقم (01- 01) : الطلب على العمل .

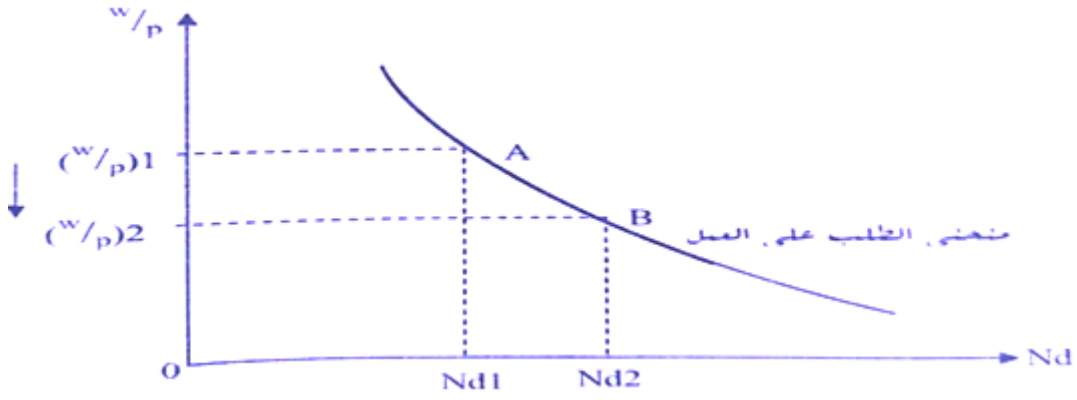

المصدر : بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي– نظريات– نماذج وتمارين محلولة والتحليل ،دار العلوم للنشر ، عنابة ، 2007 ، ص 82.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي للعامل أو ساعات العمل (ميل سالب بين كمية العمل المطلوبة Nd وسعرها w/p)

ثانيا :عرض العمل.

يعرض الأفراد العمل بناء على الأجر الحقيقي الذي يتلقونه.حيث يكون عرض العمل دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي؛ فكلما ارتفعت الأجور الحقيقية زاد عدد الأفراد الراغبين في العمل. والشكل الموالي يبين عرض العمل الفردي كعلاقة بين الاجر الحقيقي وعدد ساعات العمل.

الشكل رقم (01-02) : عرض العمل الفردي .

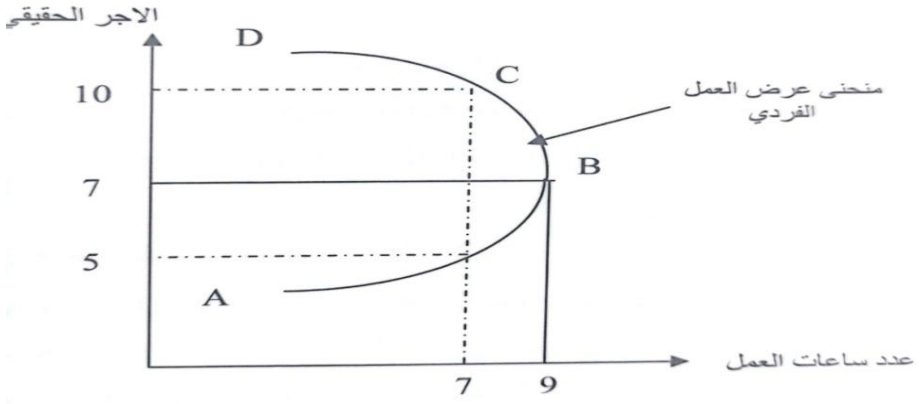

المصدر : مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2007 ، ص 78.

من خلال الشكل أعلاه ، يظهر منحنى عرض العمل ذو العلاقة الطردية بين الأجر الحقيقي وساعات العمل في الجزء AB من المنحنى انه عند مستوى أجر يبلغ 5 وحدات نقدية ، يكون العامل مستعد للعمل لمدة تقارب 7 ساعات يوميا ،وعندما يرتفع الأجر إلى 7 وحدات نقدية يزيد العامل عدد ساعات عمله إلى نحو 9 ساعات يوميا ، أي أن ساعات العمل المعروضة ترتفع ، وهو ما يعزى إلى تأثير الإحلال ، إذ تؤدي الزيادة في الأجر إلى رفع تكلفة الفرصة البديلة للراحة ، مما يشجع العامل على تخصيص وقت أكبر للعمل.

أما في بعض الحالات الاستثنائية ، فعندما يصل الأجر إلى مستوى معين (7 وحدات نقدية)، فإن أي ارتفاع إضافي في الأجر يؤدي إلى انخفاض ساعات العمل المعروضة ، نتيجة لتأثير الدخل الناجم عن زيادة الثروة أو الدخل المتوقع للفرد. فإذا ارتفع الأجر إلى 10 وحدات نقدية ، فإن منحنى العرض يبدأ في الانحدار نحو الخلف مع كل زيادة إضافية في الأجر ، حيث تتراجع ساعات العمل المعروضة من 9 ساعات إلى 7 ساعات. ويرجع هذا الانخفاض إلى تفضيل العامل للراحة على حساب الكسب الإضافي نظرا لارتفاع دخله. وفي هذه الحالة يطلق على منحنى العرض ABCD اسم منحنى عرض العمل المنحدر إلى الخلف .

ثالثا : **توازن السوق.**

يؤدي تفاعل منحنيات الطلب على العمل وعرضه في سوق العمل إلى تحديد تلقائي لمعدل الأجر الحقيقي التوازني ومستوى التوظيف كما يبينه الشكل الموالي .

الشكل رقم (01 – 03) : توازن سوق العمل

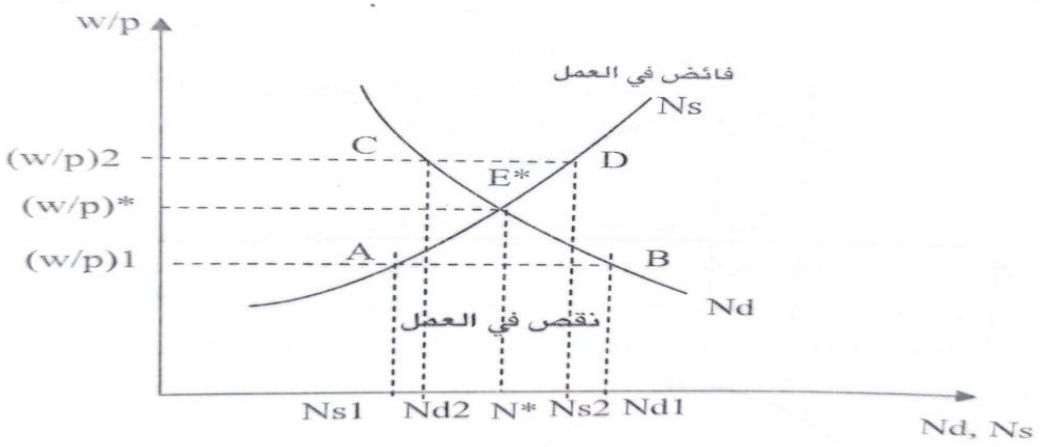

المصدر : بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي– نظريات– نماذج وتمارين محلولة والتحليل ،دار العلوم للنشر ، عنابة ، 2007 ، ص 85.

بالاعتماد على الرسم البياني السابق نميز بين ثلاث حالات :

حالة 01 : فائض الطلب على العمل : نلاحظ أنه في الحالة التي يكون فيها $Nd1 > Ns1$ ، أي أن طلب العمل يفوق عرض العمل ، فإن سوق العمل يعاني من عجز في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل، ويقدّر هذا العجز بالمسافة AB . هذا الوضع يؤدي إلى تنافس بين المنتجين للحصول على اليد العاملة ، ما يدفع نحو رفع معدل الأجر الاسمي (مع افتراض ثبات الأسعار) ، وهو ما يترتب عليه في النهاية ارتفاع معدل الأجر الحقيقي (W/P) إلى مستوى أعلى مما كان عليه.

حالة 02 : **فائض عرض العمل** : على العكس ، عندما يكون $Ns2 > Nd2$ ، أي أن عرض العمل يفوق الطلب عليه ، فإن ذلك يشير إلى وجود فائض في اليد العاملة أو بطالة تقدر بالمسافة CD . وللتقليص من هذا الفائض ، يتوجب على العمال القبول بتخفيض معدل الأجر الحقيقي.

حالة 03 : **نقطة التوازن** : من خلال الحالتين السابقتين ، يتضح أن هناك نقطة وحيدة فقط يتحقق عندها التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، وتعرف هذه النقطة بنقطة التوازن E^* .حيث يقبل العمال بانخفاض الاجر الحقيقي من 2(W/P) الى $^*(W/P)$.

المطلب الثاني : سوق العمل في الفكر الكينزي .

يعتبر الاقتصادي البريطاني كينز شخصية محورية في الفكر الاقتصادي الحديث ، بصفته المؤسس للتحليل الاقتصادي الكلي المعاصر. نشر عمله النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال في عام 1936 في فترة الازمة الاقتصادية العالمية ، كان من أبرز مظاهرها الكساد الكبير الذي شهد مستويات غير مسبوقة من البطالة والركود الاقتصادي العالمي. كانت هذه الظروف هي الدافع الرئيسي لكينز لتطوير نظرية جديدة تفسر سبب استمرار حالة البطالة المرتفعة وعدم القدرة على التصحيح الذاتي كما كانت تفترض النظريات الكلاسيكية ، والتي كانت يفترض أن الأسواق الحرة ستوفر تلقائيا التوظيف الكامل. كان الاعتقاد السائد هو أن أي بطالة ستكون إما طوعية أو مؤقتة وأن مرونة الأجور والأسعار ستضمن دائما عودة الاقتصاد إلى حالة التوازن الكامل للتوظيف . حيث قام التحليل الكينزي على رفض اهم الفرضيات الكلاسيكية في التوازن . خاصة الافتراض أن الاقتصاد سيتكيف تلقائيا لتوفير التوظيف الكامل حتى في حالة التوازن.

كان الفكر الكلاسيكي يعتمد بشكل كبير على قانون ساي ، الذي يفترض [1] ان العرض يخلق الطلب الخاص به . هذا يعني ضمنيا أنه لا يمكن أن يكون هناك نقص في الطلب ، وبالتالي فإن كل ما يتم انتاجه يجد له منافذ ليتم استهلاكه أو استثماره ، مما يضمن التوظيف الكامل تلقائيا . كينز من خلال نظريته التي ركزت على أهمية الطلب الكلي غير الكافي ، فإذا كان قانون ساي لا ينطبق دائما وإذا كان العرض لا يضمن تلقائيا خلق طلب كاف ، فإن الأسواق لا تضمن تلقائيا التوظيف الكامل . و هو ما فسره بإمكانية وجود توازن دون التوظيف الكامل و أكد على ضرورة التدخل الحكومي لتصحيح هذه الاختلالات.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية لسوق العمل الكينزي.

كانت البطالة المرتفعة والمستمرة خلال فترة الكساد الكبير هي الظاهرة الاقتصادية الأكثر إلحاحا التي سعى كينز إلى تفسيرها ومعالجتها. لذلك يبعتبر فهم سوق العمل في الفكر الكينزي أمرا بالغ الأهمية لأنه يقدم تفسير لكيفية بقاء الاقتصاد في حالة بطالة مرتفعة لفترات طويلة و يحدد الآليات التي يمكن للحكومات من خلالها التدخل لاستعادة مستويات التوظيف المطلوبة .

لقد اعتمدت النظرية الكينزية على مبادئ أساسية من منطلق ان مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب فحجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال [2].

[1] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

[2] علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

اولا : الطلب الكلي كمحدد رئيسي للتوظيف .

الفكرة الأساسية لنظرية كينز هي أن الطلب الكلي الذي يقاس كمجموع الإنفاق من قبل الأسر (الاستهلاك)، والشركات (الاستثمار)، والحكومة (المشتريات الحكومية)، وصافي الصادرات هو القوة الدافعة الأكثر أهمية في الاقتصاد. على عكس النظرة الكلاسيكية التي ترى أن التوظيف يتحدد بشكل أساسي بسعر العمل (الأجور الحقيقية)، يرى كينز أن مستوى التوظيف يتحدد بشكل أساسي بمستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد. فالشركات تنتج المخرجات فقط إذا كانت تتوقع بيعها ، بينما تحدد عوامل الإنتاج المتاحة الناتج المحلي الإجمالي المحتمل ، فإن كمية السلع والخدمات المنتجة والمباعة فعليا (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) تعتمد على حجم الطلب الموجود في الاقتصاد. إذا كان إجمالي الطلب على السلع عند مستوى التوظيف الكامل أقل من إجمالي الإنتاج فإن الاقتصاد يجب أن ينكمش حتى يتحقق التوازن بين العرض و الطلب مما يؤدي حتما إلى انخفاض في الإنتاج والتوظيف.

ثانيا : الطلب الفعال.

هو المفهوم الذي يربط بين الطلب الكلي ومستوى التوظيف لانه يمثل مستوى الطلب الكلي الذي تتوقعه الشركات وتستعد لتلبية ، و بالتالي يحدد مستوى الإنتاج والتوظيف. فالتوظيف يتحدد بكمية الإنتاج التي ترغب الشركات في إنتاجها و هي دالة للطلب الكلي على السلع والخدمات. هذا يعني ان الطلب على العمالة ليس طلب مباشر في سوق العمل بمعزل عن غيره ، بل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي ينتجها هؤلاء العمال ، يرى كينز أن الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة البطالة هي تحفيز الطلب على السلع والخدمات. فبزيادته ستحتاج الشركات إلى زيادة الإنتاج و زيادة التوظيف لتلبية هذا الطلب ، فيكون حل مشكلة البطالة بشكل غير مباشر وفعال من خلال سوق السلع والخدمات . وحسب المفهوم الكينزي فانه في حالة الكساد وتراجع العائد يحجم الاعوان الاقتصاديون عن زيادة الاستثمار ، وبالتالي لابد من تدخل الدولة كعون اقتصادي عن طريق الانفاق العمومي كاستثمار يحدث دخل ولا يحدث تدفق للسلع والخدمات (عدم زيادة العرض الكلي) مما يؤدي الى توظيف مزيد من العمالة [1].

ثالثا : تفسير البطالة اللاإرادية .

البطالة اللاإرادية هي حالة يكون فيها الأفراد القادرون على العمل والباحثون عنه بنشاط غير قادرين على العثور على عمل ، على الرغم من استعدادهم للعمل بالأجور السائدة في السوق أو حتى بأجور أقل. قدم كينز تعريف دقيق للبطالة اللاإرادية : افراد عاطلون عن العمل لا إراديا إذا انه في حالة ارتفاع طفيف في سعر السلع الاستهلاكية بالنسبة

[1] بطاهر علي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2023/2022، ص 112 .

للأجر النقدي ، كان كل من العرض الكلي للعمالة الراغبة في العمل بالأجر النقدي الحالي والطلب الكلي عليها بهذا الأجر أكبر من حجم التوظيف الحالي .

السبب الرئيسي للبطالة اللاإرادية في النموذج الكينزي هو نقص الطلب الكلي الفعال. إذا انخفض الطلب الكلي يؤدي ذلك إلى تباطؤ الإنتاج وتسريح العمال مما يخلق ما أسماه كينز فجوة انكماشية حيث يكون الاقتصاد في حالة توازن ولكن بتوظيف أقل من الكامل. اعتقد كينز أن الاقتصاد سيميل إلى البقاء في هذه الفجوة الانكماشية وما يصاحبها من بطالة لفترة طويلة من الزمن دون تدخل الدولة .

رابعا : جمود الأجور والأسعار.

قلل كينز من اهمية سياسة مرونة الاجور و الاسعار كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي[1] ، بل ان الأسعار و خاصة الأجور تستجيب ببطء للتغيرات في العرض والطلب في السوق. هذا البطء في التكيف هو ما يعرف بجمود الأجور. هناك عدة أسباب لجمود الأجور الاسمية. غالبا ما تكون عقود التوظيف محددة بقيم نقدية لفترات زمنية معينة ، مما يجعل من الصعب تعديل الأجور بسرعة استجابة لظروف السوق المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تمنع قوانين مثل الحد الأدنى للأجور الأجور من الانخفاض إلى مستوى التوازن في أوقات الركود. يميل العمال أيضا إلى مقاومة تخفيضات الأجور الاسمية بقوة ، حتى لو كانت الأجور الحقيقية لا تتغير بشكل كبير. و هو ما يساهم في جمود الأجور. إذا انخفض الطلب الكلي وكانت الأجور جامدة ، فإن الشركات لن تتمكن من تخفيض الأجور لخفض التكاليف وتحفيز التوظيف. بل ستتجه الى تخفيض الإنتاج وتسريح العمال ، مما يؤدي إلى زيادة البطالة . فخفض الأجور الحقيقية لن يحل مشكلة البطالة الناجمة عن نقص الطلب الكلي ؛ بل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي مما يعمق المشكلة.

الفرع الثاني: الآثار السياسية لسوق العمل الكينزي.

النظرية الكينزية بإقرارها ضرورة تدخل الدولة عن طريق ادوات السياسة المالية لتحقيق التوازن منحت للحكومات مبررات ضرورة التدخل للتأثير ايجابا في الوظعية السائدة من خلال :

اولا : ضرورة التدخل الحكومي .

انتقد كينز التحليل الكلاسيكي و المبادئ التي قام عليها خاصة الافتراض بان العرض يخلق الطلب عليه وما تفرع عن هذا الافتراض باتجاه الاقتصاد تلقائيا نحو التوظيف الكامل حيث بين كينز ان مستوى العمالة والإنتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال و بما ان الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل فمن الضروري ان

[1] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

تلعب السياسة المالية و غيرها من السياسات الاقتصادية دور عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد و الحيلولة دون قصوره او تقلب مستواه[1]. فالسياسات المالية التوسعية أداة رئيسية في هذا الإطار ؛ فقد دعا كينز إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز الطلب وسحب الاقتصاد من الكساد. يدافع الاقتصاديون الكينزيون عن الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة لتحفيز التوظيف وتثبيت الأجور خلال فترات الانكماش الاقتصادي. أما السياسات النقدية ، فتأتي أهميتها من أن الأسعار بطيئة التغير (جامدة)، مما يجعل من الممكن استخدام عرض النقود كأداة وتغيير أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق. خفض أسعار الفائدة هو إحدى الطرق التي يمكن للحكومات من خلالها التدخل بشكل فعال في الأنظمة الاقتصادية ، وبالتالي تشجيع الاستهلاك والإنفاق الاستثماري ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

كينز رفض فرضية قدرة الأسواق على التصحيح الذاتي التلقائي خاصة في أوقات الأزمات والركود العميق. على النقيض من الفكر الكلاسيكي الذي يرى التدخل الحكومي كتشويه غير ضروري للسوق ، اذ يرى كينز أنه ضرورة حتمية لمعالجة فشل السوق في تحقيق التوظيف الكامل. هذا يعني أن التدخل ليس مجرد خيار بل هو استجابة لخلل جوهري.

ثانيا : **تأثير المضاعف** .

تكمن اهمية المضاعف في انه يضخم ويضاعف الذبذبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي و التي مردها التغيرات في مستوى الانفاق الكلي [2]. يهدف تأثير المضاعف إلى تعزيز الناتج الكلي وتوليد المزيد من الدخل. إذا كان العمال مستعدين لإنفاق دخلهم الإضافي (ميلهم الحدي للاستهلاك)، فإن النمو الناتج في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يكون أكبر من مبلغ التحفيز الأولي. بالإضافة إلى آلياته الاقتصادية. يقدم المضاعف آلية اقتصادية قوية وفعالة لتحفيز النمو والتوظيف.

ثالثا : السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية .

ما يميز الكينزيين هو إيمانهم بالسياسات النشطة لتقليل سعة الدورة الاقتصادية (أي تقليل حدة فترات الازدهار والركود)، والتي يعتبرونها من أهم المشكلات الاقتصادية التي يجب معالجتها ، دعا كينز إلى ما يسمى بالسياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية التي تعمل ضد اتجاه الدورة الاقتصادية . فخلال فترات الركود يدافع الكينزيون عن زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب(سياسة مالية توسعية) لتحفيز الطلب. وفي المقابل عندما يكون هناك نمو

[1] حربي محمد موسى عريقات ،مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2006 ، ص 176 .

[2] صالح الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ،ط 2 ، 1999، ص 139 .

اقتصادي قوي ومخاطر تضخمية (نمو من جانب الطلب) يدافعون عن زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي (سياسة مالية انكماشية) لكسر الموجات التضخمية .

الفرع الثالث: تطور الفكر الكينزي الى الكينزية الجديدة.

تسببت النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال في تحول عميق في الفكر الاقتصادي ، مما أعطى الاقتصاد الكلي مكانة مركزية في النظرية الاقتصادية وساهم بالكثير من مصطلحاتها ومفاهيمها الأساسية التي لا تزال تستخدم . لا تزال أعمال كينز مؤثرة بشكل كبير في الجدل حول السياسة الاقتصادية ، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الحساس بين التدخل الحكومي وممارسات السوق الحرة.

واجه الفكر الكينزي تحديات ونقدا خاصة مع صعود المدرسة الكلاسيكية الجديدة خلال منتصف السبعينيات. ومع ذلك لم يختف الفكر الكينزي ، بل ظهر جيل جديد من الكينزيين في السبعينيات والثمانينيات والمعروفين باسم الكينزيين الجدد . يرى هؤلاء الاقتصاديون بأنه حتى لو كان الأفراد قادرين على التوقع بشكل صحيح (كما تفترض المدرسة الكلاسيكية الجديدة)، فإن الأسواق الكلية قد لا تتوازن على الفور بسبب وجود جمود في الأسعار و الأجور و بالتالي لا تزال السياسة المالية فعالة في المدى القصير.

هذا التكيف والمرونة في الفكر الكينزي دليل على استمرارية أهميته. فعلى الرغم من التحديات الفكرية من المدارس الاقتصادية اللاحقة، لم يختف الفكر الكينزي ، بل تطور إلى الكينزية الجديدة التي دمجت عناصر من النماذج الكلاسيكية الجديدة (مثل التوقعات العقلانية) مع المفاهيم الكينزية الأساسية مثل جمود الأسعار والأجور. هذا التطور يشير إلى أن الأفكار الكينزية لم تكن مجرد رد فعل مؤقت على الكساد الكبير، بل كانت تحتوي على جوهر نظري قوي سمح لها بالتكيف والبقاء. هذا يدل على مرونة وقوة الأفكار الكينزية الأساسية. إن قدرتها على التكيف مع التطورات النظرية الجديدة والحفاظ على أهميتها في تفسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة (مثل البطالة المستمرة والركود) تؤكد تأثيرها العميق على صياغة السياسات الاقتصادية الكلية الحديثة.

المطلب الثالث: سوق العمل في الفكر الحديث .

امتدادا لتأثير الفكر الكلاسيكي ظهرت عدة نظريات ومدارس تتناول سوق العمل من منظور الفكر الاقتصادي الحديث، نذكر منها ثلاثة مدارس فكرية رئيسية: النظرية النيوكلاسيكية، ، المدرسة النقدية ، واقتصاديات جانب العرض. حيث قدمت العديد من المدارس الفكرية الحديثة تفسيرات معمقة لديناميكياته وسلوكياته. سنتناول أبرز هذه النظريات التي تشكل جزءا أساسيا من الفكر الاقتصادي المعاصر حول سوق العمل.

الفرع الأول : النظرية النيوكلاسيكية .

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق ونبهت إلى وجود بطالة دورية و هيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية ، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظف الكامل. فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل ، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض. وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار والتوظف والدخل. ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائد وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا[1].

لقد اعتمد تحليل النيو كلاسيك على نظرية التوازن العام الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل ، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل. بفرض المنافسة التامة على اساس تجانس وحدات العمل و حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق. وبالتالي فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما يلي[2] :

– الطلب على العمل : دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي ، الذي يقيس معدل الأجر الإسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار. وتعني هذه الدالة أن المنتجين سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم. وبالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل والتكلفة الحدية للأجور. وبمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فإن الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي يشجع المقاولين على التوظيف أكثر لليد العاملة.

– عرض العمل: يعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي . أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم ، والتي يفترض أن تتعادل والخدمات المقدمة. ومن هنا يدخل العمال في تنافس مع مفهوم الترفيه .

– التوازن في سوق العمل يتحقق عند تعادل العرض والطلب على العمل. ويتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام. أما وجود بطالة فإن سببه هو ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة ، والمساومة بين أرباب

[1] مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2009 ، ص 241 .

[2] ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ، البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 22 .

العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى ، وبالتالي يتحدد الأجر الحقيقي . أي أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية و بالتالي مستوى التشغيل وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية .

–النظرية النيو كلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون ساي للأسواق ، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع ، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي. لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج ، لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن و الدقة ، وبالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

الفرع الثاني: المدرسة النقدية .

شهد عقد السبعينات من القرن الماضي تصاعد المدرسة النقدية تيار فكري اقتصادي اولا في شكل فكرة قدمها ميلتون فريدمان وهي ان التضخم يتبع التغيرات في عرض النقود[1] ، جاءت هذه المدرسة مخالفة للفكر الكينزي الذي ركز على إدارة الطلب الكلي من خلال السياسات المالية. ترى المدرسة النقدية أن التغيرات في عرض النقود هي المحرك الرئيسي للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على المدى القصير ، بينما تؤثر على مستوى الأسعار فقط على المدى الطويل.

اولا : دور عرض النقود في تحديد النشاط الاقتصادي ومستوى التوظيف: يعتقد النقديون أن هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين عرض النقود والناتج الاقتصادي. فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الكلي ، مما يحفز النشاط الاقتصادي ويزيد من الطلب على العمل على المدى القصير. ومع ذلك فإن هذا التأثير يكون مؤقتا. على المدى الطويل تؤدي زيادة عرض النقود إلى ارتفاع في مستوى الأسعار (التضخم) دون تأثير دائم على مستويات الإنتاج أو التوظيف .

ثانيا : توازن سوق العمل : تؤمن المدرسة النقدية بوجود معدل طبيعي للبطالة ، وهو المستوى الذي يتوازن عنده سوق العمل على المدى الطويل دون تسارع في التضخم. هذا المعدل يتحدد بعوامل هيكلية ومؤسسية في سوق العمل. أي انحراف عن هذا المعدل الطبيعي يكون مؤقتا ، وسيعود السوق إليه تلقائيا. و بالتالي التوازن الحقيقي هو عند هذا المعدل الطبيعي للبطالة .

[1] ج د ن ورسك ، ترجمة محمد عزيز ، محمد سالم كعيبة ، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ،منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط 1 ، 1997 ،ص 318.

ثالثا : انتقاد المدرسة النقدية للتدخل الحكومي في سوق العمل.

تنتقد المدرسة النقدية التدخل الحكومي النشط في الاقتصاد بما في ذلك سوق العمل. يرى النقديون أن السياسات المالية والنقدية التوسعية لا يمكن أن تخفض البطالة بشكل دائم إلى ما دون معدلها الطبيعي ، وأنها تؤدي فقط إلى زعزعة استقرار الاقتصاد من خلال التضخم. وبدلا من التدخل يفضل النقديون سياسات نقدية مستقرة وقواعد ثابتة لنمو عرض النقود ، مع ترك سوق العمل ليعمل دون قيود. ففي رأيهم إذا كانت هناك بطالة أعلى من المعدل الطبيعي فإن السبب يكمن في جمود الأجور أو غيرها من العوامل الهيكلية التي تمنع سوق العمل من الوصول إلى توازنه الطبيعي.

الفرع الثالث : اقتصاديات جانب العرض .

تركز مدرسة اقتصاديات جانب العرض على العوامل التي تؤثر في جانب العرض الكلي للاقتصاد مثل الإنتاجية و الاستثمار و الابتكار بدلاً من التركيز على جانب الطلب الكلي كما هو الحال في الفكر الكينزي. ظهرت هذه المدرسة في السبعينيات والثمانينيات و هي الفترة التي ساد فيها التضخم الركودي (Stagflation) . يرى اقتصاديو جانب العرض أن السياسات الحكومية يجب أن تستهدف الإنتاج و النمو الاقتصادي باستخدام[1] حوافز الاقتصاد الجزئي لتغيير مستوى التشغيل الكامل وكذا مستوى الناتج الاجمالي و المعدل الطبيعي للبطالة من خلال :

اولا : الضرائب على الدخل .

يعتقد اقتصاديون جانب العرض أن ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل والأرباح يقلل من حوافز الأفراد للعمل والادخار و الاستثمار مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ، لذالك يدعون إلى خفض الضرائب لتحفيز هذه الأنشطة. والشكل الموالي يبين تاثير ضريبة الدخل على سوق العمل .

الشكل رقم (01-04) :تأثير الضرائب على الدخل في سوق العمل .

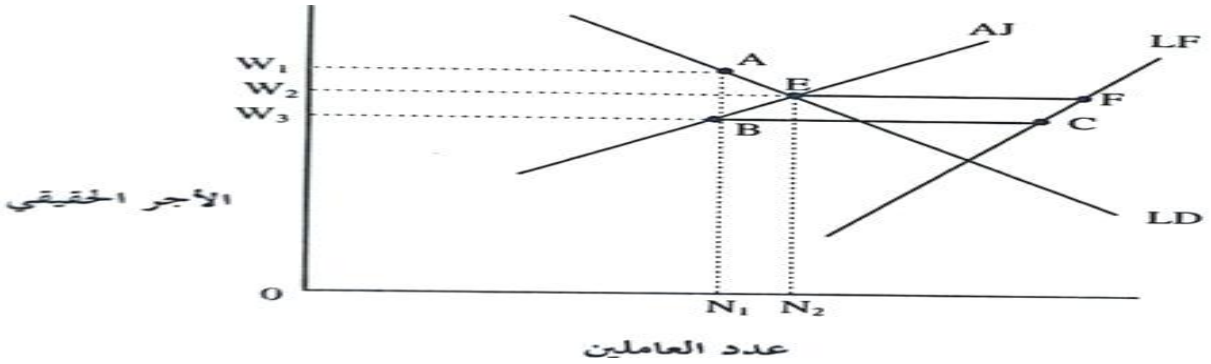

المصدر : قاسم عبد الرضا الدجيلي ،علي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل ،منشورات ELGA ، فاليتا ،مالطا ، 2015 ، ص 345

[1] قاسم عبد الرضا الدجيلي ،علي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل ،منشورات ELGA ، فاليتا ،مالطا ، 2015،ص 343 .

يوضح الشكل اعلاه كيفية تأثير الضرائب على الدخل في توازن سوق العمل، وذلك وفقا لمدرسة اقتصاديات جانب العرض التي تركز على أهمية الحوافز في تحديد قرارات العمل. في الحالة الاولى (قبل فرض الضريبة) يتحدد التوازن عند النقطة A حيث يتقاطع منحنى الطلب على العمل LDمع منحنى عرض العمل الأصلي LF، ويحدد الأجر الحقيقي عند W1، ويصل عدد العاملين إلى N2.في هذه الحالة يحصل العامل على كامل الأجر W1دون اقتطاع ، ما يشجعه على تقديم المزيد من ساعات العمل ، وبالتالي يتوفر عرض كاف لتلبية الطلب.

عند فرض ضريبة على الدخل لا يتغير الأجر الذي يدفعه صاحب العمل لكن الأجر الذي يتلقاه العامل فعليا ينخفض إلىW_2 .هذا الانخفاض يقلل الحافز للعمل ، ويؤدي إلى انكماش في عرض العمل ، ما يترجم في انتقال منحنى العرض من LF إلى AJ ، الذي يعكس الأجر الصافي بعد الضريبة. يتغير التوازن الجديد من النقطة A إلى النقطة E، حيث يتقاطع منحنى الطلب LD مع منحنى العرض الجديد AJ . في هذه النقطة يكون الأجر الذي يدفعه صاحب العمل ما يزالW_1 ، لكن الأجر الصافي الذي يحصل عليه العامل هوW_2 ، والعدد الجديد من العاملين هو.N_1

النقطة Eتمثل توازن جديد مشوه بسبب تدخل الدولة من خلال فرض الضرائب. فالعمال الآن يقبلون بالعمل عند أجر صافي أقل ، مما يقلل من عرض العمل الكلي ، ويؤدي إلى انخفاض التوظيف. الفرق بين N_1 وN_2 يمثل بطالة ناتجة عن الضرائب أو ما يعرف بالبطالة الضريبية ، وهي بطالة ليست نتيجة ضعف في الطلب على العمل ، بل نتيجة تقلص الحوافز لدى العاملين.

تؤكد مدرسة جانب العرض أن هذه البطالة كان يمكن تجنبها لو لم تفرض الضريبة ، وأن إزالة هذه العقبة الضريبية تعيد التوازن إلى النقطة A بزيادة العرض الكلي من العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي. لذا تدعو هذه المدرسة إلى خفض الضرائب على الدخل كوسيلة لاستعادة التوازن الكامل وزيادة التوظيف والإنتاجية.

ثانيا : دور النقابات العمالية .

التدخل المفرط للنقابات العمالية في سوق العمل يزيد من تكاليف الإنتاج ويعيق الابتكار ، مما يقلل من كفاءة الاقتصاد. لذا يدعو تيار جانب العرض إلى تخفيف هذه التدخلات لتعزيز الإنتاجية والنمو , والشكل الموالي يبين تأثير دور النقابات في سوق العمل .

الشكل رقم (01-05) : دور النقابات في سوق العمل .

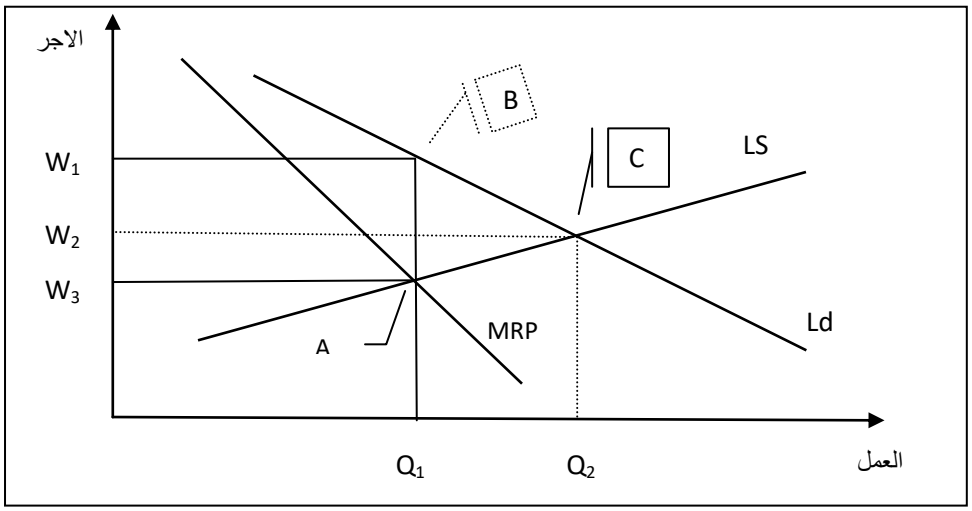

المصدر : نعمة الله نجيب ابراهيم ، نظرية اقتصاد العمل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2002 ، ص 99 .

من منظور مدرسة اقتصاديات جانب العرض ينظر إلى النقابات العمالية على أنها أحد العوامل التي تعيق كفاءة سوق العمل وتحد من مرونته. إذ تقوم هذه النقابات بالضغط لفرض أجور أعلى من مستوى الأجر التوازني في سوق المنافسة ، وهو ما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين العرض والطلب على العمل(اجر اعلى – مستوى توظيف اقل) . ففي الشكل اعلاه ، يتضح أن الأجر المفروض من قبل النقابة (W_1) يفوق الأجر التوازني(W_0) ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل من Q_0 إلىQ_1 ، في حين يرتفع عرض العمل إلىQ_2 .ونتيجة لذلك يظهر فائض في عرض العمل يتمثل في الفجوة بين Q_1 وQ_2، والتي تعبر عن مستوى البطالة الناتجة عن تدخل النقابات في تحديد الأجور. وتفسر مدرسة جانب العرض هذه الظاهرة باعتبارها شكلا من أشكال البطالة الهيكلية التي لا تعود إلى ضعف في الطلب الكلي ، بل إلى التشوهات التي تفرضها ضغوط النقابات على آليات السوق. كما ترى هذه المدرسة أن الأجور المرتفعة بشكل غير مرن تقلل من الحوافز المرتبطة بالكفاءة و الإنتاجية ، سواء على مستوى العمال (العرض) أو أصحاب الأعمال (الطلب)، مما يفضي إلى تراجع في معدلات التوظيف والإنتاج. وبناء على ذلك يرى رواد هذه المدرسة بتقليص نفوذ النقابات وتحرير سوق العمل من القيود المفروضة على الأجور و التوظيف ، وذلك بهدف استعادة التوازن الطبيعي في السوق وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة العرض الكلي وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

توازن سوق العمل من منظور اقتصاديات جانب العرض يتحقق عندما تكون السياسات الحكومية محفزة للإنتاج والاستثمار ، مما يؤدي إلى زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات وبالتالي زيادة في الطلب على العمل. البطالة في هذا الإطار تفسر على أنها نتيجة للضرائب المرتفعة أو التنظيمات الحكومية التي تعيق عمل قوى السوق الطبيعية.

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتشغيل.

احتل موضوع التشغيل مساحة معتبرة في الفكر الاقتصادي نظرا لارتباطه المباشر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اختلفت النظريات حول تفسير آليات التشغيل و البطالة ، تبعا لاختلاف المدارس الاقتصادية وتطورها عبر الزمن. نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل أهم النظريات الاقتصادية التي فسرت التشغيل بدءا من المدرسة الكلاسيكية و الكينزية ثم النظريات الحديثة.

المطلب الأول . مدخل عام إلى التشغيل

من الاهمية تحديد مصطلح التشغيل و علاقته ببعض المصطلحات الاخرى المشابهة بالإضافة الى الابعاد المفاهيمية له في ايطار تطور النظرة الى لتشغيل .

الفرع الأول : ماهية التشغيل

نتطرق في هذا الفرع للتشغيل ضمن مكونات سوق العمل و نبين انواعه و قياسه و نميزه عن ببعض المصطلحات الاخرى ذات العلاقة في سوق العمل

اولا : تعريف التشغيل:

من خلال التدفقات الرئيسية الثلاث التي اشرنا إليها سابقا (العاملون فعلا – والعاطلون عن العمل – والذين هم خارج قوة العمل اختياريا) نجد أن الطبقة الشغيلة في المجتمع هم من يشكلون التدفق الأول (العاملون فعلا).سنعرض ما تعلق بالتشغيل و انواعه وقياسه بشكل مختصر في التمثيل البياني الموالي :

الشكل رقم (01–06) : أنواع التشغيل وقياساته .

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على : – حدو مُحَمَّد ، اثر سياسة سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر : دراسة تحليلية و قياسية 2000–2018 , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر03 ،2020 ، ص 51–53 بتصرف

– مدحت القرشي ، اقتصاديات العمل ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،2007 ،ص 23–24

– منظمة العمل الدولية ، سياسات التشغيل الدولية ، دليل استرشادي ، ISBN 978-92-2-126424-8 (web pdf)

ثانيا : الفرق بين التشغيل والعمالة .

هناك تمايز جوهري بين مفهومي التشغيل والعمالة:

1/ العمالة : تمثل جميع الأفراد في سن العمل الذين يصنفون ضمن احدى الفئتين :

الفئة العاملة : الأشخاص الذين يشتغلون فعليا.

الفئة العاطلة : الأشخاص القادرون والراغبون في العمل ولكنهم لا يجدونه ، مع قيامهم بمحاولات جدية للبحث عن وظيفة.

العمالة = الأشخاص المشتغلون + الأشخاص العاطلون عن العمل.

2/التشغيل : هو جزء من العمالة ويتعلق فقط بالأشخاص الذين يعملون بالفعل في نشاط اقتصادي ما ، سواء بأجر (في القطاعين العام أو الخاص) . او دون أجر (كأفراد الأسرة العاملين في النشاط العائلي). او لحسابهم الخاص (مقاولين ، حرفيين ....) .

3/ الفئات الخارجة عن العمالة : تتضمن هذه الفئة الاشخاص العاطلون ولا يبحثون عن عمل وهم:

- الطلبة؛
- لمتقاعدون ؛
- النساء أو الرجال المتفرغون لأعمال منزلية غير مدفوعة الأجر؛
- ذوو الاحتياجات الخاصة الذين لا يطلبون عملا.

مما سبق نجد ان المفهوم يشمل : العمالة (كل من يعمل أو يبحث عن عمل) ، التشغيل (كل من يعمل فعليا) خارج العمالة (لا يعمل ولا يبحث عن عمل) .

ثالثا : علاقة التشغيل بسوق العمل .

سوق العمل هو الإطار الذي يلتقي فيه عرض العمل (القوى العاملة) مع الطلب على العمل (من قبل المؤسسات) . التشغيل هو النتيجة هذا التفاعل و تتأثر بعوامل عديدة اقتصادية و ديموغرافية وسياسية. فالتشغيل يعكس نجاح أو فشل السياسات العمومية .فالتشغيل يتحدد وفق التفاعل بين قوى العرض والطلب في السوق .

رابعا :الفرق بين التشغيل و سياسات التشغيل .

تحقق هدف التشغيل من طرف السلطات العمومية يتطلب رؤيا (سياسة التشغيل) ضمن مسار واضح (استراتيجية) بادوات تنفيذ ملائمة (برامج) وتدخلات مالية متاحة (مشاريع) , فسياسات التشغيل و بالاضافة الى الاهتمام بحجم العمالة تسعى لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- توفير فرص العمل؛

[1] مغراوي محي الدين عبد القادر وآخرون , التشغيل في الجزائر :قراءة تحليلية للسياسة التشجيعية ،مجلة التنظيم والعمل ، المجلد 7 ، العدد1 ، 2018 ، ص 13

- تكوين وإعداد القوى العاملة؛
- خلق مناصب أكثر إنتاجية؛
- حرية اختيار العمل للقوى العاملة الراغبة في العمل؛
- تأمين الاستقرار في العمل؛
- تنظيم علاقات العمل بشكل يتناسب مع قوانين وتشريعات العمل الخاصة بكل دولة.

الفرع الثاني : الابعاد المفاهيمية للتشغيل.

اولا : البعد الكمي للتشغيل.

يمثل المدخل الأكثر شيوعا في التحليل الاقتصادي ، ويعتمد على قياس حجم ونسبة الأفراد المنخرطين في أنشطة اقتصادية منتجة ضمن قوة العمل ، وبالتالي البعد الكمي للتشغيل يتمثل في المؤشرات العددية المرتبطة بسوق العمل مثل معدل التشغيل ، معدل البطالة ، معدل المشاركة في قوة العمل ، وعدد الوظائف المستحدثة . تعتبر هذه المؤشرات أداة رئيسية لتقييم كفاءة السياسات الاقتصادية. فالبطالة مثلا في المنطقة العربية مرتبطة بشكل وثيق بالنمو السكاني[1] ، وهو ما يعكس أهمية المعطيات الكمية في صياغة السياسات .

ثانيا : البعد النوعي للتشغيل

يركز البعد النوعي على جودة الوظائف وليس فقط على عددها. بالتركيز على مفاهيم العمل اللائق و الأمان الوظيفي عناصر أساسية في التحليل. فالوظيفة الجيدة هي التي توفر أجرا منصفا ، بيئة عمل آمنة و صحية ، إمكانية الحصول على تدريب وتطوير مهني ، وحماية اجتماعية في حالات المرض أو التقاعد. فالتحليل النوعي يرتبط بجودة العمل ، مثل مستوى الأجور ، الاستقرار الوظيفي ، الحماية الاجتماعية ، ظروف العمل ، ومدى توافق المهارات مع متطلبات السوق.لان نوعية العمل تحتل اهمية بارزة بالنسبة لسياسة الاجور و للإنتاج بشكل عام , و بذلك يكون اجر الوحدة الزمنية للعامل ذو التأهيل العالي اكبر من اجر العامل الاقل تأهيلا مع انهم يمارسون العمل في نفس الظروف[2] .

تتضمن المؤشرات النوعية التي تستخدمها منظمة العمل الدولية والبنك الدولي : مستوى الأجور بالنسبة لخط الفقر ، نسبة العمالة غير الرسمية ، نسبة الوظائف المؤقتة أو بدوام جزئي ، وجود عقود عمل مكتوبة ، وإمكانية الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية.

[1] وسام حسيني ، محمد رتيعة ، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الدول العربية باستحدام نموذج بانل الديناميكية للفترة 1980-2029 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2022 ص 627 .

[2] محمد جميل عمر و اخران ، مرجع سبق ذكره ، ص 121 .

ثالثا : البعد الديناميكي للتشغيل

يهتم البعد الديناميكي بالتغيرات التي تطرأ على سوق العمل بمرور الوقت ، ومدى قدرة الأفراد على الانتقال بين وظائف أو قطاعات اقتصادية مختلفة دون فقدان القدرة على الحصول على عمل لائق. وهو مفهوم يرتبط ارتباط وثيق بمرونة سوق العمل وقدرته على التكيف مع التحولات الاقتصادية و التكنولوجية و الديموغرافية .فالبعد الديناميكي يتعلق بتغيرات التشغيل عبر الزمن تحت تأثير العوامل التكنولوجية و الديمغرافية و الاقتصادية . فالانتقال نحو الاقتصاد الرقمي والتحولات البيئية تحدث تغييرات جوهرية في هيكل الوظائف تبعا لتغير الهيكل الاقتصادي .

المطلب الثاني: الأبعاد النظرية للتشغيل

نتطرق لأهم الابعاد النظرية لموضوع التشغيل وفق تطوره في النظريات الاقتصادية .

الفرع الأول : البعد الكلاسيكي للتشغيل.

يعتبر الفكر الكلاسيكي من أوائل الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع التشغيل. وقد ارتكز هذا الفكر الذي تزعمه آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، على مبدأ اليد الخفية والسوق الحرة ، مؤكدا أن البطالة ظاهرة مؤقتة تزول بتعديل الأجور. فالتشغيل يتحدد أساسا من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب في سوق العمل. ويعتبر العمل سلعة كسائر السلع ، يخضع سعرها – أي الأجر – لقوانين السوق .

في هذا الإطار يفترض الكلاسيكيون أن سوق العمل يتميز بالمرونة الكاملة وأن البطالة لا يمكن أن تكون طويلة الأمد إلا إذا كانت بطالة طوعية ناتجة عن رفض العمال قبول الأجور السائدة.

ويعتمد هذا التصور على فرضية أساسية هي أن جميع الأفراد يسعون لتعظيم منفعتهم ، وأن أصحاب العمل يسعون لتعظيم أرباحهم ، مما يؤدي بمرور الوقت إلى توظيف كل من يرغب في العمل بالأجر المعروض.

إلا أن هذا التصور يواجه انتقادات واسعة ، حيث أن الأسواق لا تتمتع دوما بالمرونة الكافية لاستيعاب الصدمات ، وأن هناك عوامل مؤسسية وهيكلية تعيق تحقيق التوازن التلقائي ، فالقوانين التي تحدد الحد الأدنى للأجور أو وجود نقابات قوية قد تمنع انخفاض الأجور إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين العرض والطلب مما يخلق بطالة هيكلية أو احتكاكية.

اولا : التوازن التلقائي .

سوق العمل من المنظور الكلاسيكي يعمل وفق آلية العرض و الطلب ، حيث أن أي اختلال (مثل البطالة) هو ناتج عن عدم مرونة الأجور. وبمجرد ترك السوق لقوى العرض والطلب فإن الأجور الحقيقية ستتعدل ، مما يؤدي إلى عودة التشغيل الكامل اذ يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يميل ذاتيا نحو التشغيل الكامل بفضل مرونة الأسعار والأجور[1]

ثانيا : دور الأجور في تحقيق التوازن.

في حال وجود بطالة فإن انخفاض الأجور سيؤدي إلى تحفيز الطلب على العمل ، وبالتالي عودة التوازن. فالبطالة حسب الكلاسيكيين هي نتيجة لأجور تفوق المستوى التوازني. يعتبر خفض الأجور الوسيلة الفعالة لتحقيق التشغيل الكامل في السوق الكلاسيكي[2] .

الفرع الثاني : البعد الكينزي للتشغيل.

قدم جون ماينارد كينز، في كتابه النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود (1936)، تصور مغاير تماما للنموذج الكلاسيكي. فبدلا من افتراض أن السوق قادر على تحقيق التشغيل الكامل تلقائيا ، رأى كينز أن الاقتصاد يمكن أن يستقر عند مستوى من التشغيل الجزئي إذا كان الطلب الكلي غير كاف. في هذه الحالة فإن البطالة ليست طوعية بل غير إرادية وتحتاج إلى تدخل حكومي لمعالجتها.

في النموذج الكينزي يتحدد التشغيل بالدرجة الأولى من خلال مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات ، والذي يشمل الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي ، وصافي الصادرات. إذا كان الطلب الكلي منخفض فإن الشركات ستقلل إنتاجها ، ما يؤدي إلى تسريح العمال ومن ثم زيادة البطالة.

الحل الكينزي يتمثل في تدخل الدولة عبر سياسات مالية توسعية ، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب ، لتحفيز الطلب ورفع مستويات الإنتاج والتشغيل. وقد أثبتت التجربة التاريخية ، خصوصا خلال فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي فعالية هذه المقاربة في إعادة تنشيط الاقتصاد.

اولا : رفض كينز لفرضية التشغيل الكامل .

أكد كينز أن الاقتصاد لا يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل ، وأن البطالة قد تكون ناتجة عن نقص في الطلب الفعّال.اذ يرى أن الاقتصاد قد يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل بسبب ضعف الطلب الكلي[3]

[1] علي محمد محمود، الاقتصاد الكلي: النظرية و التطبيق ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2004 ، ص 121.

[2] المرسي أحمد عبد الله ، الاقتصاد الكلي والتحليل الاقتصادي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 98.

[3] النوري حسين ، الاقتصاد الكينزي وتحليل الطلب الفعّال ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص 75.

ثانيا : الطلب الكلي والتشغيل

يرتكز تحليل كينز على أهمية تعزيز الطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي ، باعتباره أداة لزيادة التشغيل والحد من البطالة. فالطلب الفعّال هو المحدد الأساسي لمستوى التشغيل ، ويجب أن تتدخل الدولة لتحفيزه عند الحاجة[1].

الفرع الثالث : بعد القدرات(Capability Approach)

يعود أصل هذا البعد إلى الاقتصادي والفيلسوف أمارتيا سن *، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، الذي طور مقاربة القدرات في التسعينيات ، ووسعها لاحقا بالتعاون مع الباحثة مارثا نوسباوم **. تختلف هذه المقاربة عن النماذج الاقتصادية التقليدية في أنها لا تركز فقط على الدخل أو الإنتاجية كمؤشرات للتشغيل ، بل على قدرة الأفراد على القيام بما يقدرونه ويعتبرونه ذا قيمة اي وجود مبرر الاختيار لدى الافراد كسبب مقنع وليس فقط الرغبة الذاتية[2] .

وفق هذا المنظور فان التشغيل ليس غاية في ذاته بل وسيلة لتمكين الأفراد من توسيع خياراتهم في الحياة ، وتحقيق حياة كريمة ومستقلة. فالوظيفة الجيدة ليست فقط تلك التي توفر دخلا ، بل التي تمنح أيضا فرصا للتعلم ، المشاركة في المجتمع وتحقيق الذات. والشكل الموالي يوضح مقاربة القدرات انطلاقا من الموارد وصولا الى ما يحققه الافراد.

الشكل رقم (01-07) :الوظائف و القدرات عند San

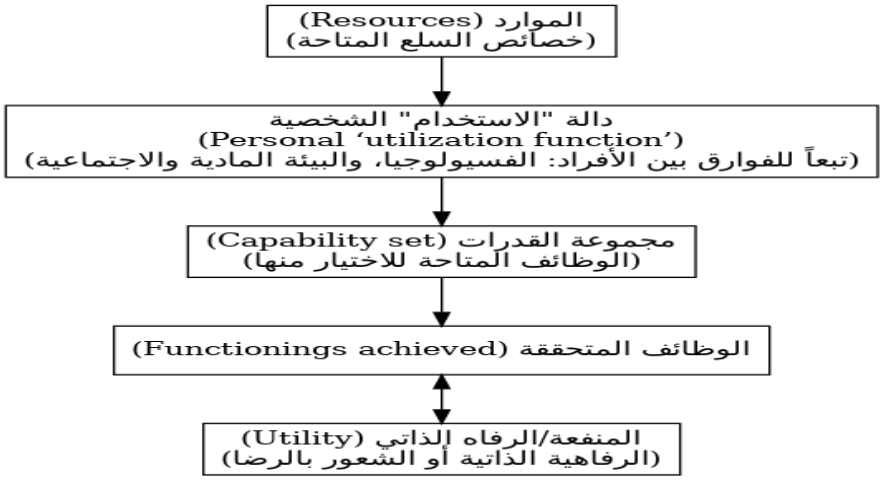

المصدر: Sen's Capability Approach | Internet Encyclopedia of Philosophy
https://www.iep.utm.edu/sen-cap/ 14/05/2022

[1] الهواري سعيد ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، دار المناهج ، عمان ، 2010 ، ص 133.

* امارتيا كومار سن : فيلسوف واقتصادي هندي ولد عام 1933 من هم اسهاماته الفكرية - اقتصاد الرفاه ، مقاربة القدورات .... تحصل على جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد عام 1998 .

** مارثا كرافن نوسباوم : فيلسوفة امريكية و استاذة القانون والأخلاقيات ولدت عام 1947 من هم اسهاماتها الفكرية - مقاربة القدورات ، الفلسفة القديمة وقضايا العصر ....

[2] محمد اربيه ، الاستفادة من مقاصد الشريعة لترتيب الاولويات في السياسة العامة ، رسالة ماجستير ، تخصص السياسة العامة ، كلية الدراسات الاسلامية ، جامعة حمد بن خليفة ، قطر ، 2019 ، ص 29 .

يبين الشكل أن تقييم الرفاه لا يمكن أن يختزل في الموارد أو في المنفعة الذاتية وحدها ، بل يتطلب المرور بمسار متكامل يبدأ من الموارد بما تحمله من خصائص وسلع متاحة ، ثم يخضع لعملية تحويل عبر ما يسميه سن دالة الاستخدام الشخصية ، وهي عملية تعتمد على الفوارق الفردية من حيث البنية الفزيولوجية والبيئة المادية والاجتماعية. وينتج عن هذه العملية تكوين ما يعرف بمجموعة القدرات ، أي نطاق الخيارات الفعلية التي يمتلكها الفرد ليختار منها أنشطة معينة. ومن خلال هذه القدرات تتحقق الوظائف الفعلية التي يجسدها الفرد في واقعه المعيشي . تحقيق هذه الوظائف ينعكس على مستوى المنفعة أو الرفاه الذاتي الذي يعبر عنه الفرد من حيث الرضا عن حياته. غير أن القيمة المضافة في مدخل القدرات تكمن في أن التركيز لا ينحصر في الرضا الذاتي أو توافر الموارد ، بل في الحرية الجوهرية للفرد لبلوغ الوظائف التي يقدرها ويختارها.

لكن هذه المقاربة تواجه تحديات عملية ، منها صعوبة قياس القدرات كمؤشر كمي ، وتعقيد دمجها في تصميم السياسات الاقتصادية ، التي غالبا ما تفضل المؤشرات المباشرة مثل معدلات البطالة أو نمو الناتج المحلي.

المطلب الثالث : سياسات التشغيل

نتطرق في هذا المطلب لمفهوم سياسات التشغيل و ابعادها بالإضافة الى انواع سياسات التشغيل المطبقة .

الفرع الأول : مفهوم وأبعاد سياسات التشغيل.

لسياسات التشغيل ابعاد اقتصادية واجتماعية وتنظيمية يقوم مفهومها على مبادئ واضحة .

اولا : مفهوم سياسات التشغيل.

تمثل سياسة التشغيل مجمل التدخلات الحكومية في سوق العمل تستهدف تصحيح الاختلالات و الحد من آثارها ، فحسب منظمة التعاون والتنمية تمثل سياسات التشغيل مجموع الوسائل المعتمدة أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج حيث يستند هذا المفهوم على مبدأين أساسيين[1]:

المبدأ الأول : الاهتمام بتوجيه السياسات إلى المجموعات التي تواجه صعوبات في سوق العمل دون تحديد نوع معين من المستفيدين.

[1] مغراوي محي الدين عبد القادر و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، 2018 ، ص 12

المبدأ الثاني : توزع منظمة التعاون والتنمية سياسات التشغيل إلى تسعة فئات (خدمة التوظيف الحكومية ، التكوين المهني ، الدوران الوظيفي وتشارك العمل ،التشجيع على التوظيف ، حماية الشغل وإعادة التأهيل ، خلق مباشر للوظائف ، إعانات لإنشاء المؤسسات ، دعم الدخل والحفاظ عليه عند غياب التشغيل ، التقاعد المبكر)

يعتبر هذا المفهوم مرجعا هاما لإجراء المقارنات الدولية خاصة الإحصائية منها ، إلا أنه لا يحدد بدقة طبيعة سياسات التشغيل التي تتبناها مختلف الدول والمعايير العامة الهادفة إلى تصحيح الإختلالات في سوق العمل ، فضلا عن السياسات الاقتصادية الكلية ، وتطور الحق في العمل النابع عن تنظيم أكثر شمولية.

ثانيا :ابعاد سياسات التشغيل.

إن لسياسة التشغيل ابعاد مختلفة من اهمها [1]:

1- **البعد الاجتماعي**: سياسة التشغيل كجزء من السياسة الاقتصادية للسلطات العمومية من ضمن اهدافها الجانب الاجتماعي بالنظر لأهمية العمل كمصدر عيش لأفراد المجتمع ،كسبيل لتخفيف تكلفة مختلف الآفات الاجتماعية الناجمة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للفئات الوازنة في التركيبة الديمغرافية للمجتمع مثل الشباب ، للوصول الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين فئات المجتمع.

2- البعد الاقتصادي : سياسة التشغيل أداة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بما يسمح بإحداث مناصب عمل مستديمة ، عن طريق تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار و رفع مستوى الانتاجية بما يسمح بتحسين تنافسية الاقتصاد.

3 - **البعد التنظيمي و الهيكلي**: تكييف الإطار المؤسسي والتنظيمي و التنسيق بين مختلف الفاعلين يضمن فعالية سياسات التشغيل بما يحقق مرونة أكبر في سوق العمل و يخفف الفجوة بين العرض والطلب .

الفرع الثاني : التصنيفات الأساسية لسياسات التشغيل

ترسم سياسة تشغيل محددة من بين اصناف السياسات وفق اهداف محددة للسلطات العمومية وفق الحالة الاقتصادية .

[1] فاطمة محمد احمد عبد اللطيف ، البطالة والتشغيل ، المجلة العلمية للخدمات الاجتماعية ، المجلد الاول ،العدد 14 ، 2021 ،ص 63 .

اولا : سياسات سوق العمل النشطة (ALMPs)

تعرف سياسات سوق العمل النشطة[1] **Active Labour Market Policie** على أنها تلك البرامج والآليات التي تتخذها الحكومة بهدف تحسين وتنشيط أداء وديناميكية أسواق العمل ، ومواجهة قصور التشغيل كليا أو جزئيا ، وهي تتكون من برامج تستهدف زيادة التشغيل والدخول . فهي كبرامج التي تستهدف رفع قابلية تشغيل الأفراد ، وتشمل التدريب و إعادة التدريب ، الوساطة ، دعم الأجور ، وتشجيع ريادة الأعمال. هذه السياسات تقلل البطالة الهيكلية وتزيد من مرونة سوق العمل[2] . تشمل هذه السياسات برامج رئيسية مثل:

1- التدريب المهني والتقني : لتطوير مهارات العمال بما يتماشى مع احتياجات السوق المتغيرة , فبرامج التدريب الموجَّهة لاحتياجات السوق تحقق نتائج إيجابية[3] في استيعاب الشباب والنساء.

2- خدمات التوظيف العامة والخاصة :مثل مكاتب التشغيل التي تقدم استشارات مهنية وربط الباحثين عن عمل بأصحاب العمل.

3- التوظيف المدعوم :حيث تقدم الدولة دعمًا ماليًا للشركات لتوظيف فئات معينة مثل الشباب و ذوي الإعاقة أو العاطلين لفترات طويلة.

4- برامج إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة :التي توفر التمويل والتدريب لرواد الأعمال الجدد.

نجاح هذه السياسات يعتمد على الدقة و ملائمة البرامج لمتطلبات سوق العمل الفعلية ، و جودة نظام المتابعة و التقييم حيث تعتمد كل دولة في مجال التشغيل على تمشي ذاتي يتلاءم مع نمطها الاقتصادي والاجتماعي وإمكانياتها ومواردها الوطنية. وتبرز أهمية السياسات الإيجابية للنهوض بالتشغيل من خلال تحفيز المبادرة الخاصة والتشجيع للخلق المباشر لفرص العمل وتعزيز التشغيل وتحسين قابليته[4].

[1] نواف ابو شمالة ، تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجارب الدولية ، الهيكل و الادوات و الاداء المقارن ، المعهد العربي للتخطيط ، 2021 ، ص 03 .

[2] منظمة العمل الدولية، سياسات سوق العمل النشطة ، مكتب العمل الدولي ، جنيف، 2018،ص 22 .

[3] المعهد العربي للتخطيط، تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجارب الدولية، سلسلة دراسات التنمية ، الكويت، 2019، ص57.

[4] حافظ عتب ، تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل ، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب ، طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005 ، منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ،ص 24 .

ثانيا : سياسات سوق العمل السلبية .

ترتبط سياسات سوق العمل غير النشطة السلبية[1] Passive Labour Market Programs/policies ، بمختلف أنواع السياسات والإجراءات التي تؤثر في سوق العمل ، ولكن عبر قنوات غير مباشرة. تتضمن سياسات سوق العمل غير النشطة آليات وإجراءات مثل : إعانات البطالة أو الدخل البديل أثناء فترات البطالة ، ونظم الحماية الاجتماعية . تختلف السياسات السلبية عن النشطة في كونها لا تهدف مباشرة إلى خلق وظائف جديدة ، بل تركز على حماية العمال من فقدان الدخل أثناء البطالة ، وتوفير شبكة أمان اجتماعي تمكنهم من البحث عن وظيفة مناسبة . فالتركز على توفير إعانات البطالة والدعم النقدي وتأمين الدخل للمتعطلين. الغرض منها حماية الاستقرار الاجتماعي أكثر من خلق فرص جديدة مباشرة. هذه السياسات تعد ممتص للصدمات لكنها قد تؤدي[2] إلى هشاشة طويلة الأمد إذا لم تقترن ببرامج نشطة ، تشتمل هذه السياسات على :

1- **إعانات البطالة** :هي مدفوعات نقدية للعاطلين المؤهلين ، غالبا مرتبطة بمدة معينة ونسبة من الأجر السابق لكن الاعتماد المفرط[3] على الدعم النقدي (الجزائر مثلا) يساهم في نشوء بطالة مقنعة وضعف التحفيز على البحث عن عمل.

2- **التأمين على البطالة** :نظام يموله أرباب العمل والعمال و الدولة ويقدم تعويضات عند فقدان العمل لأسباب خارجة عن إرادة العامل.

3- **برامج التقاعد المبكر** :التي تستخدم أحيانا كأداة لتقليل فائض العمالة في قطاعات معينة.

غالبا ما تعتمد السياسات السلبية للحد من وطأة البطالة وما قد ينجر عنها من إشكاليات تهم خصوصا الجوانب الاجتماعية كالفقر و التهميش و الإقصاء ، ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي كما الشأن بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، يخصص جزء كبير من الميزانية للسياسات السلبية مثل الإعانات ومنح البطالة والتشجيع على التقاعد المبكر إلخ[4].

[1] نواف ابو شمالة ،مرجع سبق ذكره ، ص 03.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، نحو مسار منتج وشامل: استحداث فرص العمل في المنطقة العربية، بيروت ، 2020 ،ص 44

[3] عنّان محمد، دور مرونة سوق العمل في التخفيف من آثار الصدمات العالمية: دراسة نموذجية ، *مجلة دراسات اقتصادية عربية*، العدد 8، 2021 ، ص11.

[4] حافظ عتب ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

ثالثا : سياسات مرونة سوق العمل(Labour Market Flexibility Policies)

تعرف مرونة سوق العمل بأنها مجموعة السياسات التي تسمح بتكييف الأجور ، ساعات العمل ، العقود ، وشروط التوظيف مع التغيرات الاقتصادية ، بما يوازن بين كفاءة السوق وحماية العمالة. وتظهر أشكالها في المرونة العددية اي سهولة التوظيف والتسريح ، مرونة الأجور اي تعديل مستويات الأجر ، والمرونة الوظيفية أي إعادة توزيع المهام والمهارات داخل المؤسسة ، إضافة إلى **المرونة** المؤسسية و القانونية تشريعات عقود العمل والوساطة. هذه المرونات يمكن أن تكون أداة لتعزيز التشغيل إذا اقترنت بسياسات حماية اجتماعية فعّالة وبرامج تدريب مهني[1] . تهدف هذه السياسات إلى جعل سوق العمل أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية و التكنولوجية ، عبر تقليل القيود القانونية والتنظيمية التي قد تعيق عمليات التوظيف والتسريح أو تحد من تنوع أنماط العمل.

المبحث الثالث : النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة.

البطالة واحدة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي شغلت اهتمام الاقتصاديين بمختلف مدارسهم الفكرية. فالبطالة هي واحدة من ثلاث تدفقات رئيسية في سوق العمل[2] : (العاملون فعلا – والعاطلون عن العمل – والذين هم خارج قوة العمل باختيارهم) كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (01-08): البطالة ضمن تدفقات سوق العمل .

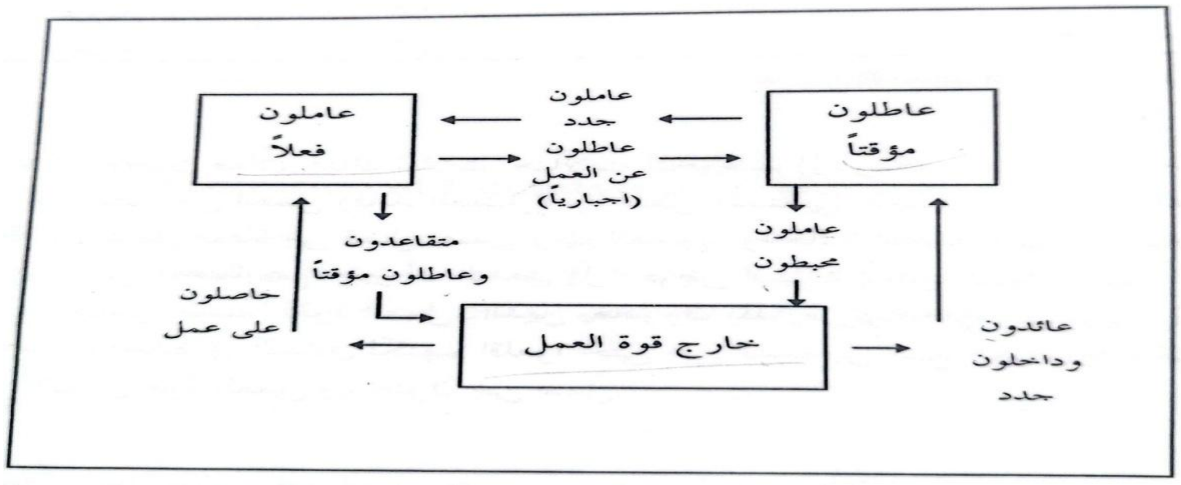

المصدر : قاسم عبد الرضا الدجيلي ،علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل ،منشورات ELGA ، فاليتا ،مالطا ، 2015 ، ص 333.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، نحو مسار منتج وشامل: استحداث فرص العمل في المنطقة العربية، بيروت ، 2020 ،ص 33

[2] قاسم عبد الرضا الدجيلي ،علي عبد العاطي الفرجاني ، مرجع سبق ذكره ،ص 333.

يبين الشكل أعلاه أن الفرد في المجتمع إما يكون مشتغلا أو عاطل يبحث عن عمل أو خارج قوة العمل فالقوى العاملة تتشكل من كل الذين لديهم عمل وكذلك الراغبين في الحصول على عمل (عاطلون –عاملون فعلا) وبالتالي معدل البطالة هو نسبة من قوة العمل بدون عمل ولكنها راغبة ومتاحة للعمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة (العاملين + العاطلين عن العمل)}} \times 100\%$$ [1].

فيما تبين أسهم الشكل أن :

الخارجون من دائرة البطالة في اتجاهين إما محصلون على عمل أو خارج قوة العمل (لا يبحثون في عمل ولا يرغبون فيه) ,اما الملتحقون بدائرة البطالة هم فئتين : فئة العائدون من دائرة خارج قوة العمل أي العودة للبحث عن العمل والرغبة فيه , وفئة ملتحقة ضمن قوة العمل (اما عمال فقدوا وظائفهم ويبحثون عن عمل أو الملتحقون الجدد بالقوى العاملة)

دائرة العاملون فعلا يلتحق بها المحصلون على عمل ، أما الخارجون ففي اتجاهين الملتحقون بدائرة البطالة والملتحقون بدائرة خارج قوة العمل .

وقد حاول كل اتجاه اقتصادي تفسير أنواع البطالة وفقا لفروضه المنهجية ونظرته العامة إلى آلية السوق ودور الدولة. وقد تطور تصنيف البطالة من نموذجٍ تقليدي يركز على البطالة المؤقتة و الإرادية ، إلى تصنيفات أكثر شمولا تشمل البطالة البنيوية ، الدورية ، الاحتكاكية ، الموسمية ، و التكنولوجية .

المطلب الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي.

لا يعترف الكلاسيك بوجود بطالة إلا ان تكون مؤقتة او ارادية وفق فرضياتهم .

الفرع الأول: تفسير البطالة عند الكلاسيك

يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن سوق العمل يتسم بالمرونة ، وأن البطالة لا يمكن أن تكون إلا بطالة إرادية ، حيث يفترض أن الأجور والأسعار مرنة بما يكفي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

[1] عائشة بازينة ، اثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990-2020، المعرف العلمي العربي للأبحاث ، المجلد (6) العدد (7) , 2025، ص 238.

يعتمد الفكر الكلاسيكي على عدد من المبادئ التي شكلت أساس تفكيره في سوق العمل:

- المرونة التامة في الأجور والأسعار؛
- السوق يميل إلى التوازن الطبيعي تلقائيًا؛
- البطالة الظاهرة في السوق هي بطالة اختيارية؛
- دور محدود للحكومة في ضبط سوق العمل.

تحدث البطالة وفق التحليل الكلاسيكي بسبب التدخل في عمل الاقتصاد الذي يؤدي إلى تعطيل آلية السعر – الأجر الحقيقي كآلية لتحقيق التوازن في سوق العمل في الاقتصاد الحر – عن أداء عملها فيرتفع الأجر الحقيقي فوق المستوى التوازني فيصبح العرض اقل من الطلب كما يبينه الشكل الموالي .

الشكل رقم (01-09): البطالة الكلاسيكية

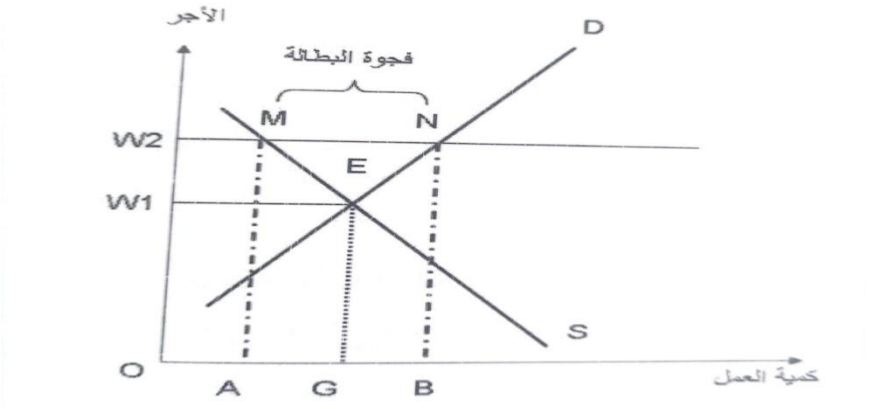

المصدر : محمد جميل عمر وآخران ، اقتصاديات العمل وتخطيط الموارد البشرية ،منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2015 ، ص 44.

يبين الشكل أعلاه أنه عند مستوى الأجر (W_1) يكون الاقتصاد في وضع التوازن (E) و بالتالي تكون كمية العمل المطلوبة مساوية لكمية العمل المعروضة في الاقتصاد الوطني و تساوي (OG) و في هذا الوضع التوازني لا يوجد مشكلة بطالة. لكن إذا ارتفع مستوى الأجر الحقيقي في الاقتصاد الوطني فوق المستوى التوازني و ليكن إلى (W_2) فإن كمية العمل المطلوبة (OB) تكون أقل من كمية العمل المعروضة (OA) و تحدث نتيجة ذلك فجوة بطالة في الاقتصاد الوطني مقدارها (MN).

يرى الكلاسيكيون أن أهم الأسباب المؤدية إلى هذا النوع من البطالة هو[1] سياسات الحد الأدنى للأجور المتبعة في كثير من الدول لاسيما المتقدمة منها والتي تكون عادة أعلى من مستوى الأجر التوازني في سوق العمل ، أيضا يوجد سبب آخر مهم و هو نجاح النقابات و الاتحادات العمالية في تأمين أجور أعلى من مستوى الاجر التوازني لأعضائها من العمال.

الفرع الثاني: البطالة الإرادية.

يتميز هذا النوع من البطالة بين وحدات جهد العمل ومستوى الدخل لفترات اطول نتيجة وجود قدر اكبر من التطلعات التي تتطلب المزيد من العمل لتحقيقها ، وبعدها يبدأ الفرد في تفضيل الراحة على بذل المزيد من الجهد أي اختيار الراحة بدل العمل واكتساب اجر اضافي[2] .

الفرع الثالث : البطالة المؤقتة (الاحتكاكية)

لا يعترف الكلاسيك بوجود بطالة اجبارية ،بل يرون ان البطالة اما اختيارية او بطالة مؤقتة ، وهي البطالة الناتجة عن انتقال الأفراد بين الوظائف أو دخولهم لأول مرة إلى سوق العمل ، ونعبر على هذا النوع من البطالة بالوقت الذي يحتاجه العامل للعثور على وظيفة جديدة ، ونميز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية [3]:

بطالة فترة البحث عن العمل و بطالة فترة الانتظار

ينجم هذا النوع من البطالة عن التغيرات والتقلبات قصيرة الأجل في سوق العمل لأحد الأسباب التالية [4]:

أولاً: أسباب مرتبطة بالفرد العامل:

كل فرد لديه قدرات ومؤهلات دراسية وعملية سابقة و كذلك تفضيلات تتناسب مع أعمال محددة دون غيرها وبالتالي فإن هذا الفرد عندما يكون عاطلا عن العمل قد لا يقبل إلا بالأعمال التي تتناسب مع هذه القدرات و المؤهلات و الرغبات. قابلية التنقل بين المناطق الجغرافية ليست دائما عالية عند الأفراد من أجل قبول فرص عمل متوفرة في مدن و مناطق مختلفة من البلد. يلاحظ تأثير هذا العامل بشكل أكبر في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة.

[1] محمد جميل عمر وآخران ،مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

[2] اسامة السيد عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية : الاسباب – الاثار – الحلول ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 16

[3] علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية – تطبيقية) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2015 ، ص 25

[4] محمد جميل عمر و آخران ، مرجع سبق ذكره ، ص40 .

ثانياً: أسباب مرتبطة بفرص العمل المتاحة:

تتطلب بعض هذه الفرص خبرات و مهارات محددة مما يعيق تقدم الأفراد العاطلين عن العمل لهذه الفرص لعدم توفر هذه الخيرات لديهم و لصعوبة الحصول على هذه الخبرات تؤثر هذه الأسباب بشكل خاص على الأفراد المتقدمين في العمر نسبياً حيث يصعب عليهم قبول تدريب وتأهيل جديد على الخبرات التي تحتاجها هذه الفرص.

ثالثاً: أسباب مرتبطة بتوفر المعلومات عن فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني:

بعد توفر معلومات متكاملة عن فرص العمل التي تتولد في الاقتصاد الوطني و عن العاطلين عن العمل عاملا أساسيا في تخفيض البطالة الاحتكاكية. فعدم توفر او نقص المعلومة عن الوظائف المتاحة في السوق يترتب عليه بطالة احتكاكية لها آثار متعددة على الأفراد و كذلك على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني : التوسع الكينزي في تصنيف البطالة.

قبل التطرق للبطالة يمكن حصر اهم نقاط الخلاف مع الفكر التقليدي التي انطلق منها كينز في تحليله وهي [1]:

- عارض كينز تصور النيوكلاسيك فى رايهم أن البطالة تختفى إذا قبل العمال تخفيضا في الأجور ، على أساس أن نقابات العمال أصبحت جزء من المجتمع الديمقراطي (عدم رجعية الاجور)، كما أنه من الصعب تخفيض الأجر فى ضوء الإنتاجية العالية نسبيا ؛
- كما اعترض كينز على تصور النيو كلاسيك بدالة عرض العمل ، ذلك لأن العامل لا يوازن عند عرضه لعمله للحصول على الدخل بين الشقة الحدية التي يبذلها وبين الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه ، وهنا يرى كينز أن عرض العامل من جانب العامل مرن مرونة لا نهائية طالما هو عاطل ، حتى يتحقق التوظف الكامل وبعد الوصول إليه تضعف مرونة العرض حتى يصبح عرض العمل عديم المرونة.

الفرع الأول: البطالة غير الإرادية.

تسمى كذالك البطالة الكينزية او بطالة نقص الطلب حيث يرى [2] كينز ان انخفاض الطلب الكلي مع عدم تكيف الاجور و الاسعار مع هذا الانخفاض للمحافظة على التشغيل الكامل (قصور في الطلب الكلي) وحتى تتكيف الاجور و الاسعار لمستوى التوازن الطويل الامد الجديد فان أي انخفاض في الطلب الكلي يؤدي الى ناتج اقل و استخدام اقل

[1] عبد المنعم راضي ، محمد بسيوني ، اسس تطور الفكر الاقتصادي ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، د س ط ، ص 185 .

[2] قاسم عبد الرضا الدجيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 338 .

وبالتالي يصبح هناك افراد يرغبون في العمل بالأجر الحقيقي الجاري ولا تجدون عمل (بطالة اجبارية كمفهوم كينزي لم يكن يعترف به الكلاسيك) ، يتحدد المستوى التوازني للتوظف حسب كينز بتلاقى منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل ، حيث أن مرونة عرض العمل لا نهائية حتى مستوى معين ، ثم يتحول عرض العمل إلى مرونة عرض قليلة ثم بعد ذلك يصبح عرض العمل عديم المرونة[1] عند الخط العمودي من التمثيل البياني الموالي.

الشكل رقم (01-10) : بطالة نقص الطلب .

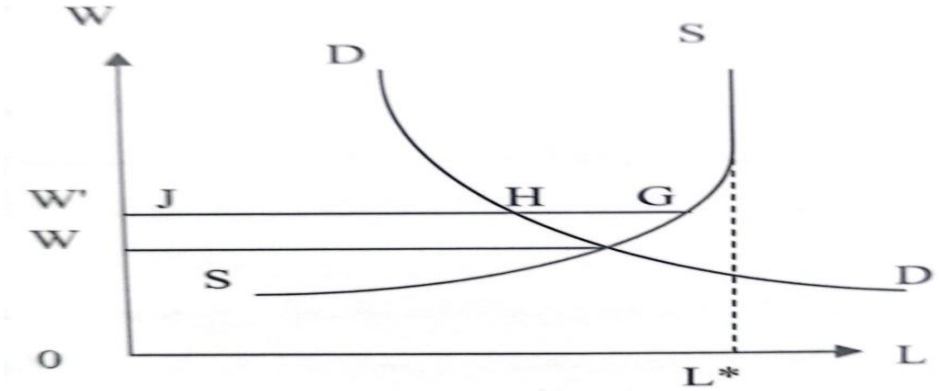

المصدر : مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2007 ، ص 187.

عندما يسجل سوق العمل أجر مرتفع كما هو الحال عند W وتكون الأجور غير مرنة فان مستوى الأجر يبقى على حاله عند W' وعندها فان عدد العمال الراغبين في العمل يكون عند G على منحنى العرض ، لكن المنشآت الانتاجية تحتاج فقط كمية من العمل عند H على منحنى الطلب وان الفرق البالغ HG يمثل البطالة الاجبارية .

في الاجل الطويل وبتخفيض معدلات الفائدة الى المدى المطلوب وتعزيز المعروض النقدي الحقيقي يعود الطلب الكلي الى مستوى التشغيل الكامل [2].

الفرع الثاني: البطالة الدورية.

هي أحد أهم أنواع البطالة في الفكر الكينزي ، وهي ناتجة عن التقلبات الاقتصادية او مايعرف بالدورات الاقتصادية (الرواج و الكساد) ، حيث ينخفض التوظيف خلال فترات الانكماش (الركود) ، ويزداد في فترات الانتعاش. حيث

[1] عبد المنعم راضي ، محمد يسيوني ، مرجع سبق ذكره ،ص 185.

2قاسم عبد الرضا الدجيلي ، علي عبد العاطي الفرجاني، مرجع سبق ذكره ، ص 338 .

انه عندما يحدث الانكماش ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي الى تسريح جزء من العمال و الشكل الموالي يوضح كيفية حدوث هذا النوع من البطالة .

الشكل رقم (01-11): البطالة الدورية

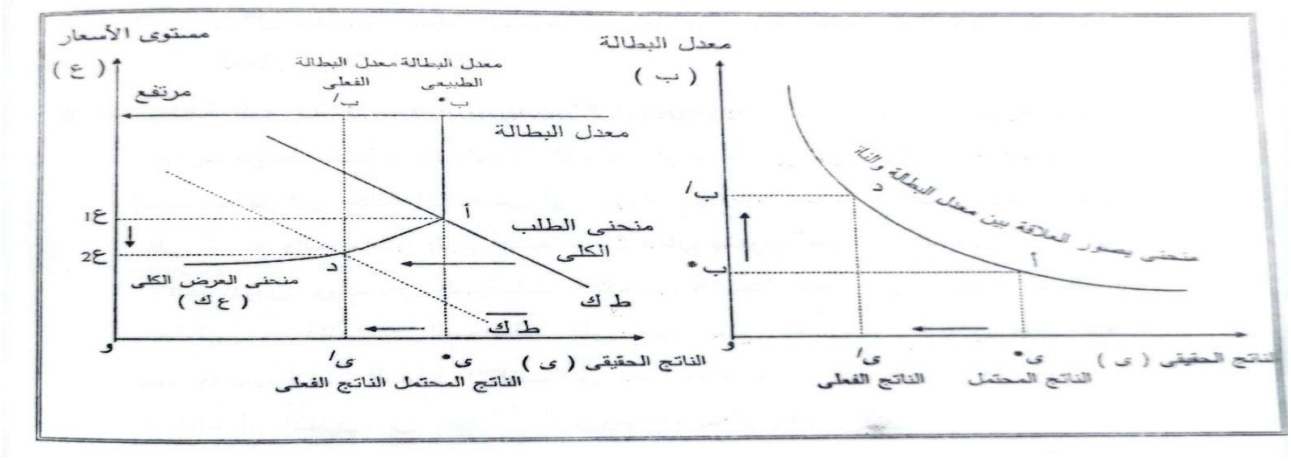

المصدر : علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية – تطبيقية) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2015 ، ص 32.

من خلال الشكل اعلاه يتضح انه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل، حيث يسود معدل البطالة الطبيعي (ب*) والناتج المقابل لذلك هو الناتج المحتمل (ي *) ، وإذا نقص الطلب الكلى لينتقل المنحنى الممثل له من (ط ك) إلى (ط ك) ، ومن ثم يتقاطع منحنى الطلب الكلى الجديد مع منحنى العرض الكلى (ع ك) عند النقطة (د)، مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الناتج ليصير (ى') ، ويرتفع معدل البطالة وليصبح (ب ') , ومن ثم تتمثل البطالة الدورية فى الفرق بين المعدل الفعلى والمعدل الطبيعي للبطالة أى (ب' – ب*) . وبذلك تكون العلاقة بين معدل البطالة ومستوى الناتج علاقة عكسية كما يبينها المنحنى سالب الميل الموجود على اليمين حيث ان انخفاض مستوى الناتج من (ي*)الى (ي') يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة من (ب*) الى (ب')

الفرع الثالث : البطالة عند الكينزيين الجدد.

ظهرت الكينزية الجديدة في نهاية السبعينات كردّ على عجز النظريات الكلاسيكية الجديدة في تفسير اختلالات الاقتصاد الكلي في تفسير ظاهرة البطالة طويلة الأمد ، خاصة بعد أزمة الركود التضخمي التي عصفت بالاقتصادات الغربية خلال السبعينات. وقد عمل رواد الكينزية الجديدة مثل مانكيو (Mankiw) وبلاشارد (Blanchard) على تطوير نماذج تفسيرية تعنى بسلوك الأفراد و المؤسسات و القيود التي تمنع السوق من التوازن الكامل وأهمها جمود الأسعار و الأجور ومحدودية المعلومات وعدم كفاءة السوق.

اولا : **تفسير البطالة عند الكينزيون الجديد** .

يفسر الكينزيون الجدد عجز اليات العرض والطلب في سوق العمل في تحقيق التوازن واختفاء البطالة بما يسمى اجور الكفاءة [1]. اي ان اجور العمال تعبر عن كفاءتهم و اي تخفيض للاجور عند ارتفاع جانب عرض العمل لتخفيض تكاليف المؤسسات ,سيؤدي حتما الى انخفاض انتاجية العامل ما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض ارباح المؤسسات .

1- الجمود في الأجور والأسعار

ترى الكينزية الجديدة أن جمود الأسعار والأجور بسبب العقود طويلة الأجل أو تدخل النقابات يمنع السوق من التكيف بسرعة مع الصدمات الاقتصادية ، مما يخلق فجوة بين العرض والطلب تؤدي إلى البطالة .

2-تكاليف تعديل الأسعار

عند تعديل الأسعار تتحمل المؤسسات تكاليف ناتجة عن هذا التعديل ، مثل التكيف الإداري و هو ما يؤدي إلى تجنب التغيير حتى ولو كان ضروري لتحقيق التوازن.

3- نقص المعلومات وعدم التوقع الكامل

الأسواق لا تعمل دائما وفق المعلومات الكاملة ، وقد يكون لدى الفاعلين الاقتصاديين إدراك محدود أو متأخر للصدمات ، مما يؤخر ردود أفعالهم وهو ما ينعكس على النتائج .

4- نظرية كفاءة الأجور

تؤكد هذه النظرية أن المؤسسات قد تقدم أجورا أعلى من مستوى السوق لتحفيز العمال على بذل جهد أكبر، إلا أن ذلك يؤدي إلى تقليص فرص العمل المتاحة ، وبالتالي وجود بطالة دائمة , مثل هذه السياسات التحفيزية على مستوى المؤسسات تخلق تناقضا بين رفع الإنتاجية وتوسيع التشغيل

[1] ضيف احمد ، بشير عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 366 .

ثانيا : البطالة غير الإرادية في نموذج الكينزيين الجدد

البطالة غير الإرادية هي واحدة من أهم المفاهيم التي أعاد الكينزيون الجدد التأكيد عليها ، حيث أن السوق لا يوفر عمل لكل من يرغب في العمل عند الأجر السائد نتيجة لجملة من الاختلالات الهيكلية و المؤسسية.

ثانيا : **السياسات المقترحة لمعالجة البطالة**

1- السياسات المالية التوسعية :عبر زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي.

2- السياسة النقدية المرنة :عبر تخفيض سعر الفائدة وتسهيل الإقراض.

3- تحرير سوق العمل تدريجيًا :لتقليص جمود الأجور والتكاليف الجانبية للتوظيف.

التحليلات الكينزية الجديدة فسرت البطالة على أنها ناتجة عن قيود تنظيمية ومؤسسية و ليس فقط عن خلل في التوازن الكلي. ومن خلال آليات دقيقة ، وفرت هذه المدرسة إطار نظري فعال لفهم أسباب البطالة وتقديم سياسات تدخلية مدروسة للحد منها.

المطلب الثالث: البطالة في الفكر الحديث (النقدي ، الهيكلي ، و التكنولوجي).

الفرع الأول: البطالة الطبيعية .

طرح *ميلتون فريدمان* في اطار المدرسة النقدية مفهوم البطالة الطبيعية والتي تشمل البطالة الاحتكاكية والبطالة البنيوية ، باعتبارها النسبة التي يرتبط تقليصها بحدوث التضخم , والشكل الموالي يبين فكرة البطالة الطبيعية.

الشكل رقم (01-12): البطالة الطبيعية

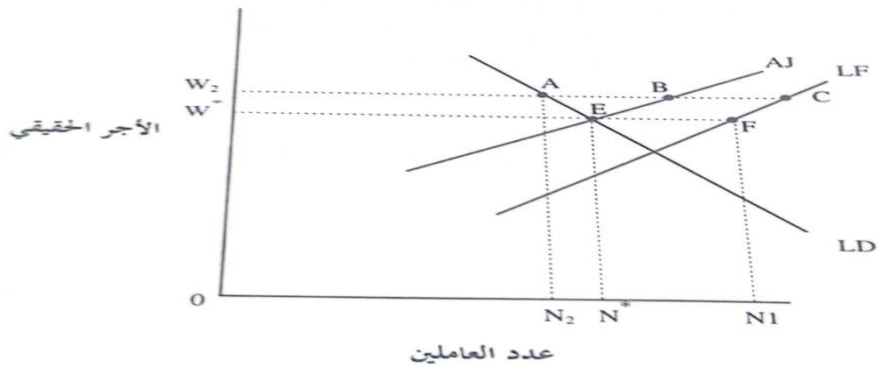

المصدر :قاسم عبد الرضا الدجيلي ،علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل ،منشورات ELGA ، فاليتا ،مالطا ، 2015 ص341

يمثل كل من المنحنيات LD و LFو AIعلى التوالي: الطلب على العمل وحجم القوى العاملة وعدد الأفراد المستعدين لقبول عرض عمل عند أي مستوى من الأجر الحقيقي. ويقع AI إلى يسار LF لسببين رئيسيين : الأول أن بعض الأفراد يمرون بفترات انتقالية بين وظائف ؛ والثاني أن بعضهم ينتظر فرصة عمل أفضل بدافع التفاؤل. وعندما يتحقق التوازن في سوق العمل عند النقطةE ، فإن المسافة EF تمثل المعدل الطبيعي للبطالة ، إذ أن جزءا من القوى العاملة يرفض عروض العمل عند أجر التوازن*W . وعلى المدى الطويل ، يستقر سوق العمل عند النقطة ٨، ويعبر الخط AC حينها عن مستوى الاستخدام الطبيعي ، في حين يمثل الفرق بين LF و AIمقدار البطالة التي اختارتها القوى العاملة بشكل جماعي نتيجة تمسكها بمستوى الأجر المفروض.W

الفرع الثاني: البطالة الهيكلية والموسمية والمقنعة.

اولا / البطالة الهيكلية : هي بطالة ناتجة عن عدم التوافق بين مهارات العمال ومتطلبات سوق العمل. يستند شرح البطالة الهيكلية على فكرة (البطالة – الشواغر) اي وجود بطالة ووجود مناصب شاغرة فاذا كانت البطالة والشواغر في نفس القطاع او الحرفة او الصناعة تكون البطالة احتكاكية , اما اذا كانت االبطالة – الشواغر في قطاعات مختلفة او صناعات او حرف مختلفة وتنطوي على عقبات اكبر مثل اعادة التدريب لجعل العاطلين مؤهلين لشغل الوظائف الشاغرة فانها بطالة هيكلية [1].

تنشا البطالة الهيكلية لأحد الاسباب التالية[2] :

التغيرات في هيكل الطلب : يترتب عن زيادة الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع زيادة الطلب على السلع , لكن بنسب مختلفة بالنسبة للسلع , فالسلع الضرورية والتقليدية تكون زيادة الطلب عليها اقل من زيادة الدخل الحقيقي اما السلع الكمالية والحديثة فتكون الزيادة اكبر , وبالتالي زيادة الطلب على الحديثة وانخفاضه على التقليدية يغير هيكل الطلب ما يسبب بطالة هيكلية .

التقدم الفني المطرد : استخدام فنون انتاج جديدة محل القديمة او ادخال سلع جديدة محل القديمة يترتب عنه الاستغناء عن العمال في المجال الذي عرف هذه التغيرات , هؤلاء العمال لا تكون لهم القدرة على شغل الوظائف الجديدة التي استحدثها التقدم التقني (بطالة هيكلية) فضلا عن اسباب احلال الالات محل العمال .

[1] ج د ن ورسك ، ترجمة محمد عزيز ، محمد سالم كعيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

2 علي عبد الوهاب النجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

التغير في الهيكل العمري للسكان : تزايد نسبة صغار السن و حديثو التخرج ضمن قوة العمل مع افتقادهم الى الخبرة لشغل المناصب الشاغرة ما يترتب عنه حدوث بطالة هيكلية .

ثانيا: البطالة الموسمية .

تحدث في القطاعات التي تتسم بالموسمية في النشاط مثل القطاع الفلاحي او القطاع السياحي .

ثالثا / البطالة المقنعة :تحدث حيث يوجد افراد يعملون باقل من طاقتهم الافتراضية ، او في حالة وجود عمال في بعض القطاعات دون ان يترتب عنه وجود ناتج صافي او اضافي ، او قد يترتب عن وجودهم نقص الناتج الكلي ، أي انهم في حالة عمالة ظاهرية فقط وبالتالي تكون انتاجيتهم الحدية صفر او سالبة ونميز هنا بين مفهومين للبطالة المقنعة [1]:

المفهوم الاول : افراد يعملون ولاكن بأقل من طاقتهم الانتاجية وهنا تتجه الانتاجية الحدية الى الصفر .

المفهوم الثاني : وهو الاكثر شيوعا في هذا النوع من البطالة حبث نجد عمال اكثر من حاجة المنشئة ، وهو ما يؤثر على الانتاجية الحدية للعمل فقد تكون ضئيلة او منعدمة او حتى سالبة .

الفرع الثالث : العلاقة بين البطالة والتضخم .

يعتبر مفهوما البطالة و التضخم اهم مرتكزين اساسيين اقتصاديين يقومان بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية[2] فهما من أبرز الإشكاليات الاقتصادية الكلية التي شغلت اهتمام الاقتصاديين وصانعي السياسات منذ منتصف القرن العشرين ، لما لهما من تأثير مباشر على استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرفاه الاجتماعي. فهما تعبّران عن جانبين متعارضين في أغلب الأحيان من النشاط الاقتصادي : فالتضخم يشير إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، في حين تعبر البطالة عن تعطل جزء من قوة العمل عن المساهمة في الإنتاج.

وقد سعى الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين ، هل هي علاقة تبادلية وعكسية كما أشارت إلى ذلك المدرسة الكينزية عبر منحنى فيليبس ، أم أنها علاقة معقدة وغير مستقرة كما أوضحت المدرسة النقدية ونظريات التوقعات العقلانية.

[1] علي عبد الوهاب النجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

[2] سلام عبد الكريم مهدي سميسم ، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الاقتصادي الاسلامي ، مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 01 ، 2010 ، ص 212.

ففي أواخر الخمسينيات ، كشف الاقتصادي النيوزيلندي أ.و. فيليبس (A.W. Phillips) عن علاقة سلبية بين معدل البطالة ومعدل نمو الأجور الاسمية ، حيث بين أن انخفاض البطالة يؤدي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع الأسعار أي التضخم والعكس صحيح والشكل الموالي يبين العلاقة السببية بين البطالة والتضخم .

الشكل رقم (01-13): البطالة و التضخم .

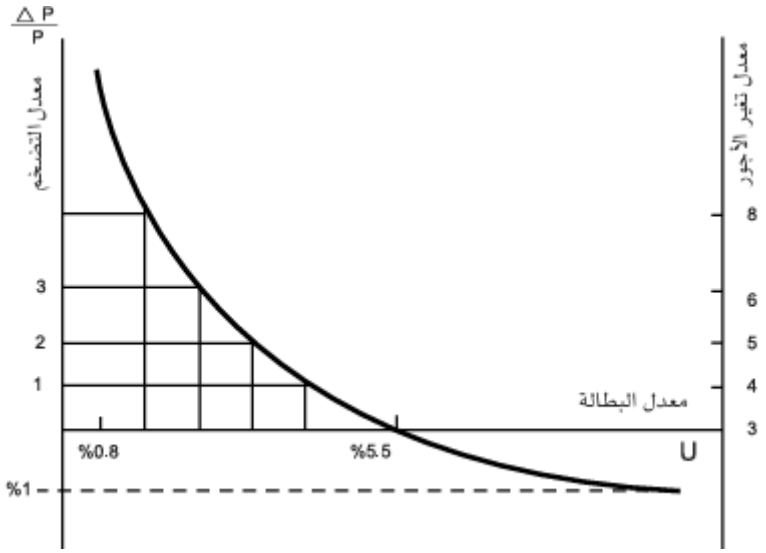

المصدر : رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة ،عالم المعرفة ، الكويت ، 1998، ص 363.

الشكل البياني يقيس على المحور الأفقي معدل البطالة السنوي ، ويقيس على المحور الرأسي على الجانب الأيسر معدل التضخم السنوي ، وعلى المحور الرأسي على الجانب الأيمن معدل الزيادة السنوي في الأجور النقدية , و هو يبين العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم ، وهي العلاقة التي صاغها منحنى فيليبس لتعكس المقايضة بين استقرار الأسعار ومستوى التشغيل. فعند ارتفاع معدل البطالة يكون التضخم ضعيفًا أو شبه منعدم ، لكن مع انخفاض البطالة وارتفاع الطلب على عنصر العمل تبدأ الأجور الاسمية في الزيادة بمعدل يفوق الإنتاجية ، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقالها إلى مستوى الأسعار. وبالتالي فإن محاولة خفض البطالة إلى مستويات متدنية جدا – كما هو الحال عندما تقل عن 5.5% – تترتب عنها ضغوط تضخمية متزايدة تجعل التضخم يتسارع بشكل يصعب التحكم فيه ، وهو ما يعرف بمعدل البطالة غير المتسارع للتضخم .ويظهر المنحنى أن الاقتصاد يواجه مقايضة أساسية (متاجرة) فكل تحسن في سوق العمل عبر تقليص البطالة يقابله ارتفاع في معدل التضخم ، والعكس صحيح. ومن الناحية العملية إذا كان معدل البطالة في حدود 6% فإن التضخم يبقى منخفض ومستقر ، أما إذا انخفض إلى مستويات قريبة من التشغيل الكامل (3% أو أقل) فإن معدلات التضخم ترتفع بوتيرة أسرع مما يهدد التوازن الكلي ويضع صناع السياسات النقدية والمالية أمام تحديات كبيرة. لذلك فإن السياسة الاقتصادية لا تستطيع الجمع بين هدفين في الوقت نفسه ، أي خفض

البطالة إلى أدنى مستوى ممكن مع الإبقاء على استقرار الأسعار ، وإنما يتطلب الأمر تحقيق توازن مرن بينهما بما يسمح بالحفاظ على نمو اقتصادي مستدام من دون انفلات تضخمي.

غير أن هذه العلاقة السلبية بين معدل البطالة ومعدل نمو الأجور الاسمية لم تثبت استقرارها في الأمد الطويل ، إذ بين كل من ميلتون فريدمان وإدموند فيلبس أن العلاقة بين البطالة والتضخم تكون مؤقتة فقط ، وأن الاقتصاد يميل على المدى الطويل إلى معدل بطالة طبيعي لا يتأثر بالسياسات التوسعية النقدية أو المالية ، إلا من خلال تأثيرها على التضخم.

وبذلك انتقلت المقاربة النظرية من منحنى فيليبس الأصلي إلى ما يعرف بمنحنى فيليبس المعدّل بالتوقعات ، والذي يدمج عنصر التوقعات التضخمية كمحدد رئيس للعلاقة بين المتغيرين. فالتجارب الاقتصادية في السبعينيات وخاصة ظاهرة الركود التضخمي(Stagflation) ، أظهرت إمكانية اجتماع البطالة والتضخم في آنٍ واحد ، مما قوض الفكرة البسيطة عن وجود مقايضة ثابتة بينهما.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن تحليل سوق العمل و التشغيل و البطالة يقتضي تتبع تطور الفكر الاقتصادي من الكلاسيك إلى الكينزيين وصولا إلى الاتجاهات الحديثة ، حيث اختلفت الرؤى في تفسير آليات التوازن داخل سوق العمل وأسباب اختلاله. فقد افترض الفكر الكلاسيكي قدرة السوق على تحقيق التوازن تلقائيا عبر آلية الأجور ، واعتبر البطالة ظاهرة إرادية أو احتكاكية ، في حين أبرز الفكر الكينزي قصور هذا التصور وربط اختلال سوق العمل بنقص الطلب الكلي والحاجة إلى تدخل الدولة بسياسات توسعية داعمة للتشغيل. أما الاتجاهات الحديثة فقد وسعت التحليل بإدماج عناصر رأس المال البشري و المرونة واقتصاديات جانب العرض لتفسير ديناميكيات التشغيل والبطالة في ايطار أكثر تفصيلا بأبعاد التحليل الجزئي والتحليل الكلي. وفي هذا الإطار لم يعد التشغيل يفهم كمحصلة مباشرة لتوازن العرض والطلب فحسب ، بل كنتاج لقدرات الأفراد و فعالية السياسات العمومية ، وطبيعة البنية الاقتصادية . وعليه يمكن القول أن البطالة ليست ظاهرة مستقلة بقدر ما هي انعكاس لاختلالات سوق العمل وضعف سياسات التشغيل ، وهو ما يمهد للانتقال إلى دراسة التشغيل الذاتي كآلية حديثة لمعالجة هذه الاختلالات ضمن مقاربة هيكلية تتجاوز الحلول الانية .

الفصل الثاني:

آليات التشغيل الذاتي

تمهيد:

انطلاقا من ما عرضه في الفصل الأول حول سوق العمل و التشغيل و جذور البطالة ، يتضح أن المقاربات التقليدية رغم عمقها التفسيري لم تعد كافية لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعرفها سوق العمل المعاصر ، خاصة في الدول التي تتسم بضعف التنويع الاقتصادي مثل حالة الجزائر وارتفاع معدلات البطالة و تنامي القطاع غير الرسمي. ومن ثم يبرز التشغيل الذاتي بوصفه امتدادا عمليا لتلك الأسس النظرية ، وآلية حديثة تعيد تشكيل العلاقة بين الفرد وسوق العمل من خلال تحويل الباحث عن العمل إلى منشئ لفرصة العمل. فبدلا من حصر التشغيل في الوظيفة المأجورة او الاعتماد بصفة مفرطة على القطاع العمومي في التشغيل ، يوسع التشغيل الذاتي المفهوم ليشمل المبادرة الفردية و المهارات و القدرات والمرونة ، والدعم المؤسسي. وعليه تأتي اهمية التشغيل الذاتي فعالة اذا ما توافرت ظروف نجاحها كجزء من السياسة الاقتصادية للدولة ،الجزائر وفي اطار هدف تنويع الاقتصاد اعتمدت اليات دعم وتمويل ومرافقة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ تسعينيات القرن الماضي ، لتقوم في السنوات الاخيرة بتكييف هذه الاليات في اتجاه دعم المقاولاتية و المبادرات الفردية كان اخرها ارساء نظام المقاول الذاتي في ايطار تشريعي و تنظيمي و مؤسساتي ، ضمن سياسات التشغيل الهادفة إلى امتصاص البطالة و تقليص هشاشة سوق العمل، نتناول هذا الفصل في ثلاث مباحث

المبحث الاول : التشغيل الذاتي؛

المبحث الثاني : المقاول الذاتي كآلية لتجسيد التشغيل الذاتي؛

المبحث الثالث: اليات دعم المقاولاتية.

المبحث الاول : التشغيل الذاتي.

نتناول البعد المفاهيمي والنظري للتشغيل الذاتي و انواعه ومحدداته .

المطلب الاول :ماهية التشغيل الذاتي .

نعرف التشغيل الذاتي من زوايا مختلفة و نتعرف على اهم دوافعه .

الفرع الاول : مفهوم التشغيل الذاتي .

التشغيل الذاتي واحدة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي لاقت اهتمام متزايد في العقود الأخيرة ، ليس فقط باعتباره أحد أشكال العمل غير التقليدي ، بل كذلك كآلية تمكين اقتصادي تستجيب لواقع السوق المعاصر الذي يتجه تدريجيا نحو المرونة و تعدد مصادر الدخل . ويشير المفهوم في جوهره إلى ممارسة الفرد لنشاط اقتصادي أو مهني لحسابه الخاص ، دون أن يكون مرتبطا بعلاقة تبعية مع صاحب عمل . لكن رغم البساطة الظاهرية للتعريف فإن التشغيل الذاتي ينطوي على أبعاد نظرية وتطبيقية تستوجب التحديد الدقيق و التمييز عن مفاهيم أخرى متقاربة و متداخلة مثل ريادة الأعمال و العمل الحر . فالتشغيل الذاتي عرف عدة تطورات لأن هذا المفهوم تطور[1] مع تغير أشكال العمل والتكنولوجيا الرقمية و أصبح يمثل استجابة بنيوية للمتغيرات العالمية مثل الهشاشة الاقتصادية و التحولات الديموغرافية في سوق العمل .

اولا : المفهوم النظري .

يقدم التشغيل الذاتي بوصفه حالة يكون فيها الفرد مسؤولا عن إنتاجه ودخله عبر استثمار مهاراته و موارده أو حتى رأس ماله ، دون أن يحصل على أجر من جهة خارجية . فالتشغيل الذاتي يرمز[2] إلى نموذج مستقل من التنظيم المهني يتخذ فيه الفرد قراراته المتعلقة بالإنتاج و التسعير و التوزيع دون تدخل مباشر من طرف ثالث . وهو ما يمنح العامل حرية كبيرة من جهة ، لكن يحمله مسؤولية مضاعفة من جهة أخرى.

من المهم الإشارة إلى أن التشغيل الذاتي لا يتطابق تماما مع العمل الحر ، رغم أن كلاهما يشتركان في غياب علاقة التبعية القانونية. فبينما يمارس العمل الحر عادة في مجالات محددة (كالترجمة، البرمجة، التصميم...)، فإن التشغيل الذاتي يشمل

[1] Khan, T. H., MacEachen, E., & Dunstan, D. (2021). *Self-employment, work and health: A critical narrative review*. *International Journal of Environmental Research and Public Health, 18*(21), 11215. https://doi.org/10.3390/ijerph182111215

[2] Jolanta Szaban, & Małgorzata Skrzek-Lubasińska. (2018). Self-Employment and Entrepreneurship: A Theoretical Approach. Central European Management Journal, 26(2), 89–120. https://doi.org/10.7206/jmba.ce.2450-7814.230. p 90

شرائح أوسع من الأنشطة الاقتصادية ، بما في ذلك الحرف اليدوية و التجارة و الخدمات المحلية و الزراعة و المهن الحرة كالمحاماة و الطب . كما يختلف عن ريادة الأعمال في أن الهدف الأساسي منه لا يكون التوسع أو الابتكار، بل تحقيق استقلالية مهنية وتأمين دخل فردي ، فالتشغيل الذاتي يستخدم[1] أحيانا من قبل الأفراد لتفادي بطالة طويلة الأمد أو ضعف الدخل من العمل المؤقت.

ثانيا : من الناحية القانونية .

يختلف تعريف التشغيل الذاتي باختلاف البلدان. ففي بعض الدول والتكتلات كالاتحاد الأوروبي يعتمد تعريف يركز على غياب العلاقة التعاقدية التقليدية وعلى الاستقلال المهني ، بينما في بلدان أخرى يدمج التشغيل الذاتي ضمن ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي ، و هو ما يصعب عمليات الحصر و الإحصاء ، ففي دراسة مقارنة حول تجارب الشباب في 28 دولة ذات دخل منخفض ومتوسط ، يشيرون إلى أن نسبة كبيرة من التشغيل الذاتي تمارس في ظروف غير منظمة[2]، مما يجعلها عرضة للهشاشة القانونية والاقتصادية.

ثالثا : المفهوم الاقتصادي .

التشغيل الذاتي يعتبر مكونا هاما في اقتصاديات العديد من الدول ، لا سيما تلك التي تعاني من ضعف في القطاعات النظامية. حيث يمثل أحيانا ما بين 10% و 30% من إجمالي القوة العاملة ، و قد يصل إلى أكثر من ذلك في بعض المناطق الريفية أو الهامشية. ففي المجتمعات الريفية في الولايات المتحدة ارتفاع[3] نسب التشغيل الذاتي ارتبط بتحسن نسبي في النشاط الاقتصادي المحلي ، رغم عدم تأكيد تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي .

رابعا : المفهوم الاجتماعي .

ان النظرة الاجتماعية حول التشغيل الذاتي تختلف من بيئة اجتماعية الى اخرى , ففي بعض البلدان ينظر إليه كرمز للنجاح و المبادرة الفردية بينما في بلدان أخرى يعتبر مؤشر على فشل السياسات العمومية في خلق وظائف لائقة . ففي دراسة حول الخريجين البرتغاليين تشير[4] إلى أن العديد من الشباب يلجئون للتشغيل الذاتي فقط كخيار اضطراري و

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). *Skills for self-employment* (Evidence Report 31) p 9

[2] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). The Experience of Self-Employment Among Young People: An Exploratory Analysis of 28 Low- to Middle-Income Countries. *American Behavioral Scientist*, *63*(2), 147-165. https://doi.org/10.1177/0002764218794240 (Original work published 2019) p 3

[3] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. The Economic Impacts of Self-Employment. *Journal of Agricultural and Applied Economics*. 2012;44(3):315-321. doi:10.1017/S1074070800000432. p319

[4] Ana Paula Marques, 2016. "**Self-Employment Experiences of Young Graduates: New Forms of Professional (in)Dependence**," European Journal of Social Sciences Education and Research Articles, Revistia Research and Publishing, vol. 3, ejser_v3. p98

لا يعتبرونه مسار مهني مرضي ، كما ان العديد من العائدين من الهجرة في إثيوبيا اختاروا التشغيل الذاتي كحل اضطراري رغم ضعف الإمكانيات المتاحة[1] .

خامسا : مفهوم التشغيل الذاتي وفق المكتب الدولي للعمل .

اعتمد المكتب في مؤتمره الدولي الخامس عشر للإحصاء في مجال العمل لسنة 1993 تصنيفا للوضعيات المهنية تضمن ست فئات أساسية و هي[2] : الأجير ، و المشغّل ، و العاملون لحسابهم الخاص ، و أعضاء التعاونيات أو الشركاء ، و الأعوان العائليون ، إضافة إلى فئة أخرى تضم الأشخاص الذين يصعب إدراجهم ضمن أي تصنيف محدد.

وقد تم تجميع هذه الوضعيات وفق التصنيف الدولي للمكتب الدولي للعمل في هذا المؤتمر الخاص بالوضعية المهنية في مجموعتين رئيسيتين[3]:

1. **العمل المأجور** : ويشمل جميع المهن التي تقوم على وجود عقد عمل ، سواء كان هذا العقد مكتوبا أو شفهيا (صريحا أو ضمنيا) ويضمن للأجير الحصول على أجره بغض النظر عن الوضع المالي للجهة المستخدمة. و يمكن أن تكون هذه الجهة مؤسسة اقتصادية ، أو منظمة غير ربحية ، أو قطاعا عموميا ، أو حتى وحدة أسرية .
2. **العمل الحر** : و هو نوع من الشغل يعتمد أساسا على العائدات المتأتية من بيع السلع أو تقديم الخدمات ، بما في ذلك الاستهلاك الذاتي الذي يعد جزءا من الأرباح، ويتحمل القائمون بهذا العمل مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير نشاطهم الاقتصادي ، أو قد يفوضون ذلك لغيرهم ، سواء تعلق الأمر بمقاولة فردية أو شراكة صغيرة.

وبناءا على هذا التقسيم تم إدراج المأجورين ضمن فئة العمل المأجور ، في حين صنفت باقي الوضعيات ضمن فئة العمل الحر ، مع منح كل دولة إمكانية تكييف هذا التصنيف بما يلائم خصوصيات سوق عملها.

انطلاقا من هذا التعريف ، حدد المكتب الدولي للشغل الفئات التي تندرج ضمن التشغيل الذاتي كما يلي[4]:

[1] lene, E.T. Examine the association between self-employment and return migrants in Ethiopia: evidence from Gondar city youth returnees. *J Innov Entrep* **12**, 28 (2023). https://doi.org/10.1186/s13731-023-00288-x, p 5.

[2] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي ، المقاولة الذاتية رافعة للتنمية و ادماج القطاع غير المنظم ، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، المغرب ، الاحالة الذاتية رقم 27/2016 ، ص 36.

[3] نفس المرجع , ، ص 36.

[4] نفس المرجع ، ص 36 .

- **المشغل** :وهو الشخص الذي يشتغل لحسابه الخاص (بمفرده أو مع شريك واحد أو أكثر) و يمارس نشاطا حرا يشغل خلاله عاملا واحدا أو أكثر بصفة مستمرة خلال فترة زمنية معينة .
- **العامل لحسابه الخاص** : و يشمل الأفراد الذين يمارسون نشاطا حرا (لوحدهم أو بالشراكة) دون تشغيل أي أجير بصفة دائمة خلال الفترة الزمنية .
- **عضو تعاونية أو شريك:** و هم الأشخاص الذين يعملون بشكل حر ضمن تعاونية إنتاج السلع أو الخدمات ، حيث يتقاسم الأعضاء مسؤوليات تسيير عمليات الإنتاج و البيع ، و يتشاركون في اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمار وتوزيع الأرباح .
- **العامل العائلي غير المأجور** :وهم الأفراد الذين يعملون دون أجر داخل مؤسسة موجّهة للسوق يملكها أو يديرها أحد أفراد الأسرة المقيمين معهم.

سادسا : مفهوم التشغيل الذاتي في الجزائر .

رغم عدم حصولنا على تعريف واضح للتشغيل الذاتي في الجزائر إلا انه يمكن استنتاجه من تقسيم البيانات في اعداد تحقيقات حول العمل و تحقيقات حول الاستهلاك المعدة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات كهيئة رسمية بالمطابقة مع تقسيم المكتب الدولي للعمل حيث يقسم العمال الى فئتين [1]:

- فئة العمال الاجراء : خارج فئة التشغيل الذاتي؛
- فئة العمال المستقلين : فالتشغيل الذاتي مرتبط بشريحة الفئة الثانية المتضمنة العمل المستقل .

ففي عرض تطور الاجور من طرف الديوان الوطني للإحصائيات تقسم الى جزأين [2]:

- الكتلة الاجرية : و هي مرتبطة بالفئة الاولى أي العمال الاجراء ؛
- دخل المستقلين : وهو مرتبط بالفئة الثانية أي العمال المستقلون مقسمة في عرض البيانات الى ثلاث شرائح (القطاع الاقتصادي – الفلاحة – وشؤون عقارية).

[1] Moundir lassassi , nacer-eddine hammouda , detarminants du choix du statut self - employment vs salariat en algerie analyse en pseudo – panel , les cahiers du cread N°113/114 , P 164

[2] الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام -نتائج 2018/2016 ، نشرة رقم 49 ، 2021 ، ص 21.

بعد صدور قانون المقاول الذاتي في الجزائر سنة 2023 اصبح هناك تشريع صريح ينظم عمل المقاولة الذاتية كأحد اوجه التشغيل الذاتي في الجزائر كنظام مستقل عن الاصناف الاخرى التي تحكمها انظمة خاصة بها يمكن التعبير عنها بأنظمة البطاقة (بطاقة المقاول الذاتي – بطاقة الحرفي – بطاقة الفلاح) لتفادي التداخل في اليات المدعم و المرافقة و المتابعة و التنظيم .

من ما سبق يمكن القول إن التشغيل الذاتي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية معزولة ، بل هو انعكاس لتغيرات بنيوية في سوق العمل العالمي ، ولعلاقات القوة بين المؤسسات و الأفراد ، وللتحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعمل. وبالتالي فإن تحليل التشغيل الذاتي يقتضي فهمه كنظام معقد من التفاعلات بين العوامل الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية و النفسية .

سابعا : تعريف شامل للتشغيل الذاتي:

هو الحالة التي ينشئ فيها الشخص نشاط او منشاة لحسابه الخاص و بشكل مستقل , حيث يتمكن من الخروج من حالة عرض العمل (حالة بطالة) ضمن مكونات سوق العمل , الى شخص مشتغل ذاتيا (حالة تشغيل) , و قد يتحول الى طالب قوة عمل (خلق مناصب عمل في حالة تطور نشاطه) ضمن سوق العمل .

الفرع الثاني : دوافع التشغيل الذاتي .

تعتبر دوافع التشغيل الذاتي من بين العناصر الجوهرية لفهم خلفيات هذا الخيار المهني و مدى استدامته . فالتشغيل الذاتي ليس قرارا اقتصاديا محضا ، بل غالبا ما يكون نتاج تفاعل معقد بين عوامل شخصية ، اجتماعية ، اقتصادية ، وثقافية. وقد انقسم الباحثون في تفسيرهم لدوافع التشغيل الذاتي إلى مدرستين : الأولى ترى أنه خيار حر ينبع من الرغبة في الاستقلال وتحقيق الذات ، بينما ترى الثانية أنه رد فعل على ظروف اقتصادية واجتماعية قاهرة ، خاصة البطالة ونقص الفرص.

في هذا الإطار نميز بين نوعين[1] رئيسيين من الدوافع :دوافع الفرصة Opportunity-driven ودوافع الضرورة Necessity-driven.، دوافع الفرصة تشير إلى رغبة الأفراد في اقتناص فرص السوق أو تحقيق رغبات ذاتية تتعلق بالمرونة و الاستقلالية ، بينما دوافع الضرورة ترتبط غالبا بانعدام البدائل ، وخصوصا في بيئات اقتصادية تعاني من هشاشة بنيوية.

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, p 9-10

اولا : دوافع الضرورة .

تعد دوافع الضرورة أكثر شيوعا في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد أثبتت دراسة التي شملت شبابا من 28 دولة[1] في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، أن أغلب المشاركين لجئوا للتشغيل الذاتي ليس لتحقيق طموح ريادي ، بل بسبب غياب فرص العمل في القطاع النظامي . كما أظهرت النتائج أن الشباب الذين يفتقرون للتعليم العالي أو المهارات التقنية غالبا ما يجبرون على ممارسة أنشطة بسيطة كمصدر للدخل ، مثل البيع بالتجوال أو تقديم خدمات غير رسمية .

ثانيا : دوافع الفرصة .

في الدول الأكثر تقدما فيلاحظ أن دوافع الفرصة تتصدر المشهد. فالأشخاص الحاصلون على شهادات جامعية ، أو أولئك الذين يملكون شبكات اجتماعية قوية ورأسمال معرفي ، يختارون التشغيل الذاتي رغبة في الاستقلال ، و تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية ، أو الابتعاد عن روتين الوظائف التقليدية. فالتشغيل الذاتي في المجتمعات الريفية الأمريكية ارتبط ارتفاع معدلاته بوجود بنية تحتية رقمية وفرص تسويق جديدة عبر الإنترنت[2].

من جانب آخر تلعب العوامل الثقافية و القيم المجتمعية دورا هاما في تشكيل دوافع التشغيل الذاتي . ففي بعض الثقافات ينظر إلى الاستقلال المهني على أنه رمز للنجاح ، ما يدفع الشباب إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة حتى إن كانت محدودة أو غير مربحة في البداية . وفي المقابل تنظر بعض المجتمعات الى التشغيل الذاتي على انه ملاذ الفاشلين الذين لم يتمكنوا من الظفر بوظيفة مستقرة ، مثل هذه التصنيفات تؤثر على قرار الأفراد وتشكل ضغطا نفسيا.

تؤكد دراسة ركزت على تجربة الخريجين الجدد في البرتغال ، إلى أن التشغيل الذاتي كان بالنسبة لمعظمهم بمثابة[3] خيار اضطراري للهروب من البطالة طويلة الأمد ، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد بعد عام 2008 . ومع ذلك فان البعض تمكن لاحقا من تحويل هذا الوضع المؤقت إلى نشاط مستقر ، بل وأحيانا إلى مشروع صغير ناجح ، مما يدل على إمكانية التحول من الدافع الاضطراري إلى البناء المهني المستدام ، شريطة توفر الشروط المساعدة .

[1] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit , p 3-4
[2] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit, p 318-320
[3] Ana Paula Marques, (2016) op-cit, p97-99

ثالثا : دوافع نفسية .

العوامل النفسية تلعب كذلك دورا أساسيا مثل الدافعية الذاتية و الإيمان بالقدرات الشخصية و الرغبة في التحدي أو الهروب من الروتين. فالأشخاص ذوي النزعة الاستقلالية أو الذين يملكون حسا المخاطرة هم الأكثر ميولا نحو التشغيل الذاتي[1]، خصوصا إذا كانت لديهم تجربة مهنية سابقة سلبية مع أصحاب العمل.

رابعا : البنية الاقتصادية و التشريعية .

للبنية الاقتصادية و التشريعية للدولة تأثر على قرارات الأفراد في التوجه نحو التشغيل الذاتي ، ففي البلدان التي توفر دعما قانونيا وماليا واضحا للمشتغلين لحسابهم الخاص ، تسجل معدلات أعلى من التشغيل الذاتي المدفوع بدوافع الفرصة ، في المقابل فإن غياب التشريعات الداعمة أو انتشار البيروقراطية يحد من رغبة الأفراد في دخول هذا المسار بصفة رسمية حتى و إن كانت لديهم المهارات الكافية ما يعمق من مشكلة الاقتصاد غير الرسمي.

إلى جانب ذلك تسهم تطورات التكنولوجيا والتحول الرقمي في خلق دوافع جديدة للتشغيل الذاتي ، خصوصا في أوساط الشباب. الإنترنت والمنصات الرقمية وفّرت فرصًا للعمل الحر لم تكن متاحة من قبل، مما ساهم في نشوء جيل جديد من الرقميين المستقلين الذين يشتغلون عن بعد لصالح زبائن من مختلف أنحاء العالم.

بالخلاصة فإن دوافع التشغيل الذاتي تتنوع بين ما هو اقتصادي (غياب الوظائف , ضعف الأجور) و اجتماعي (التوقعات المجتمعية) و نفسي (تحقيق الذات ، تجنب التبعية)، و تكنولوجي (الفرص الرقمية) . هذا التنوع يحتم على صناع القرار اعتماد مقاربات متعددة الأبعاد عند تصميم السياسات الموجهة للمشتغلين لحسابهم الخاص ، بما يأخذ بعين الاعتبار الخلفيات المختلفة التي تدفع الأفراد نحو هذا النوع من التشغيل .

الفرع الثالث : الفرق بين التشغيل الذاتي و ريادة الأعمال .

التشغيل الذاتي وضعية يشتغل فيها الفرد لحسابه الخاص دون أن يكون تابعا لمؤسسة أو منظمة قائمة ، وهو بذلك يشكل وحدة إنتاجية صغيرة و مستقلة ، غالبا ما يكون فيها الشخص نفسه هو صاحب القرار و المنفذ. في المقابل ترتبط ريادة الأعمال بالابتكار و النمو و السعي لتأسيس مشروع يحدث تغيير نوعي في السوق أو في طريقة تقديم منتج أو خدمة معينة ، فالتشغيل الذاتي غالبا ما يهدف[2] إلى تأمين سبل العيش ، بينما تهدف ريادة الأعمال إلى خلق قيمة مضافة و تحقيق نمو مستدام .

[1] Evans, D. S., & Leighton, L. S. (1989). *Some empirical aspects of entrepreneurship*. *The American Economic Review, 79*(3), 519–535, p 523

[2] Szaban & Skrzek-Lubasińska (2018) op-cit, pp 92-93

التشغيل الذاتي لا يشترط بالضرورة وجود فكرة مبتكرة أو اهداف توسعية ، على سبيل المثال شخص يعمل مترجم حر عبر الإنترنت يعتبر في وضعية تشغيل ذاتي ، لكنه لا يصنف كرائد أعمال ما لم يطور نموذج تجاري مختلف أو يُنشئ منصة خاصة للتدريب أو الخدمات اللغوية ، بينما في ريادة الأعمال يكون التوجه هو نحو تحقيق ميزة تنافسية ، ودخول السوق بمنتج أو خدمة جديدة أو مطورة ، والسعي إلى التوسع في الحجم أو التأثير. فالتفرقة من خلال تحليل المهارات والخصائص المطلوبة تشير إلى أن التشغيل الذاتي يتطلب[1] أساسا مهارات مهنية و تقنية وإدارية بسيطة ، بينما تتطلب ريادة الأعمال مهارات أكثر تعقيدا مثل : القيادة ، الابتكار ، إدارة الفريق ، و استشراف السوق.

إن خلط السياسات من طرف السلطات العمومية بين المفهومين يؤدي[2] أحيانا إلى فشل البرامج الموجهة لدعم رواد الأعمال، إذا ما تم استهداف فئة تمارس التشغيل الذاتي فقط بدافع الضرورة وليس لديها الرغبة أو القدرة على التوسع أو الابتكار. و يعد هذا الخلط من أبرز أسباب ضعف نتائج برامج دعم المبادرة الخاصة في كثير من البلدان النامية.

ففي دراسة حول التشغيل الذاتي للخريجين البرتغاليين ، أوضحت أن معظم هؤلاء الشباب لم يلجؤوا[3] للتشغيل الذاتي نتيجة طموح ريادي بل بدافع الضرورة مع غياب شبه كلي لنية التوسع أو لتوظيف الآخرين ، وهو ما يتعارض جوهريا مع خصائص ريادة الأعمال.

يمكن أن نميز أيضا بين ريادة الاعمال والتشغيل الذاتي من خلال العلاقة مع المخاطرة، فرائد الأعمال عادة ما يكون مستعدا لتحمل مخاطر عالية لتحقيق مكاسب كبيرة ، ويبحث عن تمويل خارجي (مثل رأس المال المخاطر) للنمو السريع ، بينما العامل لحسابه الخاص يسعى إلى تقليل المخاطر والحفاظ على استقرار دخل معين . فمجتمعات التشغيل الذاتي المستقر تميل[4] إلى أن تكون أقل ديناميكية من الناحية الابتكارية لكنها أكثر مرونة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

من الناحية القانونية و الإحصائية كثير من الأنظمة لا تميز بين التشغيل الذاتي و ريادة الأعمال ، وتضعهما معا في خانة العمل الحر أو المبادرة الفردية ، مما يصعب عمليات التقييم و التحليل . كما أن بعض السياسات التحفيزية تمنح لفئة دون الأخرى ، دون إدراك لخصوصيات كل فئة ، مما قد يؤدي إلى استخدام خاطئ للموارد العامة .

بناء على ما سبق يمكن تلخيص الفروق الجوهرية بين التشغيل الذاتي وريادة الأعمال في الجدول التالي :

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, pp20-22
[2] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit, p 4
[3] Ana Paula Marques, (2016) op-cit,p 98-99
[4] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit, p 319

الجدول رقم (02-01) : الفرق بين التشغيل الذاتي و ريادة الاعمال .

	ريادة الأعمال	التشغيل الذاتي
الهدف	خلق مشروع مبتكر وتنموي	تأمين دخل واستقلالية
النمو	توسعي ، مع نية التوسع	محدود ، غالبا فردي
المخاطرة	عالية	منخفضة إلى متوسطة
الابتكار	أساسي	غير مطلوب بالضرورة
المهارات	قيادية و استراتيجية	تقنية وإدارية بسيطة
التمويل	رأس مال استثماري محتمل	تمويل شخصي غالبا

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مضمون المبحثين الاول والثالث .

رغم الفرق الواضح بين المصطلحين نظريا إلا ان مصطلح التشغيل الذاتي اوسع من ريادة الاعمال ، بل في الواقع العملي يعتبر جزء من التشغيل الذاتي في بعض جوانبه ، خاصة في البلدان التي تصنف التشغيل الذاتي ضمن مفهوم العمل الحر او العمل المستقل .

المطلب الثاني : أنواع التشغيل الذاتي .

تختلف أنواع التشغيل الذاتي و أشكاله حسب البنية الاقتصادية و البنية القانونية و مستوى التنمية . فالتشغيل الذاتي ليس نموذجا واحدا متجانسا بل هو انماط من الأوضاع المهنية تتراوح بين أنشطة غير رسمية بسيطة وصولا إلى مهن مستقلة معقدة وعالية المهارة . لذلك فإن تناول انواع التشغيل الذاتي يهدف إلى تصنيف وتشريح هذه الأنواع كل وفق متطلبات نجاحها في بيئتها الاقتصادية و الاجتماعية .

الفرع الأولً : التشغيل الذاتي غير الرسمي (Informal Self-Employment)

يعتبر هذا النوع من التشغيل الذاتي الأكثر شيوعا في البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط، ويشمل الأفراد الذين يزاولون أنشطة اقتصادية بدون تسجيل رسمي أو حماية قانونية. وغالبًا ما يتمركز هذا الشكل في القطاعات الهامشية مثل الباعة المتجولين ، الحرفيين التقليديين ، عمال الصيانة ، و صغار المزارعين . فالتشغيل الذاتي في الدول النامية[1] يتم غالبا في القطاع غير الرسمي دون عقود أو ضمان اجتماعي ، مما يفاقم من ظاهرة العمالة الهشة .

من السمات الأساسية لهذا الشكل من التشغيل :

- غياب التأطير القانوني؛

[1] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit , p 3

- هشاشة الدخل والتغطية الاجتماعية؛
- محدودية الوصول للتمويل والدعم المؤسسي.

رغم ذلك، فإن هذا النوع من التشغيل يشكل في بعض الأحيان مصدر رئيسي للدخل للأسر الفقيرة ، ويساهم في الاقتصاد المحلي حتى و إن لم يحتسب رسميا في الناتج المحلي الإجمالي .

الفرع الثاني : التشغيل الذاتي المنظم (Formal Self-Employment)

نجد في هذا الشكل الأفراد الذين يشتغلون لحسابهم الخاص لكن في إطار قانوني رسمي ، سواء عبر تسجيل أنشطتهم كمقاولات فردية ، أو كمستقلين مهنيين . ويشمل هذا النوع فئات مثل: الأطباء المستقلين، المحامين، المهندسين، الحرفيين المسجلين، العاملين في الاقتصاد الرقمي وغيرهم ، وتتيح هذه الوضعية مزايا عديدة منها الحماية الاجتماعية و إمكانية الاستفادة من القروض و الولوج إلى أسواق أوسع.

فالأشخاص المشتغلين لحسابهم الخاص في إطار منظم غالبا[1] ما يكونون من ذوي التعليم العالي أو أصحاب المهارات التقنية العالية ، ويظهرون قدرة أكبر على الاستمرار في النشاط مقارنة بالمشتغلين في الإطار غير الرسمي .

الفرع الثالث : التشغيل الذاتي الرقمي (Digital Freelancing)

ظهر هذا الشكل مع صعود الاقتصاد الرقمي وتطور منصات العمل الحر. ويشمل الأفراد الذين يقدمون خدمات عبر الإنترنت في مجالات : البرمجة ، التصميم ، الكتابة ، التسويق الرقمي ، الدعم الفني ، وغيرها. هذا النوع في توسع مستمر ، خاصة في صفوف الشباب ، نظرا لانخفاض عوائق الدخول (لا يتطلب ترخيصا رسميا في البداية) ، و القدرة على العمل عن بعد. فالدول التي تتوفر فيها بنية تحتية رقمية جيدة تسجل نسبا أعلى من التشغيل الذاتي الرقمي ، وهو ما يدل على الارتباط[2] المباشر بين التكنولوجيا والتشغيل الذاتي المعاصر.

الفرع الرابع : التشغيل الذاتي التبعي (Dependent Self-Employment)

يعتبر من الأشكال الهجينة التي تثير الكثير من الجدل ، إذ يكون الشخص مسجلا كعامل مستقل لكنه في الواقع يشتغل مع جهة واحدة بشكل دائم وبتعليمات محددة دون التمتع بحقوق العمال ، لقد سجلت هذه الظاهرة لدى

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, p 19-20
[2] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit, p 318-319

الخريجين الشباب في البرتغال حيث فرض عليهم التسجيل كمستقلين رغم أن طبيعة عملهم تشبه التوظيف التبعي ، مما حرمهم من الحماية الاجتماعية و التفاوض الجماعي[1].

الاشكال المطروح في التشغيل الذاتي التبعي انه يخفي علاقة عمل حقيقية خلف قناع من التشغيل الذاتي وقد أصبح موضوع نقاش قانوني في عدة دول خصوصا مع تزايد عدد العاملين في شركات التوصيل و منصات الاقتصاد التشاركي .

الفرع الخامس : التشغيل الذاتي عبر المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

في هذا النوع يقوم الفرد بتأسيس مشروع صغير ، قد يشمل توظيف أفراد آخرين من الأسرة أو المجتمع ، مثل محل تجاري ، ورشة ، مقهى ، أو نشاط زراعي محدود. هذا النوع شائع في كل من البيئات الريفية والحضرية ، ويمثل شكلا من أشكال التشغيل الذاتي القابل للتوسع التدريجي، فالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر قد تشكل جسرا نحو[2] ريادة الأعمال في حال توفر الموارد اللازمة ، لكنها غالبا ما تظل في حالة ركود دون توسع حقيقي .

و الجدول الموالي يبين خصائص التشغيل الذاتي حسب النوع .

الجدول رقم (02-02) : انواع التشغيل الذاتي و خصائصه .

نوع التشغيل الذاتي	الخصائص الأساسية	نقاط القوة	نقاط الضعف
تشغيل ذاتي غير رسمي	بدون تسجيل قانوني	مرونة الدخول	هشاشة قانونية
تشغيل ذاتي منظم	مسجل قانونيا	حماية اجتماعية	متطلبات تنظيمية
تشغيل ذاتي رقمي	عبر الإنترنت	عالمي	تنافسية عالية
تشغيل ذاتي تبعي	مستقل شكليا	دخل ثابت نسبيا	افتقار للحقوق
تشغيل ذاتي في اطار مشروع صغير	نشاط تقليدي	قابلية التوسع	محدودية الموارد

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على محتوى المطلب .

[1] Ana Paula Marques, (2016) op-cit, p 98 .
[2] Szaban & Skrzek-Lubasińska (2018) op-cit,p92-93

المطلب الثالث : محددات و اثار التشغيل الذاتي وسمات بعض التجارب الدولية .

يعتمد نجاح التشغيل الذاتي على مجموعة من المحددات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية و التشريعية وله اثاره الايجابية وبعض الاثار السلبية الناتجة عن طرق تطبيقه ، كما ان كل دولة توكز في دعم التشغيل الذاتي على جوانب معينة.

الفرع الاول : محددات التشغيل الذاتي .

التشغيل الذاتي ظاهرة تتجاوز الأبعاد الفردية المرتبطة بالمهارات أو الدوافع الشخصية ، لتتداخل مع محددات بنيوية و اجتماعية تؤثر بشكل مباشر على مدى قدرة الأفراد على الدخول في هذا الشكل من التشغيل و استمراريته . وتشمل هذه المحددات البنية الاقتصادية العامة ، الإطار القانوني و المؤسسي ، السياق التعليمي و التكويني ، و الأنماط الاجتماعية و الثقافية التي تنظم العلاقة مع العمل و الاستقلالية المهنية.

اولا : البنية الاقتصادية العامة .

تلعب الظروف الاقتصادية الوطنية دورًا حاسمًا في دفع الأفراد نحو التشغيل الذاتي. ففي حالات الركود، وارتفاع نسب البطالة ، ونقص مناصب الشغل في القطاعين العام والخاص ، يصبح التشغيل الذاتي خيارا وأحيانا ملاذا للكثيرين. فمعظم الشباب في الدول النامية يلجؤون للتشغيل الذاتي كبديل اضطراري بسبب ضعف فرص التشغيل النظامي[1]. كما أن القطاعات الاقتصادية المهيمنة في الدولة تحدد طبيعة أنشطة التشغيل الذاتي الممكنة ، فإذا كانت البنية الاقتصادية قائمة على الزراعة تنتشر الأنشطة الزراعية الذاتية ، بينما في البيئات الحضرية تنتشر التجارة والخدمات الصغيرة.

وفي الدول المتقدمة اقتصاديا لا يؤدي النمو بالضرورة إلى تقليص التشغيل الذاتي بل قد يحفزه في سياق تحول سوق العمل نحو المرونة والتعاقد الجزئي كما هو الحال في اقتصاديات المعرفة والمهن الرقمية[2] ، فتوفر البنية التحتية الرقمية يدفع الأفراد نحو التشغيل الذاتي الرقمي ، خاصة في المناطق الريفية.

ثانيا : الإطار القانوني والمؤسسي .

يمثل الإطار القانوني أحد أهم العوامل البنيوية المؤثرة في التشغيل الذاتي. فسهولة تأسيس نشاط مهني ، مرونة الإجراءات الإدارية ، الضرائب ، التغطية الاجتماعية ، و التمويل البنكي ، كلها عوامل تشجع أو تعرقل اللجوء إلى

[1] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit , p 4 .
[2] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit, p 318 .

التشغيل الذاتي. كما ان الدعم المؤسساتي[1] من خلال التكوين والتمويل والتوجيه يسهم بشكل مباشر في نجاح المشاريع الذاتية.

في المقابل غياب إطار تنظيمي واضح يضعف الثقة في خيار التشغيل الذاتي ، ويدفع الأفراد إما إلى ممارسة أنشطة غير رسمية ، أو العدول عن الفكرة. وفي بعض الحالات تساهم البيروقراطية و التعقيدات الجبائية أو غياب الحماية الاجتماعية في جعل التشغيل الذاتي خيارا هشا محفوفا بالمخاطر القانونية والمالية.

ثالثا : النظام التعليمي والتكويني .

النظام التعليمي يشكل بنية مهمة جدا في تمكين التشغيل الذاتي ، فإذا كان التعليم يركز على إعداد الأفراد لسوق الشغل الكلاسيكي ، دون دمج ثقافة المبادرة أو المهارات الريادية ، فإن فرص التشغيل الذاتي ستظل محدودة .لان غياب تعليم موجه نحو المبادرة الذاتية [2]هو أحد أهم العوائق أمام الشباب في البلدان النامية ، حيث لا يتلقون تكوينا يتيح لهم إنشاء مشاريعهم الخاصة .

من جانب آخر يعتبر التكوين المهني المستمر عنصر أساسي لضمان تحديث المهارات ومواكبة تطورات السوق ، خاصة في الأنشطة التقنية أو الرقمية. كما أن وجود مؤسسات دعم مثل مراكز ريادة الأعمال و حاضنات الاعمال و مؤسسات التمويل الصغير يمثل جزءا من البنية الضرورية لتمكين التشغيل الذاتي.

رابعا : العوامل الثقافية و الاجتماعية .

تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورا غير مباشر ولكنه بالغ التأثير. فالنظرة التفضيلية في المجتمع تجاه أنواع معينة من الشغل ، و التوقعات الأسرية ، ومكانة العمل الحر في الهرمية الاجتماعية تؤثر في اتخاذ القرار. فمثلا في بيئة اجتماعية معينة ينظر إلى الموظف العمومي أو العامل في شركة كرمز للنجاح و الاستقرار ، بينما ينظر إلى العامل لحسابه الخاص كمخاطر أو غير مستقر. فالظروف الاقتصادية و البيئة الاجتماعية مجتمعة تشكل قرار الفرد التوجه نحو التشغيل الذاتي اما كفرصة او كضرورة ، ففي تجربة التشغيل الذاتي لخريجي الجامعات في البرتغال لم يعتبروا التشغيل الذاتي خيار مفضل بل اضطراري بسبب غياب البدائل و هو ما انعكس على التزامهم و استدامة مشاريعهم[3].

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, p 25-26
[2] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit , p 6
[3] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, p 97-99

بالإضافة الى ما سبق تلعب الجندر دورا مهما في التأثير على فرص التشغيل الذاتي ؛ فالنساء يواجهن عوائق اجتماعية مضاعفة مثل القيود الثقافية و ضعف الوصول إلى التمويل أو العبء المزدوج للعمل الأسري ، وهو ما تأكده أيضا الإحصائيات حول الفروقات الجندرية في التشغيل الذاتي[1].

خامسا : البنية التحتية و الخدمية .

وجود بنية تحتية فعالة (شبكات نقل، اتصال، خدمات رقمية، بنوك...) يشكل محدد رئيسي ، فمن دونها يصعب على المشتغلين لحسابهم الخاص تسويق منتجاتهم أو الحصول على المواد الخام ، أو حتى التواصل مع الزبائن . فالمناطق الريفية[2] التي توفر الإنترنت عالي السرعة تشهد نمو ملحوظ في التشغيل الذاتي الرقمي ، مما يدل على العلاقة المباشرة بين البنية والخيار المهني.

يمكن القول ان المحددات البنيوية والاجتماعية هي تفاعل بين الفرص و القيود، فعندما تتوفر البيئة الحاضنة (قانونيا ، اقتصاديا ، مؤسساتيا) يتحول التشغيل الذاتي إلى خيار طموح ومنتج ، أما في غيابها فيتحول إلى خيار اضطراري وهش ، و بالتالي فإن تطوير التشغيل الذاتي لا يقتصر على دعم الأفراد ، بل يستلزم تدخلا بنيويا على مستوى السياسات و البنية التحتية و الثقافة السائدة .

الفرع الثاني : اثار التشغيل الذاتي.

للتشغيل الذاتي اثار ايجابية كثيرة اقتصاديا واجتماعيا كما انه لا يخلو من بعض الاثار السلبية في الواقع .

اولا : الاثار الايجابية للتشغيل الذاتي .

يشكل التشغيل الذاتي أحد أبرز التحولات في ديناميكية سوق العمل المعاصر ، خاصة في ظل صعود أنماط العمل غير التقليدي و الضغوطات الناتجة عن البطالة و التحولات التكنولوجية و الاقتصادية , فأثر التشغيل الذاتي يمتد ليشمل الجوانب الاقتصادية الكلية مثل النمو و التشغيل بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية كالإدماج و تمكين الفئات المهمشة وتخفيف الفوارق.

1- التشغيل الذاتي كأداة لخلق فرص العمل .

التشغيل الذاتي واحد من أهم البدائل [3] الممكنة في مواجهة البطالة خاصة في أوساط الشباب ، فهو يمثل الشكل الأساسي للعمل بالنسبة لعدد كبير من الشباب في البلدان النامية الذين لا يجدون فرصا في القطاعين العام أو الخاص.

[1] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit p 4-5
[2] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit, p 319
[3] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit, p03 .

كما ان التشغيل الذاتي ساهم [1] في خفض البطالة الطويلة الأمد في بعض الدول الأوروبية خاصة من خلال برامج دعم المشاريع الصغيرة، و في الولايات المتحدة الامركية يمثل[2] التشغيل الذاتي نسبة مهمة من التوظيف الإجمالي خاصة في القطاعات الخدمية والمهنية .

2- تعزيز التنمية المحلية و التنمية الاقتصادية .

من أبرز آثار التشغيل الذاتي على المستوى الاقتصادي أنه يساهم في تحريك الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي، عبر خلق أنشطة مدرّة للدخل داخل المجتمعات. الأشخاص العاملون لحسابهم ينشئون مشاريع صغيرة تساهم في تلبية حاجيات السوق المحلية وتوفير خدمات أساسية.

ارتفاع نسبة التشغيل الذاتي في المناطق الريفية الأمريكية مرتبط [3]بتحسن في مؤشرات النمو الاقتصادي المحلي ، وانخفاض نسب الفقر والبطالة . هذا يدل على دور المشتغلين ذاتيا كمحركات صغيرة للتنمية المحلية.

3- الأثر على الإنتاجية والابتكار .

رغم وجود تصور شائع يعتبر التشغيل الذاتي ذا إنتاجية منخفضة إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن العمال المستقلين ، خاصة في المهن الرقمية والتقنية يظهرون إنتاجية عالية نظرا للمرونة و استعمال أدوات رقمية متقدمة و العمل وفق أهداف محددة، فالملتحقون بالتشغيل الذاتي يتمكنون[4] من إدخال خدمات جديدة أو ابتكار منتجات لم تكن متوفرة في سوق العمل التقليدي ، خصوصا عبر الإنترنت بما يسهم في تنويع الاقتصاد و خلق فرص جديدة.

4- تمكين الفئات المهمشة

يلعب التشغيل الذاتي دورا كبيرا في دمج فئات تواجه صعوبات في الولوج إلى سوق العمل الرسمي ، مثل النساء و ذوي الإعاقة أو المقيمين في مناطق نائية ، فالتشغيل الذاتي يمثل السبيل الوحيد للعديد من الشابات لخلق دخل واستقلال مالي في مجتمعات محافظة أو ذات فرص محدودة[5] ، فمن خلال مشاريع منزلية استطاعت هذه الفئات الانخراط الاقتصادي دون الاصطدام بعوائق ثقافية أو لوجستية مما يعزز الإدماج ويقلص من التهميش .

ثانيا : الاثار اسلبية للتشغيل الذاتي .

التشغيل الذاتي ورغم ايجابياته العديدة إلا ان تطبيقه الميداني لا يخلو من بعض الانعكاسات السلبية .

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, p 15
[2] Evans, D. S., & Leighton, L. S. (1989). Op-cit, p 523
[3] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit, p 321 .
4 Ana Paula Marques, (2016) op-cit, p 98 .
[5] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit, p 5 .

1- مخاطر التشغيل الذاتي على جودة العمل .

رغم الأثر الإيجابي الظاهري للتشغيل الذاتي إلا ان له مجموعة من المخاطر على جودة العمل ، فالعاملون لحسابهم يعانون غالبا من ضعف الأمن الوظيفي ، ضعف التأمين الصحي و تقلبات مقلقة في الدخل ، مما يجعل جزء كبير من العاملين لحسابهم يعجزون عن الادخار أو الاستثمار في تطوير مشاريعهم بسبب دخلهم المحدود[1]. كما أن هذه الوضعية تعرضهم لمخاطر الانسحاب من سوق العمل في حالة الأزمات.

2- أثر التشغيل الذاتي على العلاقات المهنية والاجتماعية

يحدث التشغيل الذاتي تحولات في طبيعة العلاقات المهنية والاجتماعية، فبدل العمل ضمن فرق و هيئات يعمل الفرد في استقلالية ، مما يخلق نوعا من العزلة المهنية. هذا التحول قد يؤثر على التماسك المهني ، ويقلص من فرص التعلم التعاوني أو بناء الشبكات , الملاحظ[2] ان الأشخاص العاملين لحسابهم في المناطق المعزولة يواجهون صعوبات في بناء علاقات عمل أو التفاعل مع زملاء ، مما يضعف قدرتهم على التوسع أو الحصول على دعم معرفي.

3- أثر التشغيل الذاتي على سياسات التشغيل العامة

مع بروز التشغيل الذاتي أضحت السياسات العمومية مدفوعة نحو التكيف مع هذا الشكل من العمل. فالحكومات بدأت في خلق برامج دعم للمقاولين الذاتيين ، تبسيط الاجراءات الإدارية و إدماجهم في أنظمة الحماية الاجتماعية وتحفيز التمويل المصغر، فقصور السياسات عن استيعاب تنوع أنماط[3] التشغيل الذاتي و الافتقار إلى مقاربة شمولية للقطاع تقلل فعاليته ، لان الأثر الحقيقي للتشغيل الذاتي على سوق العمل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إصلاحات عميقة في الإطار القانوني و المؤسسي ، حتى لا يتحول التشغيل الذاتي الى ملاذ اضطراري , فالتشغيل الذاتي ليس مجرد وسيلة لمحاربة البطالة ، بل يمكن أن يتحول إلى محفز للنمو والابتكار وتمكين الفئات الهشة، اذا توفرت الشروط التالية:

- دعم حكومي وتشريعي واضح؛
- تمويل سهل الوصول؛
- تكوين مستمر وفعال؛
- حماية اجتماعية عادلة؛
- إدماج رقمي وتقني حقيقي.

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, p 30 .
[2] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit, p322
[3] Ana Paula Marques, (2016) op-cit, p 100

في غياب هذه الشروط يتحول التشغيل الذاتي إلى مجرد ملاذ هش غير قادر على توفير الاستقرار المهني .

الفرع الثالث : سمات بعض التجارب الدولية في دعم التشغيل الذاتي .

تمثل التجارب الدولية في دعم التشغيل الذاتي مرجعية مهمة للاستفادة منها لتطوير السياسات المحلية ، خصوصا في الدول التي تسعى لتقليص البطالة وتحفيز ريادة الأعمال، لذلك نستعرض بشكل مختصر أبرز سمات هذه التجارب الدولية اعتمادا على مجموعة من الدراسات التي تناولت هذه التجارب .

اولا : التجربة البريطانية – دعم التكوين والتحفيز المالي

في المملكة المتحدة نفذت الحكومة منذ الثمانينات برامج لدعم العاطلين الراغبين في التشغيل الذاتي ، منها برنامج New Enterprise Allowance يربط هذا البرنامج بين التكوين والمرافقة المالية ، حيث يمنح المستفيدون مبلغا شهريا وتكوينا في إدارة الأعمال ، نسبة النجاح بين المشاركين كانت مرتبطة أساسا بجودة التكوين واستمرارية التوجيه. كما ساهم هذا البرنامج في خفض نسب البطالة بين كبار السن والعاطلين بعيدا عن سوق العمل. لكن يسجل ضعف في استهداف الفئات الشابة والنساء المهاجرات ، وهو ما جعل البرنامج يتسم بعدم الشمولية الاجتماعية[1].

ثانيا : التجربة الألمانية – الحوافز الضريبية والتأمين الذاتي

ألمانيا تبنت مقاربة مختلفة تقوم على تقليل العراقيل البيروقراطية عبر تبسيط تسجيل المشاريع الصغيرة ، وتقديم إعفاءات ضريبية مرحلية للمشتغلين لحسابهم ، كما وفرت الدولة إمكانية الانخراط الاختياري في نظام التأمين الاجتماعي , هذه المقاربة أدت إلى توسع التشغيل الذاتي في قطاعات كالمهن الحرة ، التكنولوجيا و الخدمات الحضرية [2]. وتعزى النتائج الإيجابية إلى استقرار الإطار القانوني وتحفيز البيئة الريادية. مع ذلك لوحظ أن الحوافز غير كافية لتشجيع الفئات ذات الدخل المنخفض التي لا تزال تعتبر تكاليف الاشتراك في الحماية الاجتماعية مرتفعة.

ثالثا : تجربة البرتغال – التشغيل الذاتي للخريجين الجدد

بعد الأزمة المالية أطلقت الحكومة برامج تمويل صغيرة و تكوينات قصيرة المدى في اطار تجربة دعم التشغيل الذاتي بين خريجي الجامعات في البرتغال , لكن نتائج التجربة أظهرت أن أغلب المشاركين في البرنامج لم يستمروا في نشاطهم لأكثر من ثلاث سنوات بسبب ضعف الدعم بعد الإطلاق و التنافسية العالية ونقص خبرات السوق ، وبالتالي فشلت التجربة في تحقيق أهدافها رغم نواياها الجيدة[3].

[1] UK Commission for Employment and Skills. (2011). Op-cit, pp 33- 35
[2] Evans, D. S., & Leighton, L. S. (1989). Op-cit, p525
[3] Ana Paula Marques, (2016) op-cit, p99-100 .

رابعا : تجارب الدول النامية – التمويل الصغير والدعم المجتمعي

في بلدان الجنوب مثل الهند وكينيا ، انتشرت برامج التمويل الأصغر وحاضنات المشاريع الصغيرة كوسيلة لدعم التشغيل الذاتي. وتظهر نتائج التجارب في بعض الدول أن النساء في المناطق الريفية استفدن من قروض صغيرة لتطوير مشاريع حرفية و زراعية ، نجاح هذه التحارب كان مرتبط بالدعم المجتمعي وتسهيلات البنية التحتية أكثر من الدعم المالي المباشر[1].

خامسا : الاقتصاد الرقمي والتشغيل الذاتي عبر المنصات .

من التجارب الدولية الحديثة التشغيل الذاتي عبر المنصات الرقمية مثل منصة *Upwork للعمل الحر عبر الإنترنت و منصة ** Uber لخدمات النقل التشاركي ، الذي انتشر في الولايات المتحدة و كندا و أوروبا، هذا النموذج مكن آلاف الأفراد من العمل الحر عن بعد ووفر دخلا مرنا خاصة في فترات الإغلاق خلال الجائحة . هذا الشكل من التشغيل يوفر فرصا واعدة لكنه يعاني من انعدام الحماية و ضعف التأطير القانوني و الاستغلال من طرف بعض المنصات[2].

المبحث الثاني: المقاول الذاتي كأحد اليات تجسيد التشغيل الذاتي .

بداية من سنة 2022 باشرت الجزائر تجسيد فكرة المقاول الذاتي على ارض الواقع من خلا ل :

- اصدار القانون **رقم 23–22 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022** الجريدة الرسمية رقم 85 لسنة 2022
- اصدار المرسوم التنفيذي 198–23 نموذج بطاقة المقاول الذاتي الصادر في 25 ماي 2023 الجريدة الرسمية رقم 37 لسنة 2023 .
- اصدار المرسوم التنفيذي 23–196 الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي االصادر في 25 ماي 2023 الجريدة الرسمية رقم 37 لسنة 2023 .

[1] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit, p6 .

* **نموذج أب وورك** : (كمنصة الكترونية للعمل الحر) يمثّل تحول في سوق العمل الحر التقليدي إلى فضاء رقمي عالمي ، من خلال منصة واحدة يمكن للشركات في دولة ما توظيف مستقلين حتى من دول اخرى . هذا النموذج يوفر مرونة وتقليل للتكاليف على الشركات التي لا تحتاج لتعيين موظفين بدوام كامل لكل مهمة ،كما يمنح المستقلين فرصا عالمية للعمل وكسب الدخل عن بعد.

** **نموذج أوبر** : يمثل ثورة في قطاع النقل من خلال استغلال التقنية (منصة إلكترونية) لربط السائقين و الركاب , مع إبقاء السائقين كمتعاقدين مستقلين مسؤولين عن مركباتهم وتكاليف التشغيل ، بينما تستفيد أوبر من العمولة على كل رحلة دون تحمل تكاليف تشغيل أسطول سيارات بنفسها .توسعت أوبر في نموذج عملها لتشمل خدمات أخرى بجانب نقل الأفراد مثل خدمة توصيل الطعام وخدمات الشحن .

[2] Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. (2012) op-cit,p 322 .

المطلب الأول : المقاول الذاتي .

المقاول(Entrepreneur) يعتبر المحور الذي يدور حوله كل ما يتعلق بالمقاولة باعتباره المؤسس والمنظم والمسير والمبتكر والمحافظ على استمراريتها ، فهو كما يقول جوزيف شومبيتر السبب التغييري الباطني في النظام الرأسمالي، لإنه المحور الذي يدور حوله كل شيء ، ويضيف بأن الذي يدفع المقاول ليس المال وإنما الابتهاج والحلم بخلق إمبراطورية ، فالمقاول عنده هو بطل العملية الرأسمالية ومبدع تطوراتها المتغيرة[1].المقاول الذاتي هو جزء من هذا المفهوم الواسع للمقاول مع بعض الفوارق التي سنبينها لاحقا (سقف رقم الاعمال – مجالات النشاط – الامتيازات والتسهيلات ...) .

الفرع الاول : المقاول الذاتي و علاقته بالتشغيل الذاتي .

قبل تحديد العلاقة بين المقاول الذاتي والتشغيل الذاتي ينبغي التعريف بالمقاول الذاتي كعنصر ضمن منظومة متكاملة و تمييزه عن المقاول الكلاسيكي .

اولا : تعريف المقاول الذاتي .

المقاول الذاتي هو صيغة قانونية واقتصادية تمنح الفرد الحق في ممارسة نشاط اقتصادي لحسابه الخاص ، بشكل مبسط من الناحية الإدارية والضريبية ، دون الحاجة إلى إنشاء شركة بالمعنى التقليدي.

في الفكر الاقتصادي ينظر إلى المقاول الذاتي باعتباره أحد أهم آليات تحفيز روح المبادرة الفردية ، وإدماج الأنشطة غير الرسمية ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة. هذه الصيغة جاءت استجابة لحاجة السوق إلى أدوات مرنة تسمح للأفراد بإطلاق مشاريعهم الصغيرة بأقل التكاليف الإدارية والمالية ، وفي نفس الوقت تمكن الدولة من توسيع قاعدتها الضريبية وتحديث آليات الرقابة الاقتصادية.

من الناحية القانونية يعتبر المقاول الذاتي شخص طبيعي يزاول نشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي لحسابه الخاص، مع خضوعه لنظام ضريبي مبسط وإجراءات تسجيل مختصرة وشروط أقل تعقيدا مقارنة بالمقاول التقليدي أو الشركة التجارية. هذا النظام القانوني يهدف إلى التوفيق بين مصلحتين أساسيتين: الأولى هي حماية حقوق المقاول وضمان استفادته من الامتيازات والثانية هي حماية السوق والمستهلك عبر ضبط النشاط ضمن إطار قانوني واضح.

[1] عادل العمراوي ، التشغيل الذاتي للشباب المغربي : أي برامج للإدماج السوسيو - اقتصادي ؟ ، المجلة المغربية للفكر المعاصر ، العدد 2 يونيو 2018 ، ص 09

من هنا تظهر أهمية إنشاء نظام المقاول الذاتي والتي تتجلى بالخصوص في تشجيع فئة الشباب الراغبين في إنشاء مقاولة بطريقة بسيطة ووفق إجراءات ومساطر سهلة لتأطير نشاطهم ومواكبتهم ومنحهم صفة قانونية داخل منظومة المقاولات[1] . كما أن اكتساب صفة قانونية لنشاطاتهم يسهل عليهم التعامل مع المؤسسات المالية ، والمشاركة في المناقصات الصغيرة ، والتوسع مستقبلا إلى شركات أكبر.فالمقاول الذاتي في الجزائر ليس ملزم بالقيد في السجل التجاري[2] او بالحصول على الرقم التعريفي الاحصائي (NIS) لمزاولة نشاطه بل يحتاج فقط الى الرقم التعريفي الضريبي[3] .

فالمقاول الذاتي هو كل شخص طبيعي يمارس بصفة فردية نشاط مربح بندرج ضمن قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي[4] ولا يتعدى رقم اعماله خمسة ملايين دينار[5] .

من الناحية النظرية يمكن القول إن المقاول الذاتي هو نقطة التقاء بين مفاهيم ريادة الأعمال التقليدية وريادة الأعمال المصغرة ، حيث يبنى على مبدأ المبادرة الفردية ، لكن مع دعم مؤسسي يخفف من الأعباء القانونية والمالية. لقد أظهرت تجارب عدة دول مثل فرنسا وكندا أن نظام المقاول الذاتي يعتبر مدخل فعّال لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المنظم ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز النشاطات الفردية الصغيرة.

لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية هذه المقاولات في النهوض بالتشغيل ومحاربة أزمة البطالة واستغلال الموارد المحلية[6]، حتى تؤدي دورها التنموي وذلك اعتبارا لخصائصها ومزاياها التي تحول الأفراد من بطالين متلقين للدعم الاجتماعي إلى مساهمين في الاقتصاد الوطني. وفي الجزائر فإن تطبيق هذا النظام كان يتطلب تشريعات واضحة ، وبنية مؤسساتية قادرة على المرافقة والمتابعة. لان المقاول الذاتي يمكن أن يشكل أحد ركائز الاستراتيجية الوطنية لتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات ، خاصة في مجالات الخدمات، الحرف، والصناعات الإبداعية.

ثانيا : الفرق بين المقاول الذاتي والمقاول الكلاسيكي

الفرق بين المقاول الذاتي والمقاول الكلاسيكي يتركز أساسا في البنية التشريعية و الإطار الضريبي والالتزامات الإدارية. فالمقاول الكلاسيكي عادة ما يعمل ضمن إطار مؤسسة فردية أو شركة ذات شخصية معنوية مستقلة ، وهذا

[1] حسناء ميمون ، المقاول الذاتي : دراسة وفق احكام القانون 13-114 ، مجلة اين خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، العدد 2 نوفمبر 2021 ، ص 207

[2] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ، إعلان رقم :2024/01 المؤرخ في 31 مارس 2024 .

[3] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ، إعلان رقم :2024/133 المؤرخ في 01 اكتوبر 2024 .

[4] المادة 02 من القانون رقم 23-22 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي ، الجريدة الرسمية رقم 85 لسنة 2022

[5] المادة 51 من قانون المالية لسنة 2023 ، الجريدة الرسمية رقم 89 لسنة 2022 ، ص20 .

[6] عادل العمراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 07 .

يفرض عليه الالتزام بسلسلة طويلة من الإجراءات الإدارية ، مثل التسجيل في السجل التجاري ، مسك دفاتر محاسبية معتمدة ، الخضوع لرقابة جبائية أكثر تعقيدا، والالتزام بالتأمينات الاجتماعية وفق صيغ محددة. في المقابل فإن المقاول الذاتي يتمتع بإطار قانوني مبسط يهدف إلى تسهيل دخوله إلى النشاط الاقتصادي ، حيث يقتصر تسجيله على إجراءات بسيطة ، وغالبا عبر منصات إلكترونية أو مكاتب مخصصة ، دون الحاجة إلى تأسيس كيان تجاري معقد ، فالمقاول الذاتي في الجزائر ليس ملزم بالقيد في السجل التجاري[1] او بالحصول على الرقم التعريفي الاحصائي (NIS) لمزاولة نشاطه بل يحتاج فقط الى الرقم التعريفي الضريبي[2] .

من الناحية الضريبية يخضع المقاول الكلاسيكي إلى ضرائب متعددة مثل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ، و الرسم على القيمة المضافة ، ورسوم أخرى مرتبطة بنوع النشاط وحجم التعاملات. بينما يعامل المقاول الذاتي بنظام ضريبي مخفف غالبا عبارة عن ضريبة موحدة ومخفضة ، تحسب على أساس رقم الأعمال مع إعفائه من بعض الرسوم والالتزامات التي تفرض على المؤسسات الكبرى.

من حيث رأس المال المقاول الكلاسيكي يحتاج غالبا إلى رأس مال تأسيسي معتبر و تكاليف تشغيل مرتفعة بالإضافة إلى التزامات تجاه الموظفين و الإيجارات والبنية التحتية . بينما المقاول الذاتي يمكنه مباشرة نشاطه بأقل الموارد المالية وغالبا من منزله أو ورشة صغيرة ، مع إمكانية العمل بمفرده أو الاستعانة بيد عاملة محدودة حسب الحاجة.

كذلك يختلفان من حيث القدرة على التوسع ، فالمقاول الكلاسيكي لديه حرية أكبر في التعاقدات و المشاريع الكبرى ، لكنه يتحمل كذلك مخاطر أكبر ، في حين أن المقاول الذاتي يظل محصورا في سقف معين من رقم الأعمال و في حال تجاوزه ، يكون مطالبا بالانتقال إلى نظام قانوني آخر ، مما يتيح له التوسع التدريجي.

من حيث الالتزامات قانونية يخضع المقاول الكلاسيكي إلى تشريعات أكثر صرامة فيما يخص التوظيف ، الأجور ، و الحماية الاجتماعية ، بينما يمنح نظام المقاول الذاتي مرونة أكبر في اختيار شكل التعاون مع الغير ، مما يقلل من التعقيدات القانونية.

من الناحية العملية يعتبر المقاول الذاتي نقطة انطلاق مناسبة لرواد الأعمال الجدد أو الذين لا يملكون موارد مالية كبيرة ، بينما المقاول الكلاسيكي غالبا ما يكون خيارا لأصحاب المشاريع التي تستهدف أسواقا أكبر وتتطلب استثمارات أعلى. هذا التمايز يجعل من الضروري أن يختار الشخص الإطار القانوني الذي يتوافق مع طبيعة نشاطه و قدراته المالية و أهدافه المستقبلية ، و الجدول الموالي يبين بعض اوجه الفرق بين المقاول الذاتي و المقاول الكلاسيكي .

[1] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ، إعلان رقم :2024/01 المؤرخ في 31 مارس 2024 .

[2] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ، إعلان رقم :2024/133 المؤرخ في 01 اكتوبر 2024 .

الجدول رقم (02-03) : المقاول الذاتي والمقاول الكلاسيكي .

	المقاول الذاتي	المقاول الكلاسيكي
التعريف القانوني	نظام مبسط: ضرائب ورسوم مخففة ، غالبا وفق ضريبة جزافية مبسطة.(IFU)	شخص طبيعي أو معنوي (شركة فردية أو ذات مسؤولية محدودة/شركة أشخاص/شركة أسهم) يخضع للقانون التجاري ويقيّد في السجل التجاري.
الإطار القانوني	لا يلزم بتوظيف عمال ، النشاط قائم على الفرد أساسا.	القانون التجاري الجزائري + المراسيم المنظمة للاستثمار والتجارة.
الهوية القانونية	مسجل في الضمان الاجتماعي كمستقل بإجراءات مبسطة.	مستخرج من السجل التجاري + النظام الأساسي للشركة (إن وُجد)
الشخصية الاعتبارية	إمكانية الاستفادة من آليات الدعم الموجهة للمقاول الذاتي (قروض مصغرة، برامج دعم الدولة)	يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة (الشركة كيان مستقل عن الشركاء/المسيرين)
التكلفة والرسوم	غير محدودة : المقاول الذاتي مسئول عن ديون نشاطه بأمواله الخاصة.	تكاليف مرتفعة نسبيا (إجراءات التسجيل، رأس مال أدنى ، تكاليف الموثق والمحكمة.)
النشاطات المسموح بها	موجه أساسًا للأنشطة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بإجراءات مرنة.	جميع الأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية المسموح بها.
النظام الجبائي	نظام مبسط: ضرائب ورسوم مخففة، غالبا وفق ضريبة جزافية مبسطة.(IFU)	خاضع للنظام الجبائي العام (ضريبة أرباح الشركات، TVA، الضرائب المحلية.)
التوسّع والتطور	موجه أساسا للأنشطة الصغيرة والمتوسطة الحجم ، بإجراءات مرنة.وعند التوسع ينتقل الى صيغة اخرى .	موجه للأنشطة التجارية الكبيرة والمتوسطة، بإجراءات أكثر تعقيدا وتنظيما.
المسؤولية	غير محدودة: المقاول الذاتي مسؤول عن ديون نشاطه بأمواله الخاصة.	تختلف حسب الشكل القانوني: في المؤسسات الفردية المسؤولية غير محدودة، في الشركات ذات المسؤولية المحدودة المسؤولية محدودة برأسمال الشركة.
الوصول للتمويل	امتيازات: -قروض مصغرة عبر أجهزة مثل .ANGEM -- إمكانية الاستفادة من تمويل بدون فوائد أو بفوائد منخفضة.- برامج دعم حكومية (منح تجهيز أو تكوين.)	تمويل مصرفي تقليدي بشروط صارمة (ضمانات عقارية، مداخيل ثابتة)
المرافقة والدعم	امتيازات: - مرافقة تكوين من طرف الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي. - تسهيلات في الصفقات العمومية (إعطاء الأولوية في بعض المناقصات الصغيرة). - مرافقة في الرقمنة والتسويق.	لا توجد مرافقة مباشرة المقاول يتحمل كامل المسؤولية في التكوين والتسويق.
سقف رقم الأعمال	لا يتجاوز 5,000,000 دج/سنة، قابل للرفع بعد 3 سنوات	لا سقف محدد، محدود بقدرة الشركة ونشاطها
المحاسبة	محاسبة مبسطة مسجلة محليًا وموثقة	محاسبة قانونية كاملة مع دفاتر ومراجعة مالية خاضعة للتشريع

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة في المبحث .

ثالثا : علاقة المقاول الذاتي بالتشغيل الذاتي .

يمثل مفهوم المقاول الذاتي (Auto-entrepreneur) تطورا مؤسسيا لمفهوم التشغيل الذاتي، حيث تسعى الدول من خلاله إلى تنظيم وتشجيع العمل الحر ضمن إطار قانوني مبسط و مشجع. في هذا الاطار لا يعتبر المقاول الذاتي مجرد مشتغل لحسابه ، بل فاعل اقتصادي معترف به قانونيا ، يستفيد من نظام جبائي واجتماعي خاص.

يمكن فهم العلاقة بين التشغيل الذاتي والمقاولة الذاتية عبر المحاور التالية:

1 / من التشغيل الذاتي إلى المقاولة الذاتية.

التشغيل الذاتي يمثل المفهوم العام الذي يشير إلى كل من يشتغل لحسابه، سواء في إطار رسمي أو غير رسمي، بينما المقاول الذاتي هو صيغة قانونية مؤسسة لهذا النشاط. بمعنى آخر كل مقاول ذاتي هو مشتغل ذاتي لكن ليس كل مشتغل ذاتي مقاولا ذاتيا. فتقنين التشغيل الذاتي ضمن إطار المقاولة الذاتية يساعد على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم ، مما يعزز المصداقية ويسهل الحصول على تمويلات ودعم مؤسساتي[1] .

2 / مميزات نظام المقاول الذاتي.

تتيح صفة المقاول الذاتي مجموعة من الامتيازات التي لا تتوفر للمشتغل الذاتي غير النظامي منها:

- التسجيل المجاني والبسيط؛
- نظام ضريبي مخفف؛
- إمكانية الفوترة القانونية؛
- الولوج إلى الصفقات الصغيرة؛
- الانخراط في الحماية الاجتماعية.

الشباب يقبلون على هذا النظام حينما تكون الإجراءات مبسطة و المردودية واضحة[2] .

3/ مساهمة نظام المقاولة الذاتية في تكريس التشغيل الذاتي.

يساهم نظام المقاولة الذاتية في تغيير النظرة الاجتماعية للتشغيل الذاتي، حيث يتحول من نشاط هامشي أو اضطراري إلى وضع قانوني معترف به، مما يعيد الاعتبار للعمل الحر ويشجع عليه. كما أن هذا النظام يسهل الانتقال

[1] Meager et al. (2011) p 24

[2] [2] Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). Op-cit, p 6

التدريجي نحو مقاولة أكبر، عبر نمو النشاط و توسيع قاعدة الزبائن واستقطاب الشركاء. بهذا المعنى المقاولة الذاتية ليست فقط صيغة قانونية بل مسار تطوري في ريادة الأعمال.

4/ التحديات المرتبطة بالمقاول الذاتي.

رغم المزايا إلا أن نظام المقاولة الذاتية يواجه عدة صعوبات:

- ضعف التكوين الإداري والتقني للمسجلين؛
- غموض العلاقة بين المقاول الذاتي والمتعاملين (أجير/ مزود) قد تحول المقاول الذاتي إلى آلية لتفادي التوظيف النظامي من قبل بعض المؤسسات ، مما يكرس الهشاشة في سوق العمل بدل محاربتها [1]؛
- محدودية سقف المداخيل المسموح به؛
- ضعف الحماية في حالات النزاع أو التوقف .

العلاقة بين التشغيل الذاتي والمقاول الذاتي هي علاقة تكامل وتنظيم. فالمقاول الذاتي هو الصيغة القانونية الناضجة للتشغيل الذاتي ، ويمكن أن يشكل جسر نحو الريادة والمقاولة المستدامة. لكن نجاحه يظل مرهونا بتأطير جيد و مرافقة مالية و تكوين مستمر.

الفرع الثاني : أهم مزايا نظام المقاول الذاتي في الجزائر .

حرص المشرع الجزائري على جعل نظام المقاول الذاتي جاذبا عبر مجموعة من الامتيازات و التحفيزات لفائدة المسجلين فيه مقارنة بالإجراءات التقليدية لتأسيس المؤسسات و من أبرز هذه المزايا:

اولا : الامتيازات الضريبية.

يخضع المقاول الذاتي لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بمعدل مخفض بشكل استثنائي .فبعد أن كان المعدل المحدد مبدئيًا 5% من رقم الأعمال السنوي حسب قانون المالية2023 ، جاء قانون المالية 2024 ليخفضه إلى[2] 0,5% فقط من رقم الأعمال على ان لا يتجاوز رقم أعمال المقاول الذاتي خمسة ملايين دينار جزائري [3].هذا التخفيض الكبير في العبء الضريبي يجعل المساهمة الجبائية للمقاول الذاتي رمزية ، مما يشجّع العاملين في القطاع غير الرسمي على التسجيل

[1] Ana Paula Marques, (2016) op-cit,p100

[2] المادة 18 من قانون المالية لسنة 2024 ، العدد 86 الجريدة الرسمية لسنة 2023 ، ص 12

[3] المادة 51 من قانون المالية لسنة 2023 ، العدد 89 الجريدة الرسمية لسنة 2022 ، ص 20

طوعا في السجل الرسمي للاستفادة من هذا المعدل الضريبي المنخفض , وقد تم تخفيض الحد الادنى للضريبة الجزافية الواجبة على المقاول الذاتي الى عشرة ألاف دينار جزائري [1] بدل ثلاثين الف دينار لباقي المكلفين .

ثانيا :التسهيلات الإدارية.

يعفى المقاول الذاتي من إلزامية التسجيل في السجل التجاري ومن شرط امتلاك محل تجاري لممارسة نشاطه .لا يطالب المقاول الذاتي بقيد نفسه كتاجر ولا باكتتاب سجل تجاري لشركته الفردية [2]، مما يخفف كثيرًا من التعقيدات البيروقراطية التي عادة ما ترافق تأسيس المؤسسات .كذلك بإمكانه مزاولة نشاطه من مقر سكنه الشخصي أو أي فضاء عمل مشترك دون الحاجة إلى مقر تجاري مستقل مع حماية المسكن الشخصي من الحجز بسبب ديون ناشئة عن نشاط المقاول الذاتي.

ثالثا : حساب بنكي تجاري مبسط.

رغم الإعفاء من السجل التجاري ، أتاح القانون للمقاول الذاتي فتح حساب بنكي خاص بالنشاط التجاري للاستفادة من الخدمات المالية .وقد أصدر بنك الجزائر تعليمات لتسهيل إجراءات فتح هذه الحسابات للمقاولين الذاتيين بحيث يطلب [3] :

- نسخة من بطاقة المقاول الذاتي؛
- نسخة من وثيقة الهوية ؛
- شهادة إقامة.

وهكذا يستطيع المقاول الذاتي تحصيل إيراداته والتصرف فيها عبر القنوات البنكية الرسمية بسهولة، بل واسترجاع عائدات صادرات الخدمات بالعملة الصعبة بنسبة[4] 100 %

رابعا : الاشتراك في الضمان الاجتماعي.

يخضع المنتسبون للنظام للضمان الاجتماعي لفئة غير الأجراء عبر (CASNOS). يتمتع المقاول الذاتي بنظام اشتراك مبسّط في الضمان الاجتماعي مع تخفيضات معتبرة ، حيث يدفع اشتراك سنوي محدود جد يعادل

[1] المادة 29 من قانون المالية لسنة 2025 ، العدد 84 الجريدة الرسمية لسنة 2024 ، ص 11.

[2] مذكرة بنك الجزائر للبنوك رقم 01 م ع ق ت م /2024 المؤرخة في 30 جانفي 2024 .

[3] مذكرة بنك الجزائر للبنوك رقم 01 م ع ق ت م /2024 المؤرخة في 30 جانفي 2024.

[4] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ، إعلان رقم :2024/01 المؤرخ في 31 مارس 2024 .

الدخل الأدنى المضمون. وبالتالي حصوله على التأمين الصحي والتقاعد وبهذا يجمع المقاول الذاتي بين مزايا العامل المستقل ومنافع الحماية الاجتماعية التي يتمتع بها العمال في الاقتصاد الرسمي.

خامسا : مرونة الانتقال إلى وضعية أخرى.

إذا توسع نشاط المقاول الذاتي وارتفع رقم أعماله فوق السقف المحدد بشكل مستمر، يمكنه الانتقال إلى الوضع القانوني للتاجر العادي وتأسيس مؤسسة تجارية مسجلة .نص القانون أنه في حالة تجاوز رقم الأعمال السنوي المحدد لمدة ثلاث سنوات متتالية يتوجب على المعني التسجيل في السجل التجاري لمواصلة نشاطه بشكل نظامي.

سادسا : الاستيراد المصغر للمقاول الذاتي .

يقصد بالاستيراد المصغر [1]: العمليات المنجزة بصفة فردية من طرف الأشخاص الطبيعيين خلال تنقلاتهم إلى الخارج بغرض الاستيراد لأجل البيع على الحالة لكميات محددة من السلع لا تتجاوز قيمتها 1800000 دينار جزائري ، هذا المبلغ لا يتضمن مبلغ المنحة السياحية السنوية , في حدود تنقلين اثنين في الشهر .

صدور النص القانوني الخاص بنشاط الاستراد المصغر في الجزائر يمكن أصحاب بطاقات المقاول الذاتي من استيراد كميات صغيرة من السلع بغرض إعادة بيعها ، وفق ضوابط محددة دون اشتراط السجل التجاري أو رخص الاستيراد المسبقة وهي بمثابة التقنين لنشاط غير رسمي شائع .(تجار الشنطة) الذين اعتادوا إدخال سلع محدودة من الخارج بطرق غير رسمية، لتوفر لهم إطار قانوني مبسط يضمن شفافية النشاط ومساهمة ضريبية مخفضة حقوق جمركية[2] 5% فقط مع نظام ضريبي خاص بذلك ، يتضح أن سياسة دعم المقاول الذاتي في الجزائر أخذت منحى تصاعديًا خاصة فيما يتعلق بتوسيعه لتشمل مجالات جديدة بحلول 2025 بهدف استقطاب المزيد من رواد الأعمال الفرديين واحتواء مختلف أنشطتهم في الاقتصاد الرسمي.

الفرع الثالث: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمقاول الذاتي.

المقاول الذاتي كآلية من آليات السياسات الاقتصادية العمومية يحقق مجموعة من الاهداف ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي .

[1] المادة 02 من االمرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025 ، يحدد شروط و كيفيات ممارسة نشاط الاستراد المصغر من طرف المقاول الذاتي ، الجريدة الرسمية ، العدد 40 لسنة 2025 ، ص 7 .

[2] المادة 04 من االمرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025 ، يحدد شروط و كيفيات ممارسة نشاط الاستراد المصغر من طرف المقاول الذاتي ، الجريدة الرسمية ، العدد 40 لسنة 2025 ، ص 7 .

اولا : دوره في خلق مناصب شغل .

يلعب المقاول الذاتي دور مهم في خلق مناصب الشغل خاصة في الدول التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة وفائض في اليد العاملة غير المستغلة. فالنظام المبسط الذي يتيحه المقاول الذاتي يسمح للأفراد بإطلاق مشاريع صغيرة بسرعة ، دون المرور عبر التعقيدات البيروقراطية التي قد تثني الكثيرين عن بدء نشاط اقتصادي. هذا الانفتاح على العمل الحر يتيح للشباب ، خصوصا حديثي التخرج أو الذين لا يملكون خبرة طويلة فرصة لاكتساب المهارات و الخبرة الميدانية مع تحقيق دخل مادي مستقر نسبيا.

يساهم انتشار نظام المقاول الذاتي في امتصاص جزء من البطالة من خلال تحويل الباحثين عن العمل إلى رواد أعمال صغار. هذا التحول لا يقتصر على توفير فرصة للشخص نفسه بل يمكن أن يمتد إلى خلق فرص عمل إضافية عند الحاجة او عند التوسع مما يوسع دائرة التشغيل.

يخفف المقاول الذاتي من الضغط على الدولة في ما يتعلق ببرامج الدعم الاجتماعي و منح البطالة ، حيث يتحول الأفراد من مستهلكين للموارد العمومية إلى مساهمين في الاقتصاد من خلال دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية ، حتى وإن كانت بمعدلات منخفضة. هذه العملية تخلق دورة اقتصادية إيجابية ترفع من الطلب المحلي وتحرك قطاعات أخرى مرتبطة بالنشاطات المستقلة.كما يشكل المقاول الذاتي أداة فعالة ليس فقط لخلق مناصب الشغل بل أيضا لإرساء ثقافة العمل الحر والاستقلالية الاقتصادية .

تجدر الإشارة إلى أن أثر المقاول الذاتي على التشغيل يتضاعف في المناطق الريفية أو النائية ، حيث قد تكون البدائل الاقتصادية محدودة . في مثل هذه البيئات يمكن لنشاط بسيط كمشروع زراعي صغير أو خدمة محلية أن يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة و يحد من الهجرة الداخلية .

ثانيا : إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المنظم .

إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المنظم يعتبر أحد الأهداف الاستراتيجية للدولة وصيغة المقاول الذاتي توفر الاطار القانوني لتحقيق ذلك ، فالقطاع غير الرسمي الذي يشمل أنشطة اقتصادية غير مصرح بها يشكل معضلة في البنية الاقتصادية للجزائر كما هو الحال في العديد من الدول النامية.

من خلال تقديم إطار قانوني مبسط وضرائب منخفضة يشجع نظام المقاول الذاتي العاملين في القطاع غير الرسمي على تسجيل أنشطتهم. و هو ما يمنحهم مزايا هامة مثل إصدار فواتير رسمية ، التعامل مع المؤسسات الحكومية و الخاصة والحصول على تمويلات بنكية أو دعم حكومي ، وبذلك تتحول الأنشطة التي كانت خارج الإطار الرسمي إلى أنشطة منظمة تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتخضع للقوانين.

صيغة المقاول الذاتي توفر للعامل الحماية القانونية في تعاملاته كما تفتح له فرصة الاستفادة من برامج التكوين والتطوير المهني و التمويل و المرافقة التي تقدمها الدولة عن طريق الهياكل المستحدثة.

المطلب الثاني : بطاقة المقاول الذاتي في الجزائر

تحوز بطاقة المقاول الذاتي على قوة قانونية لمزاولة النشاط ، فهي وثيقة تعريفية رسمية تمنح لصاحبها صفة مقاول ذاتي معترف بها قانونيا على أن يسلم للمقاول الذاتي بطاقة خاصة تحمل رقم تسجيل وطني وحيد ، تصدرها الجهة(الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي) المكلفة بإدارة السجل الوطني للمقاول الذاتي .وقد حددت الحكومة نموذج موحد لهذه البطاقة عبر مرسوم تنفيذي لضمان توحيد محتواها على المستوى الوطني كما يبينه النموذج الموحد الوارد في الجريدة الرسمية .

الشكل رقم (02–01) : نموذج موحد لبطاقة المقاول الذاتي .

المصدر : الجريدة الرسمية , العدد 37 لسنة 2023 , ص 13

الفرع الأول : مضمون البطاقة وأهميتها .

تحمل بطاقة المقاول الذاتي مجموعة من البيانات الشخصية و المهنية لحاملها ، تجعل منها بطاقة هوية مهنية معترف بها .حيث تتضمن البطاقة : الاسم واللقب لصاحبها ، رقم التعريف الوطني ، رقم التسجيل الوطني الفريد للمقاول الذاتي ، نوع النشاط الاقتصادي الممارس ضمن القائمة المؤهلة ، تاريخ إصدار البطاقة وتاريخ انتهاء صلاحيتها.

بطاقة المقاول الذاتي هي من ناحية إثبات رسمي لوضعية حاملها كعامل مستقل يخضع لنظام المقاول الذاتي ويحظى بالمزايا المرتبطة به ، ومن ناحية أخرى هي أداة تعامل تسمح للمقاول الذاتي بالولوج إلى الخدمات والتسهيلات التي أقرتها الدولة . فالبطاقة تعتبر بديلا عن مستخرج السجل التجاري عند فتح حساب بنكي تجاري أو عند التعامل مع الإدارات والهيئات المختلفة ، كما أكدعلى ذلك بيان للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي مبرزا أن البنك المركزي وجه البنوك إلى الاكتفاء[1] ببطاقة المقاول الذاتي مع وثائق الهوية والإقامة لفتح حساب لفائدة المقاول الذاتي . كما تستخدم البطاقة لإثبات الوضعية

[1] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ، المديرية العامة ، اعلان رقم 2024/01 المؤرخ في 31 مارس 2024

الضريبية التفضيلية لحاملها (إخضاع نشاطه لمعدل ضريبي تفضيلي 0.5 %)، وإثبات انخراطه في الضمان الاجتماعي لدى الصندوق الوطني الضمان الاجتماعي لغير الاجراء.

الفرع الثاني : شروط الحصول على البطاقة .

يخضع الحصول على بطاقة المقاول الذاتي لإجراءات مبسطة مقارنة بالمسار التقليدي ، إلا أنه مرتبط باستيفاء شروط قانونية أساسية حددها التشريع ، فبحسب المادة 3 من القانون 23-22 واللوائح التنفيذية له، يشترط للتسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي ما يأتي:

اولا : السن القانوني.

يجب أن يكون طالب البطاقة قد بلغ السن القانوني للعمل 16 سنة على الأقل.

ثانيا : شرط الإقامة في الجزائر.

يشترط أن يكون المتقدم جزائري الجنسية و مقيما في الجزائر ، كما يمكن أيضا للأجنبي المقيم قانونيا في الجزائر الاستفادة شريطة الامتثال للتشريعات ذات الصلة [1].هذا يعني أن النظام ليس حكرا على المواطنين فقط بل متاح للمقيمين الأجانب بصفة شرعية ، مما يفتح المجال أمام رواد أعمال أجانب للاستثمار الفردي في اطار صيغة المقاول الذاتي.

ثالثا : النشاط المؤهل.

يشترط أن يمارس نشاطا مدرجا ضمن قائمة النشاطات المؤهلة لنظام المقاول الذاتي. وقد حددت اللوائح قائمة مفصلة لهذه النشاطات تشمل عشرات المهن و التخصصات الفرعية موزعة على سبعة[2] ميادين رئيسية تغطي مجموعة من القطاعات الاقتصادية ، هذه المجالات السبعة حددها المرسوم التنفيذي رقم 197-23 لسنة 2023 ، و هي على النحو التالي:

1- **الإستشارة والخبرة والتكوين** :وتشمل خدمات الاستشارات المهنية والخدمات الخبراتية والتدريب في مختلف التخصصات ، في حين تمثل النشاطات الخاصة بالاستشارات نسبة 14%[3] من مجموع المقاولين الذاتين و المقدر عددهم ب 10000مقاول ذاتي خلال السداسي الأول (خلال فترة ستة اشهر) من سنة 2024.

[1] المادة 03 من القانون رقم 22-23 .

[2] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 23-197.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية ، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة . ، مؤتمر صحفي في ختام اليوم الإعلامي حول المقاول الذاتي 24 05 2024 www.aps.dz

2- **الخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة** :وتشمل تطوير البرمجيات وتقديم الحلول الرقمية وخدمات التكنولوجيا وما يتصل بها.تظهر إحصائيات السداسي الأول (خلال فترة ستة اشهر) من سنة 2024 أن الخدمات المتعلقة بالرقمنة تمثل 44% [1]من مجموع المقاولين الذاتين والمقدر عددهم ب 10000مقاول ذاتي .

3- **الخدمات الموجهة للأشخاص** :وتشمل مجموعة خدمات شخصية للأفراد لتحسين معيشتهم ورفاهيتهم كالرعاية المنزلية والتدريب الشخصي وغيرها.

4- **الخدمات المنزلية** :أي الخدمات العملية والمهنية التي تُقدّم في المنازل لتسهيل الحياة اليومية) مثل الصيانة المنزلية، التنظيف، رعاية الأطفال....

5- **خدمات الترفيه والتسلية** :وتشمل تنظيم الفعاليات الترفيهية والنشاطات الرياضية والسياحية وغيرها من خدمات الترفيه.

6- **الخدمات الموجهة للمؤسسات** :تضم مختلف الخدمات المساندة للأعمال والمؤسسات) كالخدمات المحاسبية والإدارية والتسويقية للشركات.(

7- **الخدمات الثقافية والاتصالية والسمعية البصرية** :وتشمل الإنتاج الفني و الإعلامي وخدمات الاتصال وصناعة المحتوى الإبداعي والسمعي البصري ، تشير وزارة اقتصاد المعرفة الى انه خلال خلال فترة ستة اشهر الاولى من سنة 2024 بلغت نسبة المقاولين الذاتيين في مجال النشاطات الثقافية والإعلامية 13% [2]من مجموع المقاولين الذاتين والمقدر عددهم ب 10000مقاول ذاتي .

هذه المجالات الواسعة التي تندرج تحتها أكثر من 1300 نشاط تفصيلي[3] محدد برموز خاصة في التصنيف الوطني توفر الفرصة لغالبية أصحاب المهن الحرة غير المنظمة للاندماج تحت مظلة المقاول الذاتي، وتلزم النصوص التنظيمية كل من يرغب بالتسجيل بأن يختار نشاطه ضمن هذه القائمة حصرا ،كما يسمح للمقاول الذاتي بممارسة نشاط واحد أو عدة نشاطات معا من الأنشطة المؤهلة طالما أنه يستوفي الشروط الأخرى.

[1] نفس المرجع السابق .

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ، مؤتمر صحفي في ختام اليوم الإعلامي حول المقاول الذاتي 24 05 2024 www.aps.dz

[3] نفس المرجع السابق .

الفرع الثالث : إجراءات الحصول على البطاقة .

يتم طلب بطاقة المقاول الذاتي إلكترونيا عبر منصة التسجيل الوطنية التابعة للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي[1] ، فبعد التأكد من توفر الشروط المذكورة ، يقوم الشخص بإنشاء حساب على بوابة المقاول الذاتي وإدخال بياناته وتحميل الوثائق المطلوبة (وثيقة الهوية ، شهادة إقامة ، إلخ) ، ثم يحدد النشاط الذي يرغب بممارسته من القائمة، بعدها تقوم المنصة بتسجيل الطلب ومراجعته إلكترونيا، وبفضل هذه الإجراءات الرقمية ، أصبح متوسط مدة معالجة الطلب لا يتجاوز 12 إلى 24 ساعة فقط[2] حسب إحصائيات الوكالة ، ما يعني أن إصدار البطاقة أصبح سريعا عادة خلال يوم عمل واحد ويتم إشعار المقبولين برسالة نصية أو إلكترونية لاستلام بطاقاتهم .

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في الجزائر

نص قانون المقاول الذاتي لعام 2022 على إنشاء هيئة مختصة لتسيير هذا النظام ومرافقة تطبيقه، وبموجبه أنشئت الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (ANAE)[3] . تعد الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، وضعت تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، ويقع على عاتقها تنفيذ سياسة المقاول الذاتي على أرض الواقع.

الفرع الأول : موقع الوكالة في نظام المقاولة الذاتية .

المهمة الرئيسية التي انشات من اجلها مؤسسة الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي هي مسك السجل الوطني للمقاول الذاتي ومتابعة ومراقبة نشاطات المقاولين الذاتيين [4] باعتبارها الجهة المسؤولة عن:

- تسجيل وقيد طلبات الاستفادة من صيغة المقاول الذاتي ؛
- إصدار بطاقات المقاول الذاتي؛
- تخصيص أرقام التسجيل الوطنية لكل منهم؛
- مراقبة مدى احترام المقاولين الذاتيين لأحكام القانون مثل مزاولة النشاط المصرح به فقط ، وعدم تجاوز حدود رقم الأعمال أو الإخلال بالالتزامات الجبائية والاجتماعية؛

[1] https://www.anae.dz/fr/#:~:text=encourageant%20%C3%A0%20s%27int%C3%A9grer%20dans%20l%27%C3%A9conomie,sp%C3%A9cialement%20cr%C3%A9%C3%A9e%20%C3%A0%20cet%20effet 10/05/2025

[2] https://www.anae.dz/ar/#:~:text=%2B2 10/05/2025

[3] المرسوم التنفيذي رقم 196-23 المؤرخ في 25 ماي 2023 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي .

[4] للمادة 5 من قانون رقم 23-22 .

- اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال المخالفات بما في ذلك إمكانية إلغاء التسجيل(شطب) من السجل في حالات محددة مثل طلب إلغاء التسجيل من طرف المعني أو ثبوت توقفه عن النشاط لمدة تتجاوز ثلاث سنوات أو فقدانه أحد شروط الأهلية أو تجاوزه سقف رقم الأعمال لثلاث سنوات متتالية دون تسوية وضعه.

مما سبق يتضح ان للوكالة دور تنظيمي و رقابي لنشاط المقاولة الذاتية ، بالإضافة إلى الدور الترويجي و الاستشاري يتعلق بتنمية روح المقاولاتية الفردية، حيث تهدف الوكالة إلى المساهمة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب عبر تسهيل ولوجهم للعمل الحر وتشجيع اندماجهم في الاقتصاد الرسمي [1].

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة .

تخضع الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري لإشراف مباشر من الوزارة الوصية، يشمل هيكلها التنظيمي على المدير – مجلس الادارة – سبعة مصالح موزعة على ثلاث مديريات – مع امكانية انشاء مديريات فرعية بقرار وزاري مشترك بين الوزارة الوصية و وزارة المالية و المديرية العامة للوظيف العمومي وهو ما يتيح للوكالة امكانية انشاء فروع ولائية مستقبلا .علما ان الوكالة تعتمد في نشاطها بشكل كامل على الرقمنة (المنصة الرقمية) حيث تم تطوير منصة رقمية متكاملة للتسجيل وإصدار البطاقات ومتابعة الملفات على المستوى الوطني و هو مايمنح للوكالة مرونة في نشاطها تميزها عن باقي وكالات الدعم المعتمدة .

التمثيل البياني الموالي يبين مكونات الهيكل التنظيمي للوكالة و توزيع المهام داخل الوكالة .

[1] دليل المقاول الذاتي عبر موقع الوكالة https://www.anae.dz تاريخ الاطلاع 2025/05/10.

الشكل رقم (02-02) : الهيكل التنظيمي للمقاول الذاتي وتوزيع المهام .

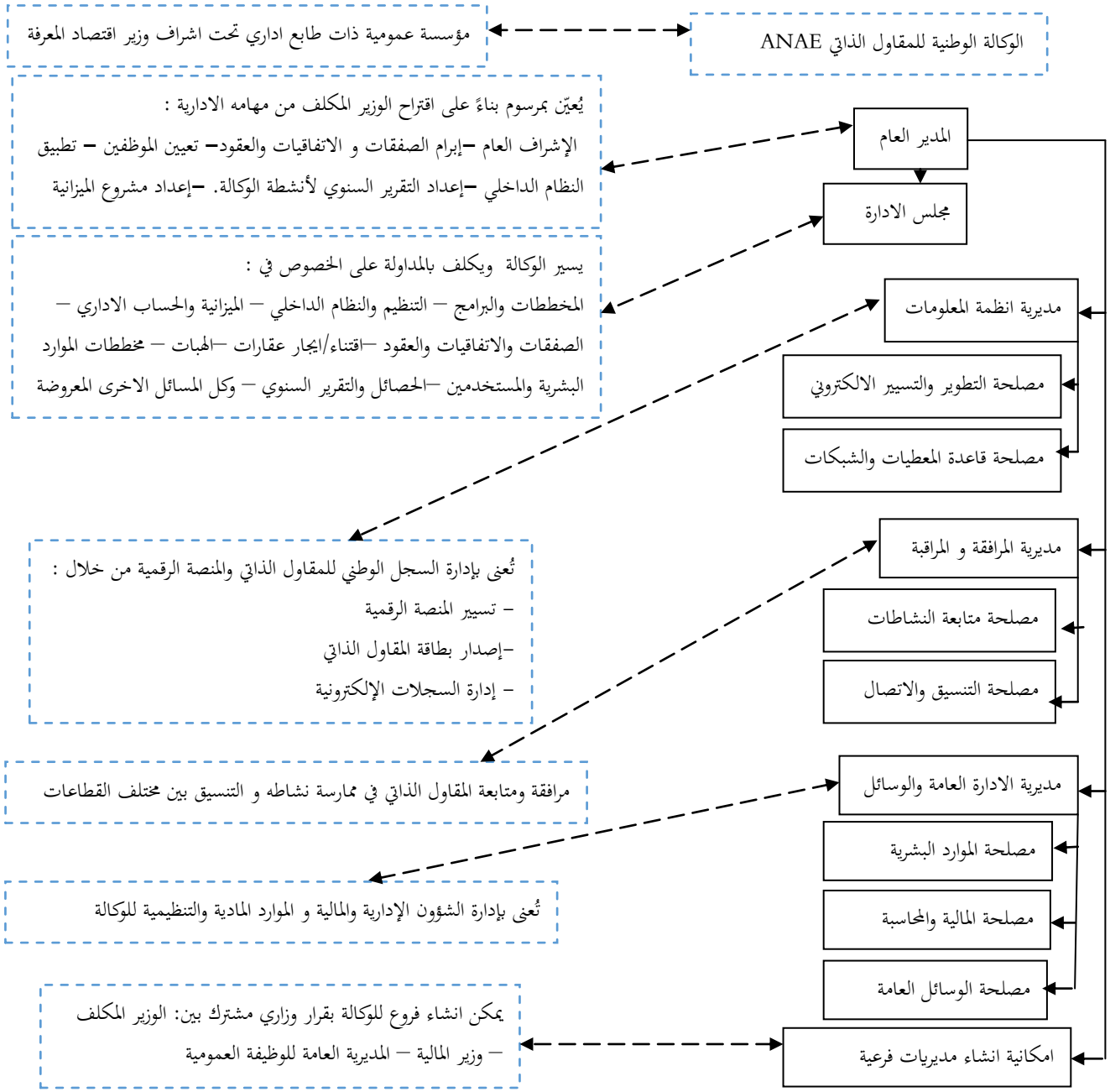

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على :– المرسوم التنفيذي 23-196 تنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي .
– القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2023/09/03 التنظيم الداخلي للوكالة .

اهم ما يميز الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي الدور المحوري لكل من مديرية أنظمة المعلومات ومديرية المرافقة والمراقبة في ضمان فعالية تسيير المنصة الرقمية ومتابعة نشاط المقاولين الذاتيّين. إذ تضطلع مديرية أنظمة المعلومات بمهمة الإشراف على المنصة الرقمية للوكالة من حيث تطويرها وصيانتها وتأمين بيانات المستخدمين، مما يجعلها الأداة الأساسية في رقمنة إجراءات التسجيل والمتابعة والتصريح بالنشاط، وفي توفير قاعدة بيانات. أما مديرية المرافقة

والمراقبة، فهي تضطلع بدور إشرافي وميداني يتمثل في مرافقة المقاولين الذاتيّين خلال مختلف مراحل نشاطهم، وضمان احترامهم للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها. ومن خلال هذا التكامل بين الجانبين التقني والرقابي، تساهم المديريتان معًا في تحقيق هدف الرقمنة في القطاع الاقتصادي من خلال نشاط المقاول الذاتي في الجزائر.

الفرع الثالث : المنصة الرقمية للمقاول الذاتي .

بالموازات مع انشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في 20 جانفي 2024 تم اطلاق المنصة الرقمية للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (ANAE) في الجزائر هي واجهة إلكترونية شاملة تسهل على الأفراد الراغبين في ممارسة نشاطهم الاقتصادي كمقاول ذاتي إمكانية التسجيل للحصول على البطاقة بعد ادراجهم في السجل الوطني للمقاول الذاتي تحت اشراف[1] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ,كل ذلك بصورة رقمية حيث[2] تم تطوير المنصة من طرف إطارات مديرية نظم المعلومات على مستوى الدائرة الوزارية وبمساهمة وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي , مساهمة وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسكية، عبر توصيل البطاقات إلى حامليها, مساهمة المديرية العامة للضرائب في تجسيد المشروع عبر تخصيص رقم تعريف ضريبي بصفة تلقائية خلال عملية التسجيل على منصة الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي , مساهمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية عبر تبسيط التحقق من هويات المترشحين خلال مراحل التسجيل عبر المنصة.

اولا : الخدمات الأساسية التي تقدمها المنصة.

1. **التسجيل الرقمي للحصول على بطاقة المقاول الذاتي[3]**
   - يمكن للأفراد إنشاء حساب اختيار النشاط المناسب لهم ورفع الوثائق المطلوبة ومن ثم استلام بطاقة المقاول الذاتي إلكترونيا , العملية تتم رقميا مما يسهل الإجراءات ويسرع الحصول على البطاقة.
   - تقدم مجموعة من المؤشرات مثل عدد الطلبات شهريا، ومتوسط مدة دراسة الطلبات (حوالي 12–24 ساعة)، وعدد البطاقات الصادرة.
2. **عرض قائمة الأنشطة المؤهلة والمصنفة**
   - المنصة توفر تصنيفًا لنشاطات المقاول الذاتي ضمن **سبعة (أو ثمانية) مجالات** رئيسية مثل: الاستشارة والتكوين ، الخدمات الرقمية ، الخدمات المنزلية ، وغيرها .

[1] المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 23-196 المؤرخ في 2023/05/25 المتعلق بتنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي و سيرها .

[2] https://www.aps.dz/ar/economie/155487-2024-01-20-17-50-38?utm

[3] المواد من 12 الى 21 من المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 2023/05/23 يحدد قائمة النشاطات المؤهلة للاستفادة من القانون الاساسي للمقاول الذاتي و كيفية التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي .

- لكل نشاط رمز خاص يستخدم أثناء التسجيل

3. **المتابعة الإدارية للخدمات المرتبطة بالمقاول الذاتي**

- تتضمن الخدمات بعد التسجيل : الحصول التلقائي على رقم التعريف الضريبي(NIF) ، التصريح لدى الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، وفتح حساب بنكي تجاري .المنصة تسهل التصريحات الضريبية وتجعلها أكثر بساطة (محاسبة مبسطة ، ضريبة جزافية ، إعفاءات... إلخ.

4. **طلبات الشطب (الإلغاء) والتحديث** [1]:

- يمكن إلغاء بطاقة المقاول الذاتي (الشطب) عبر المنصة في حالات مثل تجاوز سقف رقم الأعمال او عدم التصريح الخاص بالأعمال أو لأسباب قانونية/مالية أخرى .
- عند الشطب يتم إعلام مصالح الضرائب ، الضمان الاجتماعي والبنوك خلال مدة معينة (15 يوما)، ويلغى الرقم الوطني للمقاول الذاتي .
- بعد إزالة أسباب الشطب (كالدين) يمكن طلب التسجيل من جديد.

ثانيا : خطوات التسجيل عبر المنصة

1. الدخول إلى المنصة www.anae.dz
2. **إنشاء حساب** شخصي.
3. **اختيار النشاط** من القائمة المتوفرة وإدخال المعلومات الشخصية اللازمة.
4. **رفع الوثائق المطلوبة** : هوية ، إثبات إقامة ،.. إلخ.
5. **استلام البطاقة** عبر البريد أو الوسائل المعتمدة بعد الموافقة.
6. المنصة تولد **الرقم التعريفي الضريبي** تلقائيا وتقوم بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي .
7. بعد التسجيل يقوم المقاول الذاتي بمزاولة النشاط .

ثالثا : مزايا المنصة الرقمية .

- **السهولة والسرعة** :العمليات تتم رقميا دون الحاجة للانتقال إلى مصالح الإدارة؛
- **شفافية الإجراءات** :متابعة لحظية لحالة الطلبات؛
- **ترشيد الوقت والموارد** :بدلا من الأوراق الرسمية ، الحساب الرقمي يبسط كل الاجراءات ؛
- **تكامل مع الخدمات الأخرى** :ضرائب، ضمان اجتماعي، بنوك، كل ذلك متصل عبر المنصة؛

[1] المواد 22-23-24-25 من المرسوم التنفيذي رقم 23-197

- **دعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة** للعمل الحر بصفة قانونية.

المبحث الثالث : المقاولاتية و اليات دعمها.

تتأتى المقاولاتية باعتبارها آلية فعالة لتحفيز الابتكار وتوليد فرص العمل . وقد برز الاهتمام بالمقاولاتية خلال العقود الأخيرة في العديد من الدول ، نظرا لدورها في معالجة البطالة و تنويع الاقتصاد . ومع تزايد التحديات الاقتصادية، أصبحت المقاولاتية تتجاوز مجرد إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتصبح منظومة متكاملة لدعم المبادرات وتجسيد الفرص بما يسهم في تحقيق هدف التشغيل عموما والتشغيل الذاتي على وجه الخصوص.

المطلب الأول : التطور المفاهيمي و النظري للمقاولاتية .

عرفت المقاولاتية تطورا كبيرا في الفكر الاقتصادي سواء على مستوى المفهوم او التفسير النظري ، من بداية ظهور مصطلح المقاول ثم المقاولاتية وصولا الى ريادة الاعمال

الفرع الأول : التطور المفاهيمي للمقاول و للمقاولاتية .

لان التطور التاريخي لمصطلح المقاولاتية ارتبط بظهور مصطلح المقاول في الادبيات الاقتصادية سنتطرق في التطور التاريخي للمصطلحين .

اولا : المقاول .

ظهر مصطلح *Entrepreneur* لأول مرة في اللغة الفرنسية خلال القرن السابع عشر ، وكان يعني المتعهد أو الشخص الذي يتولى مشروع أو عقد ، انتقل المصطلح إلى الإنجليزية ثم إلى الأدبيات الاقتصادية حيث أخذ بعدا نظريا مع الاقتصاديين الكلاسيكيين، وفي اللغة العربية ترجم المصطلح إلى المقاول أو رائد الأعمال .
ففي ايطار التسلسل الزمني للتطور نتطرق لأربعة تعاريف رئيسية للمقاول [1]:

1 / تعريف Cantillon 1734/1680 : حسب تعريف هذا الاقتصادي الفرنسي هناك مؤسسة يقودها من انشاها وهو لا يعلم مبيعاتها ولا سعر البيع ولا المخاطر ولا الظروف المرتبطة بعملية البيع ، حيث عرف المقاول من خلال المخاطر التي يتحملها و بدون أي ضمانات نتيجة عمله المقاولاتي .

[1] صافر مصطفاي فاطمة ، نظام المقاولاتية في الحد من البطالة بين النظرية والتطبيق ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019 ،ص 35-37 بتصرف .

2/ تعريف الاقتصادي الفرنسي J.B.Say 1832/1767 : المقاول هو وسيط بين العالم الذي ينتج المعرفة او العلم والعامل الذي يطبقها في المجال الصناعي بهدف زيادة الانتاج و تحقيق اعظم ربح ممكن .

3/ تعريف الاقتصادي الامريكي J.schumpeter 1950/1883 : المقاول رجل اقتصاد وظيفته التجديد في اليات الانتاج بوصفه المحرك الاساسي لعملية التقدم التكنولوجي ، فوصف المقاول عنده مرتبط فقط بالقدرة على التجديد من خلال امتلاك التصور والرغبة و المبادرة لضمان الانتقال من الحالة النظرية العلمية للاكتشافات والاختراعات الى الحالة الاقتصادية العملية التجديدية .

4/ تعريف الاقتصادي الامريكي P.Drucker 2005/1909 : المقاول هو من يأتي بالجديد .

5/ تعريف الاقتصادي الانكليزي A.Marsell 1950/1883 : من خلال التفريق بين رجال الاعمال او المقاولين المبدعين الذين ينتجون الثروة من خلال ابتكار طرق جديدة مع تحمل المخاطر الناجمة عن ابتكار جديد .

6/ تعريف شامل : المقاول شخص يملك صفات معينة تمكنه من تحويل فكرة الى منشاة (مقاولة) .

ثانيا : المقاولاتية .

هي اسم مصدر من المقاولة وتشير إلى عملية إنشاء أو تطوير مشروع اقتصادي جديد قائم على الابتكار وتحمل المخاطرة . أما المقاول فهو الفرد الذي يلتقط الفرص في بيئة يسودها عدم اليقين ويحولها إلى مؤسسة أو نشاط اقتصادي مربح. ومن هنا جاءت أيضا مصطلحات مشتقة مثل:

1/ الروح المقاولاتية :وتعني العقلية التي تجمع بين المبادرة والإبداع والمخاطرة المحسوبة ،حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الاولى باحذ المبادرة والعمل والتطبيق ، فروح المقاولاتية تستلزم امتلاك الفرد للعزيمة للخوذ في اشياء جديدة او انجاز اعمال بطريقة مغايرة بسبب وجود الرغبة والامكانية[1] ، فروح المقاولاتية هي مجموعة من القدرات والمؤهلات المترجمة الى تصرف شخصي مقاولاتي ينحصر في العناصر التالية [2]:

- اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها؛
- إيجاد الأفكار الجديدة الخلاقة ؛
- اتخاذ القرارات الصائبة؛

[1] بن يمينة خيرة واخران ، دور الجامعة المقاولاتية في تفعيل فكرة انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة دراسة حالة ، كتاب جماعي ، المقاولاتية و رهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول ،مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية ، جامعة ادرار ، الجزائر ، 2020 ، ص 32 .

[2] بوزيان الرحماني هاجر ،المقاولاتية ، كتاب بداغوجي ، العالم يقرأ للنشر والتوزيع ، عين تيموشنت ، الجزائر ، 2022 ،ص ص 07-08 .

- المبادرة والمبادأة وتحقيق السبق؛
- استقراء المعلومات والتدقيق فيها؛
- اقتحام الغموض والتعامل مع حالات ومواقف عدم التأكد في المحيط؛
- التصرف على أساس توقعات محسوبة؛
- حمل المخاطر وعدم الخوف من الفشل؛
- احداث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة؛
- المرونة في التعامل مع الأحداث و المتغيرات.

2/ الثقافة المقاولاتية : تشير إلى مجموعة القيم والسلوكيات الاجتماعية التي تعزز المبادرة ، فهي مجموعة من القواعد القيمية و العملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق اهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها والإسهام ني تطوير المجتمع ، بما تنتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ، ومن تلك القيم : التنظيم و التدبير والأخلاق والتنافسية والمهنية والكفاءة والقدرة على التجديد والابتكار [1].

3/ المنظومة المقاولاتية : وهو مصطلح حديث يصف شبكة المؤسسات والسياسات والفاعلين الذين يهيئون بيئة داعمة لريادة الأعمال.

4 / الفكر المقاولاتي :يعرف بأنه الذهنية التي تقود الفرد الى اتخاذ المبادرات والتحديات ليصبح فاعلا اساسيا في مستقبله الشخصي و المهني ويرتبط ذلك بالعديد من القدرات والخصائص المقاولاتية و مجموعة من العوامل نذكر منها [2]:

1/4/ الثقافة والقيم الاجتماعية (تأثير الاسرة المجتمع): تعد الثقافة من أهم العناصر المحددة للشخصية المقاولاتية لدورها في صقل المواهب والقدرات خاصة من خلال القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تمنحها للفرد، دون إغفال دور الثقافات الفرعية في تكوين الفكر المقاولاتي، حيث نجد أن هناك مجتمعات تبنت الفكر المقاولاتي كخيار اقتصادي دون غيرها من المجتمعات وهو ما يمكن اسقاطه على بعض المجتمعات التي تتميز بتوجهاتها المقاولاتية.

2/4/ **إمكانيات البيئة:** لا يمكن لأحد إهمال عنصر البيئة والدور الذي تلعبه في التأثير على الفكر المقاولاتي حيث أنه من الضروري توفر ستة عوامل لخلق بيئة مقاولاتية أو بيئة أعمال وهي :

[1] العياشي زرزار ، حمزة بن وريدة ، اهمية الثقافة المقاولاتية في تحسين السمات الشخصية للمقاولين ، كتاب جماعي، المقاولاتية و رهان التنمية الاقتصادية الواقع والمأمول ، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية ، جامعة ادرار ، الجزائر ، 2020 ، ص 92 .

[2] عائشة بن مشري ، زرفة بولقواس ، الفكر المقاولاتي وعلاقته بحاضنات الاعمال في الجزائر ، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، المجلد 10 ، العدد 02 ، جوان 2024 ، ص ص 127-128 .

- وجود أهداف بديلة لدى المقاول؛
- قابلية الاستعمال و التطبيق ؛
- حصول الاعتراف؛
- توفر الخدمات المرفقة ؛
- وجود فرص للتكوين.

3/4/ خلق الفرص: أي عمل ناجح يحتاج أولا لتحويل الفكرة المقاولاتية إلى خدمة أو سلعة لتصبح منتتج نهائي يتم بناء عمل عليه وتسويقه لينجح فالفرصة هي مصدر إلهام المقاول وهي التي تخرج أفكاره المقاولاتية، ولذلك عليه اغتنامها قدر الإمكان وما يمكن ملاحظته فإن المقاولين الذين تسيرهم الفرص أقل نجاحا من رجال الأعمال التقليدين والذين يقومون بالتخطيط المسبق وبناء دراسات ومن ثم اختيار العمل المناسب والمنتج المناسب.

5/ التعليم المقاولاتي : يقصد بالتعليم المقاولاتي نشر الثقافة المقاولاتية في المجتمع عن طريق ادراجها في مختلف الاطوار التعليمية ، حبث ان الذهنيات والمهارات على حد سواء يمكن غرسها، تعليمها أو نقلها بغرض ترقية المقاولاتية ، و رغم الجدل حول ما مدى إمكانية تعلم المقاولاتية إلا أن هناك جوانب من المقاولاتية في الواقع يمكن تعلمها ، خاصة ما يتعلق بالمفاهيم مثل العمل والمهارات الإدارية القابلة للتعلم وتصنف في علم المقاولاتية ، مما يوحي أن هناك جوانب معينة تتعلق بفن المقاولاتية تثير الجدل حول امكانية تعلمها حيث يتضمن هذا الشق من المقاولاتية مفاهيم مثل الإبداع التفكير الابتكاري و هي ليست قابلة للتعليم إلا من خلال الخبرة العملية ، وبالرغم من هذه النقاط تشير الأبحاث إلى أنه عندما تتضمن أنظمة التعليم والتدريب المهارات الإبداعية و المقاولاتية في مناهج التدريس فإن الذهنيات والمهارات الأكثر ارتباطا بفن المقاولاتية تكون قابلة للنقل والتدريس[1].

تجدر الاشارة الى أن استعمال كلمة المقاولاتية يختلط أحيانا مع المقاولات بمعناها المتعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية ، فالمقاولاتية كمفهوم اقتصادي واجتماعي تختلف عن المقاولات كمصطلح شائع الاستعمال كتسمية لأفراد و مؤسسات ناشطة في قطاع اقتصادي محدد هو البناء والأشغال العمومية .

الفرع الثاني: النظريات والمقاربات المفسرة لظاهرة المقاولاتية.

نتطرق لأهم المقاربات والنظريات من خلال اراء بعض الرواد .

[1] علي بخيتي ، المقاولاتية كأداة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر للفترة 2020/2000 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي و استشراف ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي علي مرسلي ، تيبازة ، 2022/2021 ، ص 55

اولا : المقاربات الاقتصادية الكلاسيكية.

منذ بروز المقاولاتية في الفكر الاقتصادي ارتبطت بالمقاربات الكلاسيكية التي نظرت إليها من زاوية تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج والجدول الموالي يبين اسهامات اهم رواد المدرسة الكلاسيكية.

الجدول رقم (02-04) : المقاولاتية في الفكر الكلاسيكي .

R.Cantillon1734/1680 المقاول المجازف	J.B.Say 1832/1767 مهنة المقاول	Francis walker1876 الامكانيات الادارية
يعد أول من أدخل مصطلح المقاولاتية إلى النظرية الاقتصادية على اعتبار النشاط المقاولاتي عملية تحمل مخاطر ارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل. ولذا ارتبط مفهوم المقاول عند هذا الاقتصادي مع المخاطرة والمجازفة والمغامرة هو أول من اعترف بالدور الحاسم للمقاول في التنمية الاقتصادية، تأسست على حقوق الملكية الفردية ومن بين الفئات الثالثة للمجتمع كما هو معترف بها من قبل هذا الاقتصادي كان المقاولين أهم فئة بينهم، حيث اعتبرهم فاعلين اقتصاديين مركزيين في حين تمثلت الطبقتين الأخريين في مالك الأراضي و العمال	اكتشف مهنة المقاول بتطبيقها، على أساس أنه فرع من عائلة لامعة للمقاولين المشهورين واجتهد في تعريف ما أسماه مهنة المقاول على أن المقاول يعمل ويتعامل لحسابه الخاص، وبإمكانه امتهان وظائف مختلفة ومتعددة، ويمتلك عقلا معتادا على الحساب لمقارنة تكاليف الإنتاج مع القيمة التي يحققها المنتج عند وضعه للبيع إضافة إلى أنه يؤدي دورا اقتصاديا فعالا وذلك ليس من خلال خلق المؤسسة فحسب، ولكن لتنظيم وتخطيط الإنتاج أيضا وكذا تحمل جل المخاطر بصفة شخصية وبين الاختلاف بين الأرباح التي يحصل عليها من المقاول والأرباح المحققة من طرف رأس المال، وبذلك يؤكد على قدرات المقاولين على استغلال رأس المال وتوظيفه في الإنتاج بفاعلية بغرض تحقيق الربح .	يصف مصطلح المقاولاتية بأنها مجمل الإمكانيات والقدرات الإدارية التي يمتلكها الفرد المقاول، والتي تميزه عن غيره وتساعده في تحقيق الأرباح. يرى بأن المقاول هو ذلك الشخص الذي يتمتع بقدرات كبيرة فيما يخص مهمة تنظيم وتنسيق عوامل الإنتاج : الأرض، والعمل ورأس المال والمؤسسة، والذي يحقق الأرباح والعوائد انطلاقا من الإمكانات التسييرية التي يمتلكها. وبذلك فهو يفرق بينه وبين الفرد الذي يزود برأس المال ويتلقى من خلال الفوائد أي أنه فرق بين المقاول والرأسمالي

المصدر : ايمان بن نعجة ، المقاولاتية ، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر ،تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة ، كلية علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 03 ، 2023/2022 ، ص 09 بتصرف .

1/ كانتيلون المقاولاتية والمخاطرة :

يعتبر ريتشارد كانتيلون من أوائل من أعطوا للمقاول دورا محددا في الاقتصاد ، حيث صور المقاول كفرد يشتري اليوم ليبيع غدا في ظل أسعار مستقبلية غير مؤكدة ، ما يجعله يتحمل عدم اليقين مقابل تحقيق الربح ، هذا التعريف وضع الأساس لفكرة المقاول كعنصر مستقل عن العامل وصاحب رأس المال وقد ارتكزت افكاره على الربط بين المقاولاتية والمخاطرة.(المقاول المجازف) .

2/ جان باتيست ساي ومهنة المقاولة:

جاء جان باتيست ساي ليقدم المقاولة على انها مهنة (المقاول مهنة).

3/ فرانسيس والكر المقاولاتية والقدرات الادارية : نجاح المقاولاتية يعتمد على قدرات المقاول الادارية فقد منح المقاول دورا تنظيميا مهما. حيث اعتبر المقاول منظما لعوامل الإنتاج الأربعة (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) وينقل الموارد إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية، حيث يصبح المقاول محركا للنمو وليس مجرد مضارب (المقاول الاداري و المنظم)

ثانيا : المدرسة النيو كلاسيكية (شومبيتر المقاولاتية و الابتكار).

مع مطلع القرن العشرين قدم جوزيف شومبيتر قفزة نوعية حين ركز على الابتكار .فالمقاول[1] عنده لا يتحمل المخاطر في مؤسسته في الواقع سيسمح له سوق رؤوس الاموال بالحصول على مستثمر يتحمل عنه الاخطار ، وبالتالي الفصل بين ادوار الرئسمالي و دور المقاول المبتكر الذي يدخل منتجات جديدة، أو يكتشف أسواقا جديدة، أو يعيد تنظيم الصناعة، فيما سماه التوليفات الجديدة اعتبر شومبيتر أن هذه العملية تؤدي إلى الهدم الخلاق ، حيث يتم تدمير الأنشطة القديمة لتحل محلها أخرى أكثر ابتكارا.

ثالثا :المدرسة النمساوية(كيرزنر– اليقضة واستغلال الفرص)

قدم إسرائيل كيرزنر في سبعينيات القرن العشرين رؤية مختلفة ، حيث وصف المقاول بأنه الفرد الذي يتمتع باليقظة التي تمكنه من اكتشاف الفجوات السوقية واستغلالها لإعادة التوازن، هذا البعد يربط المقاولاتية بالقدرة[2] على فهم الفرص الجديدة و غير المستغلة بعد في السوق واستغلالها لتحقيق ارباح جديدة وليس مجرد الابتكار.

[1] سيدعلي ملود ، المقاولاتية وديمومة المؤسسة الاقتصادية الخاصة : دراسة ميدانية لمجموعة من مقاولي الجزائر العاصمة ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع تنظيم وعمل كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر02 ،2017/2016 ، ص81 .

2سيدعلي ملود ، مرجع سبق ذكره ، ص81 .

الفرع الثالث: المقاربات الاجتماعية والمؤسسية للمقاولاتية .

فهم المقاولاتية لا يكتمل بالتركيز على السمات الفردية أو الخصائص النفسية فقط ، بل يجب النظر إليها كظاهرة اجتماعية ومؤسسية تتأثر بالثقافة و القيم السائدة ، إضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي.

اولا : البعد الاجتماعي .

تنطلق المقاربات الاجتماعية من أن المقاول ليس فاعلا معزولا، بل يعمل داخل شبكة من العلاقات الأسرية والمهنية والمؤسساتية، فالدعم الأسري والاجتماعي يلعب دورا كبيرا في نجاح هذه المشاريع ، خصوصا في البيئات التي تعاني من نقص التمويل الرسمي، كما أن الثقافة السائدة (كقيم المخاطرة، تقدير العمل الحر، والتسامح مع الفشل) تشكل بيئة مساعدة أو كابحة للمبادرات المقاولاتية .

ثانيا : البعد المؤسسي .

تبرز المقاربات المؤسسية أهمية البنية القانونية والتنظيمية التي تحيط بالنشاط المقاولاتي، فوجود قوانين واضحة لحماية الملكية الفكرية وتسهيلات إدارية وآليات تمويل مرنة كلها عوامل تشجع على إنشاء المشاريع، في المقابل البيروقراطية وضعف المؤسسات يؤديان إلى تثبيط روح المبادرة حتى عند الأفراد الأكثر دافعية،فعملية انشاء مؤسسة هي[1] اوضح مظهر من مظاهر ريادة الاعمال ، والتي تعتبر تجسيد لفكرة او عدة افكار غير مستغلة من قبل المؤسسات القائمة .

المطلب الثاني : سلوك وشخصية المقاول (رائد الأعمال) .

ريادة الاعمال هي عملية ايجاد شيء مبدع او مبتكر ذي قيمة من خلال حسن استغلال للموارد المتاحة في ظل ظروف المخاطرة سواء لمنشاة قائمة او جديدة[2] .فرائد الاعمال هو الشخص القادر على تنفيذ فكرة مبتكرة او مبدعة و تحويلها لفرصة من خلال استغلال الموارد المتاحة وتحمل الخطر المرتبط بها [3].

الفرع الأول : الخصائص الشخصية والمهارات الريادية .

تلعب شخصية المقاول دورا مهما في تفسير نجاح أو فشل المشروع المقاولاتي، فبينما تركز المقاربات الاقتصادية الكلاسيكية على العوامل الموضوعية ، فإن الدراسات الحديثة تسلط الضوء على الخصائص الفردية والمهارات الريادية كعنصر جوهري.

[1] محفوظ هنداوي ، مرجع سبق ذكرو ، ص34 .

[2] هالة محمد لبيب عنبة ،المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الاعمال ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الدول العربية ،2017 ، ص 08 .

[3] هالة محمد لبيب عنبة ، نفس المرجع السابق ، ص54.

اولا : الخصائص الشخصية.

من أهم الصفات المرتبطة بالمقاولين[1]:

- **الشغف** : احدى اولى واهم خصائص و الصفات المميزة لرائد الاعمال من الجنسين على حد سواء هي الشغف ، حيث يعرف على انه الاحساس الذاتي القوي و التفاؤل الذي يدفع الشخص الى التفكير المستمر والإلحاح على تحقيق هدفه على ارض الواقع أي تجسيد الفكرة وتحويلها الى منشاة اعمال خاصة ؛
- **الثقة بالنفس** : الخاصية الثانية المطلوبة في رائد الاعمال هي الثقة بالنفس و مفادها ان الشخص المعني يكون على مستوى من الوعي و الادراك والإيمان بقدراته لتحويل الفكرة الى منشاة اعمال خاصة مهما كانت الظروف والصعوبات ، اي قدرة الشخص المقاول على اتخاذ القرار الصعب في بيئة غير مؤكدة ؛
- **الاستقلالية** : المقصود بالاستقلالية هنا تمكن الفرد المقاول من اتخاذ القرار المناسب على مسئوليته دون وجود مسئول مباشر اخر على قراراته ، فالاستقلالية هنا تعني تنفيذك للقرارات التي تتخذها وتراها مناسبة من منظورك ووفق المعطيات التي تحصلت عليها ؛
- **الحاجة الى انجاز** : ترتبط هذه الخاصية رأسا بالخاصية الاولى حيث تنبثق من الاحساس الداخلي بالحاجة لانجاز شيء مختلف ، فيكون الشغف هو الدافع الذاتي لتحقيق الحاجة الى الانجاز في اطار التكامل بين الخاصيتين ؛
- **الإبداع والابتكار** :يُنظر إلى المقاول كصاحب رؤية جديدة يسعى إلى إيجاد حلول غير تقليدية ، حيث ان الابداع يعني القدرة على تطوير افكار جديدة و طرق جديدة للتعامل مع المشاكل والفرص ، بينما يتضمن الابتكار القدرة على تطبيق حلول ابداعية للمشاكل و الفرص ؛
- **العلاقات الاجتماعية و الانسانية** : يتعين على رائد الاعمال التحلي بالحس المدني و المسئولية الاجتماعية في تعامله مع الاخر من موظفين وزبائن ومتعاملين في ايطار الاحترام .

ثانيا : المهارات الريادية

المقاول يحتاج إلى مجموعة من المهارات العملية تشمل:

1. **مهارات الإدارة** :كالتخطيط ، التنظيم ، وتسيير الموارد المالية والبشرية.
2. **المهارات التسويقية** :القدرة على قراءة السوق والتعرف على حاجات المستهلكين.
3. **المهارات التقنية** :التي تمكنه من فهم طبيعة المنتج أو الخدمة.

[1] سعيد اوكيل ، ريادة الاعمال او المقاولاتية مقاربة شاملة و عملية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 ، ص 63-70 بتصرف

4. **مهارات التفاوض وبناء العلاقات** :إذ يعتمد نجاح المشروع على بناء شبكة علاقات قوية مع الموردين والممولين والعملاء.

الفرع الثاني : دوافع السلوك المقاولاتي .

تُعتبر الدوافع والحوافز من أبرز العوامل التي تفسر انخراط الأفراد في النشاط المقاولاتي. فالمقاول لا يتحرك في فراغ، بل تحركه دوافع داخلية وأخرى خارجية ترتبط بالبيئة الاقتصادية و الاجتماعية . وقد صنّفت هذه الدوافع إلى فئتين :عوامل جذب وعوامل دفع

اولا :عوامل الجذب (الفرصة)

تتمثل مقاولاتية الفرصة بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. والفرصة حسب Casson تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية جديدة ، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم[1] فدافع الفرصة هي الرغبات والطموحات الإيجابية التي تدفع الأفراد لاختيار المقاولاتية من أبرزها:

- الاستقلالية ؛
- تحقيق الذات ؛
- تحقيق الثروة والمكانة الاجتماعية .

ثانيا : عوامل الدفع (الضرورة)

تشير إلى الظروف الضاغطة التي تدفع الأفراد نحو المقاولاتية كخيار يديل، ويقصد بالظرف الضاغط دافع الهروب من او التغلب على شيء سلبي أبرزها[2]:

- البطالة ؛
- سوء الظروف المرتبطة بالعمل الحالي ؛
- عدم الرغبة في العمل الحكومي بسبب تدني الأجور في القطاع العام؛
- عدم الاستقرار المهني.

[1] الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي : دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 ، ص 12 .

[2] هالة لبيب محمد عنبة ، مرجع سبق ذكرة ، ص65.

المطلب الثالث :هيئات دعم وتمويل المقاولاتية في الجزائر .

تعد برامج دعم و تمويل إنشاء المؤسسات إحدى ركائز سياسة التشغيل ودعم المقاولاتية ، حيث أنشأت عدة هيئات في هذا الاطار بهدف تمويل و مرافقته انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من أبرز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي حلت محل وكالة دعم تشغيل الشباب في توجه يعكس انتقال الدولة من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى دعم المقاولاتية و روح الابتكار .و التمثيل البياني الموالي يبين تطور عدد مؤسسات الاعمال التي تم انشاؤها في الجزائر .

الشكل رقم (02-03) : عدد مؤسسات الاعمال الجديدة المسجلة في الجزائر خلال الفترة 2006-2022

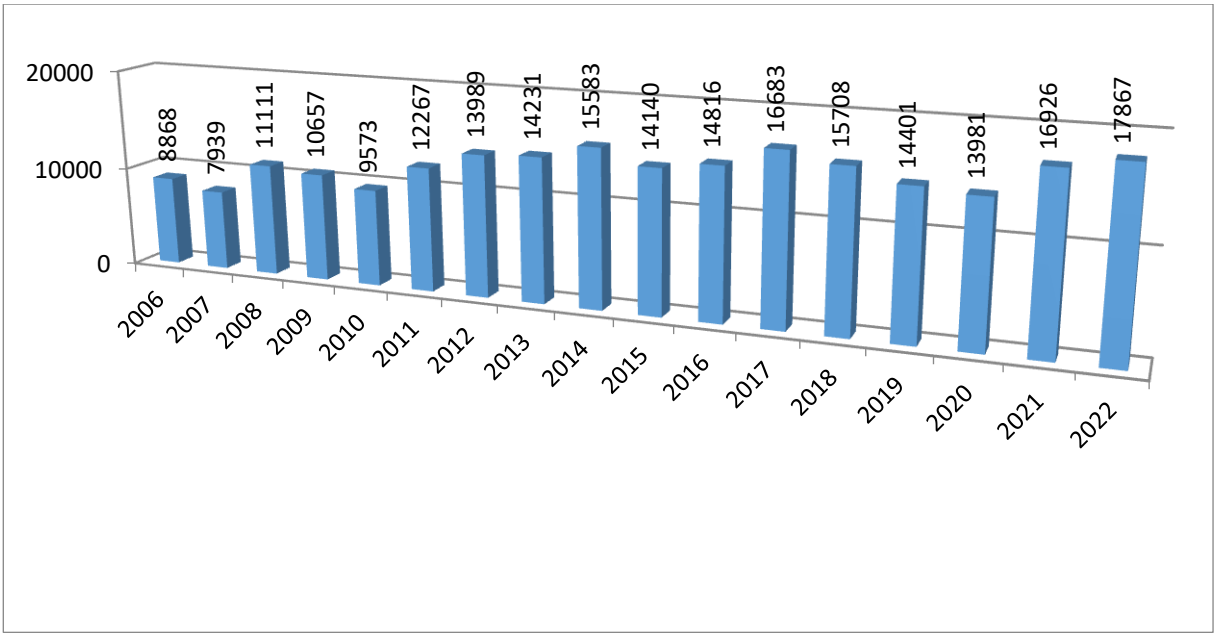

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات :https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.NREG

يبين الشكل اعلاه الاتجاه التصاعدي الانشاء مؤسسات الاعمال بين بداية الفترة ونهايتها رغم الاتجاه نحو الانخفاض في بعض السنوات ، حيث انتقلت من حوالي 8600 مؤسسة سنة 2006 الى حوالي 15500 سنة 2015 الى حوالي 17800 سنة 2022 ، لكن هذه الارقام لا تعكس بالضرورة الواقع ، لان عدد كبير من هده المؤسسات خاصة المنشئة عن طريق هيئات الدعم قد عرفت صعوبات حالت دون استمرارها في النشاط .

الفرع الاول : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

اولا : نشأة و تطور الوكالة .

تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 يناير 2004 , كان الهدف الأساسي لـ ANGEM عند تأسيسها هو تقديم قروض مصغرة بدون فوائد للفئات المحرومة من التمويل التقليدي ، لتمكينهم من إقامة أنشطة مدرة للدخل على نطاق صغير من المنزل أو في إطار حرفي .في المراحل الأولى اقتصر التمويل على قروض صغيرة لشراء المواد الأولية أو معدات بسيطة بقيمة تصل إلى 100,000 دج تُسدد على أقساط ميسرة دون اشتراط فوائد ، ومع تزايد الطلب وظهور الحاجة لتمويل مشاريع أكبر ، شهدت الوكالة تطور في صيغ التمويل .ففي 2011 تم تعديل جهاز القرض المصغر ليتماشى مع نموذج قروض الـ ANSEJ في بعض الجوانب , حيث تم رفع سقف التمويل الممكن إلى 1,000,000 دج للمشروع الواحد ، واعتمدت صيغتا التمويل الثنائي والثلاثي بالتنسيق مع البنوك لمنح قروض أكبر مع استمرار توفير جزء من التمويل في شكل قرض بدون فائدة يسمى القرض غير المربح PNR يتحمله صندوق الدعم الخاص بالقرض المصغر .هذه التعديلات عززت دور الوكالة لتصبح آلية أكثر شمولا في تمويل المؤسسات المصغرة، مع الإبقاء على توجهها الاجتماعي في استهداف الفئات الفقيرة والنساء والمناطق الريفية ضمن أولوياتها[1].

ثانيا : مساهمة الوكالة في تمويل خلق المؤسسات ومناصب الشغل .

منذ إنشائها في 2004 حققت الوكالة انتشارا وأصبحت تساهم في تمويل المشاريع المتناهية الصغر في الجزائر .تظهر الإحصائيات أن الوكالة مولت عددا من المشاريع عبر ولايات الوطن ، و بالتالي المساهمة في خلق فرص عمل للفئات المحرومة .حيث مولت الوكالة بين 2005 و 2012 أكثر من 451 ألف مشروع مصغر، هذه المشاريع ساهمت بتوفير نحو 680 ألف منصب عمل خلال الفترة . و بحلول منتصف عام 2019 بلغ العدد التراكمي للمشاريع الممولة عبر الوكالة حوالي 889,148 مشروعا ، و ما يقدر بـ 1,317,195 فرصة عمل وتعززت هذه الحصيلة خلال سنة 2020رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي عالميا ، إذ تجاوز عدد المشاريع الممولة منذ إطلاق الجهاز 923 ألف مشروع بحلول اوت.2020[2]

[1] https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/3F6D27A7987C47FEC1257CE60024C937_Employment%20policies_Algeria.pdf 03/05/2025

[2] https://www.mtess.gov.dz/fr/64-des-projets-angem -affectes-aux-femmes/#:~:text=L'ANGEM%20a%20assuré%20un%20soutien,services%2C%20a%20souligné%20la%20ministre

يتميز جهاز القرض المصغر بفعاليته في استهداف النساء ومناطق الفقر، حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن النساء يشكلن غالبية المستفيدين .فقد بلغت نسبة النساء المستفيدات من مشاريع الوكالة نحو 64% من إجمالي المشاريع الممولة حتى 2020 ، أي ما يقارب 586,000 امرأة من أصل 923,000 مشروع ممول .ومن بينهن حوالي 187,000 امرأة ريفية استفدن من هذه القروض لإقامة أنشطة منتجة في مجالات الزراعة والصناعات التقليدية والخدمات وغيرها . [1]وتعكس هذه الأرقام الدور الاجتماعي المهم للقرض المصغر في تمكين المرأة الريفية وحاملي المشاريع في الأوساط محدودة الدخل ، عبر تحسين ظروف معيشتهم وإدماجهم في النشاط الاقتصادي .كما ساهمت في الحد من البطالة محليا و الحد من النشاط غير الرسمي بانتقال العديد من المستفيدين من البطالة او النشاط غير الرسمي إلى نشاط مصرح و منتج ذاتي التمويل.

الفرع الثاني :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

اولا : نشأة وتطور الصندوق

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 كآلية ضمان تعوض العاطلين عن العمل نتيجة التسريح بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 الصادر في جويلية 1994 [2]، كان الدور الأساسي للصندوق عند الانشاء هو صرف تعويضات البطالة عبر آلية منح رواتب تعويضية محدودة الأجل للعاملين الذين فقدوا مناصبهم نتيجة إغلاق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح آلاف العمال في اطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي تنفيذا لالتزاماتها مع المؤسسات المالية الدولية (وصفة صندوق النقد الدولي) ، بهدف تخفيف الأعباء المالية عليهم و توفير بعض الحماية الاجتماعية لهم.

إضافة إلى مهمته الأصلية في التأمين عن البطالة ، أصبح الصندوق مكلف بتمويل ومرافقة مشاريع إنشاء المؤسسات المصغرة من قبل البطالين في الفئة العمرية بين 30 و 50سنة .عن طريق تقديم قروض ميسرة لهؤلاء البطالين بالتعاون مع البنوك ، مع تحمل الدولة لفوائد القروض بشكل كامل ، أي قرض بنكي بنسبة فائدة مدعومة 100% عبر الخزينة , فتحول الصندوق الى هيكل تمويل مشروع البطال شبيها بنموذج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث المساهمة الشخصية و القرض البنكي و القرض بدون فائدة الذي يمنحه الصندوق كدعم مباشر ، وقد حددت المساهمة الشخصية

[1] https://www.mtess.gov.dz/fr/64-des-projets-angem-affectes-aux- femmes

[2] سارة مذكور ، الهام بوحلايس ، دور آلية الضمان المالي للقروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ، العدد ، ديسمبر 2023 .

لطالب التمويل بنسب معينة مثلاً 5% فقط للشباب البطالين أصحاب المشاريع و 15% لغيرهم ، مع نسب أقل في ولايات الهضاب العليا والجنوب ، بينما يغطي القرض البنكي المدعوم حوالي 70% من كلفة المشروع [1].

ثانيا : مساهمة الصندوق في تمويل خلق المؤسسات ومناصب الشغل .

رغم أن انخراط الصندوق في تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة بدأ متأخر نسبيا ، إلا أنه تمكن عبر جهاز دعم البطالين من تمويل عشرات الآلاف من المشاريع التي أسسها عاطلون عن العمل ، مما وفر فرص عمل جديدة لهم ولغيرهم وساهم في الحد من البطالة في صفوف البالغين فوق سن الثلاثين .حيث مول الصندوق بين 2004 إلى منتصف2019 حوالي 147,500مشروع مصغر، نتج عنها إنشاء ما يفوق 310,000 منصب عمل , ليصل إجمالي المشاريع الممولة إلى نحو 152,600 مشروع[2] مع نهاية 2020 و بحلول نهاية2021 يقدر العدد التراكمي للمشاريع التي مولها الصندوق بأكثر من 160 ألف مشروع منذ إطلاق الجهاز ، يقدر أنها وفرت ما يزيد عن 340 ألف فرصة عمل عند انطلاقها[3] .

الفرع الثالث : من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

اولا :نشأة الوكالة و دورها في دعم الشباب

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 ، في اطار دعم روح المبادرة لدى فئة الشباب وكانت مهمتها الأساسية عند إنشائها هي دعم ومساعدة الشباب البطالين من 19إلى 35 سنة على إنشاء مؤسساتهم المصغرة من خلال توفير قروض ميسرة ومرافقة مستمرة و وضعت الوكالة منذ البداية تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل .

اعتمدت آلية تمويل الوكالة على صيغة التمويل الثلاثي :حيث يساهم صاحب المشروع الشاب بجزء من تكلفة المشروع كمساهمة شخصية ، وتقدم له الدولة قرضا بدون فائدة –قرض دعم– عبر الوكالة يغطي جزء ثانيا، فيما يتم تغطية الجزء الأكبر المتبقي عبر قرض مصرفي بنسبة فائدة مدعومة تتحمل الدولة فوائدها بالكامل ، وهو ما مكن آلاف الشباب من الاستفادة من القروض بالرغم من عدم توفرهم على ضمانات كافية ، لأن الدولة تكفلت بضمان القروض لدى البنوك

[1] https://www.bna.dz/fr/financement-anad/#:~:text=Montant%20de %20financement
2 https://www.mtess.gov.dz/fr/64-des-projets-angem-affectes-aux-femmes/#:~:text=Mme,au%20titre%20de%20ce%20%20dispositif
[3]https://www.cnac.dz/site_cnac_new/web%20pages/ar/ar_dispositif.aspx#:~:text=%D8%AF%D8%B9%D9%85%20%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%20%D9%88%20%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA,30%20contact%40cnac%20.dz

عبر صندوق الكفالة المشتركة لقروض الشباب .وقد ساهمت مشاريع الممولة من طرف الوكالة في استحداث[1] 93140 منصب عمل سنة 2014 ، في سنة 2015 وفرت 51750 منصب عمل ، و 22766 منصب سنة 2016 .

ثانيا : التحول من ANSEJ إلى وكالة ANADE

في نهاية سنة 2020 تم إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تغيير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 329-20 المؤرخ في 22 نوفمبر2020 ، الذي عدّل المرسوم المنشئ للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعام 1996 و غير تسمية الوكالة و اعادة تحديد مهامها ، تهدف الوكالة الجديدة إلى تجاوز الدور التقليدي لسابقتها المقتصر على تمويل مشاريع الشباب (نحو مقاربة أشمل لتنمية روح المقاولاتية لدى مختلف الفئات العمرية ودعم المؤسسات الناشئة في جميع مراحلها . و يمكن تلخيص أهم التغييرات التي جاءت بها ANADEمقارنة بسابقتها ANSEJ كما يلي[2] :

- توسيع الفئة المستهدفة :لم تعد خدمات الوكالة محصورة بالشباب أقل من 35 سنة؛ بل أصبحت متاحة لكل الأشخاص من سن 18 فما فوق من حاملي المشاريع دون حد أقصى للعمر .وبذلك تم دمج فعلي لشريحة البطالين الأكبر سنا التي كانت ضمن نطاق كناك لتستفيد هي أيضًا من نفس آليات الدعم عبر ANADE هذا التوسيع يضمن تكافؤ الفرص لكل رواد الأعمال المحتملين بغض النظر عن أعمارهم ، اللذين لديهم مشروع قابل للتمويل؛
- تخفيض المساهمة الشخصية وتسهيلات أكبر : تبنت ANADE سياسة تحفيزية أكثر فيما يخص شروط التمويل، منها تقليص نسبة المساهمة الشخصية المطلوبة من صاحب المشروع إلى حد أدنى قدره 5% فقط بالنسبة لفئة الشباب الجامعيين والعاطلين عن العمل بعد أن كانت النسبة المعتادة في نظام أنساج القديم تصل إلى 10% أو أكثر في الكثير من الحالات ،كما أبقت الوكالة على القرض غير المربح (PNR) لدعم تمويل المشروع بنسبة تصل 25% من كلفته للشباب، مما يعني أن الشاب يمكنه الحصول على 30% من تمويل مشروعه دون فوائد(5% من ماله الخاص 25% قرض دعم من الوكالة)، بينما يغطي البنك نسبة 70% المتبقية بقرض بفائدة مدعومة بالكامل بالاضافة الى امتيازات الإعفاء الضريبي للمشاريع الجديدة وفترات الإمهال في السداد 18 شهرا إمهال ضمن نظام الوكالة .

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام ، 2019 .

2 https://www.bna.dz/fr/financement-anad/#:~:text=1,jeunes%20ch%C3%B4meurs%20porteurs%20de%20projets

خلاصة الفصل :

قبل ان نتطرق لآليات التشغيل الذاتي في الجزائر كان لابد من التحديد الدقيق لمفهوم التشغيل الذاتي بوصفه آلية حديثة ضمن سياسات التشغيل ، قادرة على إعادة تشكيل العلاقة بين الفرد وسوق العمل خارج إطار الوظيفة المأجورة التقليدية. من خلال التطرق للمفهوم وتبيان دوافعه و أنواعه المختلفة و محدداته وآثاره وملامح بعض التجارب الدولية الداعمة له. في الجزائر جاء اعتماد نظام المقاول الذاتي باعتباره التجسيد المؤسسي للتشغيل الذاتي ، لما يوفره من مزايا وأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية ، بتسهيل اجراءات الحصول على بطاقة المقاول الذاتي ، ودور الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ومنصتها الرقمية في التنظيم والمرافقة ، كآلية تسعى من خلالها الدولة الى معالجة مجموعة من الاختلالات في البنية الاقتصادية ولعل اهمها تنويع الاقتصاد و تحقيق هدف التشغيل و الحد من البطالة و الاهم كذلك معالجة مشكلة الاقتصاد الموازي بسياسة الاستقطاب عن طريق التسهيلات و الامتيازات . المحور الثاني لسياسة التشغيل الذاتي في الجزائر هو دعم االمقاولاتية عن طريق استحداث هيئات الدعم و التمويل و المرافقة ، وهو ما يبرز أن التشغيل الذاتي لم يعد مجرد خيار فردي ، بل منظومة متكاملة تتداخل فيها الأطر القانونية والمؤسساتية والتمويلية. فالتشغيل الذاتي يمثل أداة هيكلية ضمن سياسات التشغيل الحديثة ، قادرة على امتصاص جزء معتبر من البطالة ، وإدماج النشاطات غير الرسمية ، وتعزيز المبادرة الفردية و الابتكار في توجه اقتصادي يتطلب المرونة.

الفصل الثالث:

دراسة تجريبية لتأثير التشغيل الذاتي في سوق العمل خلال الفترة 2023/1991

تمهيد:

بعد التعرف على التطور النظري لسوق العمل والتشغيل والبطالة في الفصل الأول ، و التحليل المفاهيمي والمؤسساتي للتشغيل الذاتي في الفصل الثاني ، نحاول في هذا الفصل الربط بين التشغيل الذاتي و سوق العمل عن طريق معالجة تجريبية لقياس أثر التشغيل الذاتي على ديناميكيات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1991-2023 . فبعد أن تبين نظريا أن البطالة انعكاس لاختلالات سوق العمل وضعف فعالية سياسات التشغيل ، وأن التشغيل الذاتي يمثل آلية حديثة لمعالجة هذه الاختلالات ، يصبح من الضروري اختبار هذه الفرضيات احصائيا عبر تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية و الديموغرافية و سوق العمل ، و قياس العلاقة بين التشغيل الذاتي وبقية متغيرات السوق في الأجلين القصير والطويل ، بهدف الانتقال من التحليل النظري إلى القياس الكمي ، و قبل دراسة العلاقة السببية ينبغي حصر المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع من خلال عرض بعض مؤشرات تطور الهيكل الاقتصادي ، ثم دراسة تحليلية لسوق العمل من خلال مؤشرات التشغيل و البطالة ، توظيف أدوات الاقتصاد القياسي لاختبار طبيعة العلاقة التكاملية بين المتغيرات يسمح بتقييم فعلي لمدى مساهمة التشغيل الذاتي في ديناميكية سوق العمل الجزائري ،نتطرق لما سبق في ثلاث مباحث

- المبحث الأول : تطور مؤشرات الهيكل الاقتصادي .
- المبحث الثاني: تحليل تطور سوق العمل في الجزائر
- المبحث الثالث :الدراسة التجريبية.

المبحث الأول : تطور مؤشرات الهيكل الاقتصادي .

التطورات التي عرفها سوق العمل الجزائري خلال الفترة 1990-2024 مرتبطة ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤشر على اهم التطورات في الهيكل الاقتصادي للجزائر خلال الفترة و التي لها علاقة بالتحولات البارزة في الاقتصاد الجزائري نتيجة عوامل داخلية (إصلاحات اقتصادية ، برامج تشغيل حكومية) وعوامل خارجية (تطور أسعار النفط ، الأزمات ، التحولات التكنولوجية) . لذلك ينبغي التطرق لتطور اهم مؤشرات الهيكل الاقتصادي ذات العلاقة بتطور سوق العمل في الجزائر ضمن تطور الهيكل الاقتصادي ككل.

المطلب الاول : تطور معدل النمو و اسعار المحروقات.

نتطرق في هذا المطلب لتطور معدل النمو الاقتصادي و مساهمة مختلف القطاعات في الناتج بالإضافة الى تطور ايرادات الغاز وتطور اسعار البترول لما لها من اهمية في تفسير تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية .

الفرع الاول : تطور معدل النمو الاقتصادي .

قبل الشروع في تفسير وشرح تغيرات و تطورات معدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 1990-2024 ارتاينا إعطاء مفاهيم حول النمو ، فيمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه التوسع في الإنتاج خلال فترة من الزمن مقارنة بفترة زمنية تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط، كما يمكن تعريفه أيضا على أنه زيادة إجمالي الناتج الوطني او اجمالي الناتج المحلي مما يسمح بزيادة نصيب الفرد من هذا الدخل الوطني الحقيقي ، ويجب ان ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد[1] ، اما انواع النمو الاقتصادي فهناك النمو الاقتصادي الموسع ، ويكون في حالة نمو الدخل بنفس وتيرة نمو معدل عدد السكان وينتج عن ذلك دخل فردي ساكن ، و يتمثل النوع الثاني في النمو الاقتصادي المكثف و يتمثل في كون معدل نمو الدخل يفوق نمو عدد السكان و بالتالي ارتفاع الدخل الفردي[2] .

اما قياس النمو الاقتصادي فان التوجهات الاخيرة سمحت للجانب التجريبي بتوجيه النظريات الجديدة والقديمة باقتراح وجهات نظر تستند الى تجارب واقعية عبر اقتصادات دول متقدمة ،نامية و ناشئة، و اول ما تبادر التركيز عليه هو مقياس الناتج المحلي الاجمالي ،الذي يتم من خلاله قياس قيمة السلع و الخدمات المنتجة في بلد معين خلال سنة معينة، و يبقى هذا الاخير المقياس الافضل لمستوى المعيشة و اجراء المقارنات لمستويات الدخل بين

1- زكرياء مسعودي، خليفة غربي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي: FMOLS و ECM ،دراسة قياسية للفترة 1980-2017 ،مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 04، العدد 07 ،جامعة الوادي 2019، ص119.

2- فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2018 ،مجلة الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ،المجلد 17، العدد 02 ،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ،2020، ص128.

الدول اعتمادا على وحدة مشتركة و هي الدولار الامريكي ، و ذلك رغم الانتقادات الموجهة لهذا المقياس من قبل الباجثين[1].

من خلال المعطيات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة الدراسة فان متوسط معدل النمو بلغ 2.62 % ، كما يلاحظ وجود معدلات نمو اقل من الصفر ، حيث كانت هذه الاخيرة في السنوات 1991، 1993،2020 سالبة و قدرت من طرف البنك العالمي ب -1.2 %، -2.1 % ، -5 % على التوالي

لدراسة تطور هذا المتغير في الجزائر نعتمد على التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(03-01) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2024

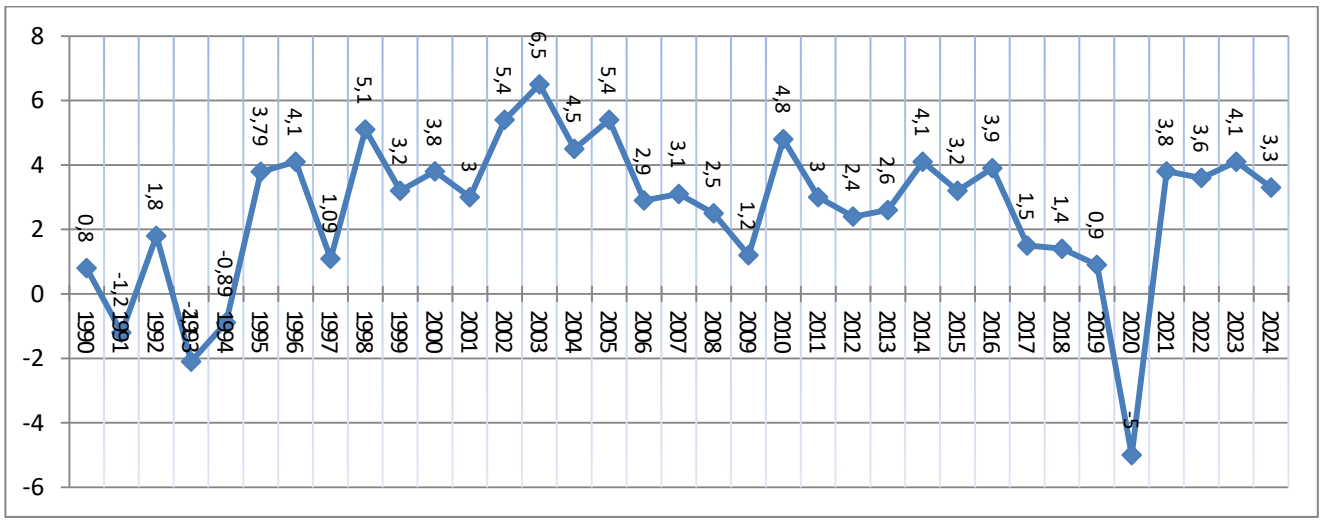

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ أن معدلات النمو خلال الفترة المدروسة شهدت تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، وهو ما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية والتغيرات السياسية والإجراءات المتخذة للنهوض بالاقتصاد الوطني. ففي العشرية الأولى، وبالأخص إلى غاية سنة1994 ، كانت معدلات النمو ضعيفة وأحيانًا سالبة، نتيجة للوضعية الأمنية الصعبة التي عرفتها البلاد آنذاك، إضافة إلى تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، وهو ما أثر سلبًا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات2 ،كما يعزى ذلك الى المديونية الثقيلةالتي ساهمت في تعقيد الوضع الاقتصادي، إذ فرض صندوق النقد

1- فراحي فضيلة، تداعيات اداء اسواق الاوراق المالية على النمو الاقتصادي و التضخم- دراسة قياسية لعينة من الدول الناشئة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2023-2024، ص 59.

2- سمير حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج: ARDL خلال الفترة 1990-2019، JBAES ، مجلد 06، عدد 02 ، جامعة يحي فارس المدية، 2020، ص143.

الدولي إجراءات تقشفية صارمة بعد مفاوضات مع الجزائر، ما أدى إلى تراجع الاستثمارات وانخفاض القروض الموجهة للمؤسسات.

ابتداءً من سنة1994 ، بدأت معدلات النمو تعرف تحسنًا تدريجيًا رغم تذبذبها ، حيث ارتفع معدل النمو الى 4.1 % سنة 1996 لينخفض الى 1.09 % في عام 1997 ، و سبب ذلك تعاقب الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية و تعدد شروط صندوق النقد الدولي ، كما انخفضت خلال هذه الفترة و حسب معطيات البنك الدولي معدلات الاستثمار ممثلة في في التكوين الاجمالي لراس المال الثابت كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي.

انطلاقا من سنة 2001 شهد معدل النمو ارتفاعا و تحسنا ملحوظا ، حيث بلغ المعدل 6.5 % و هو اكبر معدل تم تحقيقه خلال الفترة 1990-2024 ، و يرجع ذلك الى تحسن و ارتفاع اسعار النفط اين بلغ 28.72 دولار سنة 2000 ليرتفع الى 66.03 في سنة 2006 في حين لم تتجاوز اسعار النفط 20 دولار خلال السنوات 1997 ،1998 ، 1999 ، و يرد ذلك الى استقرار الوضع الأمني الذي شجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية، غير أن سجل المعدل تراجعًا إلى 1.6% سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008التي أدت إلى انخفاض الطلب على الطاقة ثم عرف معدل النمو استقرارًا نسبيًا في حدود 3.5% إلى غاية سنة 2012 ،و يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط التي بلغت حوالي 113 دولارًا للبرميل سنة 2011 كما ساهمت البرامج التنموية الكبرى مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو (2001) والبرنامج الخماسي للتنمية الممتدة إلى غاية 2014 في دعم هذا التحسن. ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الجزائري مقارنة مع قطاع الزراعة و الصناعة مثلا ، و هو مايوضحه الجدول

الجدول رقم (03-01) : مساهمة قطاع المحروقات ،الصناعة و الزراعة في الناتج الداخلي الاجمالي 2000-2012 %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المحروقات	39.2	33.9	32.5	35.5	37.8	44.4	45.9	43.7	45.1	31.0	34.7	36.1	32.9
الزراعة	8.4	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.6	7.5	6.4	9.3	8.4	8.1	9.0
الصناعة	7.0	7.3	7.2	6.6	6.2	5.3	5.0	5.1	4.7	5.7	5.0	4.6	4.6

المصدر : معط الله امال ، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد كمي ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 294

انخفض المعدل إلى 1.4 %سنة 2018 و 0.9%سنة 2019 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي وتأثير الأزمة الصحية.

أما في سنة2020 ، فقد تراجع معدل النمو إلى 5%- بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي بلغت 39.18دولارًا للبرميل، وهو مستوى لم تسجله اسار النفط منذ 2005 ، حيث اغرقت جائحة كورونا معظم

الاقتصاديات في ركود غير مسبوق و لم يسلم من ذلك الاقتصاد الجزائري ،و اضيفت هذه الصدمة الى الصدمة الناتجة عن الانخفاض الشديد في اسعار النفط منذ منتصف سنة 2014،

قد نتج هذا التراجع الى درجة ان اصبح سالبا في اجمالي الناتج الحقيقي عن التراجع المعتبر بشكل خاص في اسار النفط ،الخدمات المسوقة،البناء و الاشغال العمومية و الري ب 10.2 %،6.8 %، 3.1% على الترتيب ويرد للاسباب السالفة الذكر اضافة لاجراءات الحجر المتعمدة بغرض احتواء انتشار فيروس كورونا.

، في حين كان الانخفاض و التراجع اقل خفة في قطاعات الصناعة و الخدمات غير المسوقة وهي قطاعات اقل تعرضا للازمة الصحية ، في حين تم تسجيل نمو ايجابي في قطاع الفلاحة ب 1.6 % اي ان القطاع قاوم الازمة بشكل جيد نوعا ما[1].

غير أن الاقتصاد الجزائري شهد تعافيًا ملحوظًاخلال الفترة 2021-2024 واصبحت معدلات النمو موجبة و بمعدل متوسط يقدر ب 3.7 %، ويمكن تحليل التطورات في المعدل من خلال الرسم البياني التاتي:

الشكل رقم (03-02) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لقطاعي المحروقات و خارج المحروقات 2024/2021

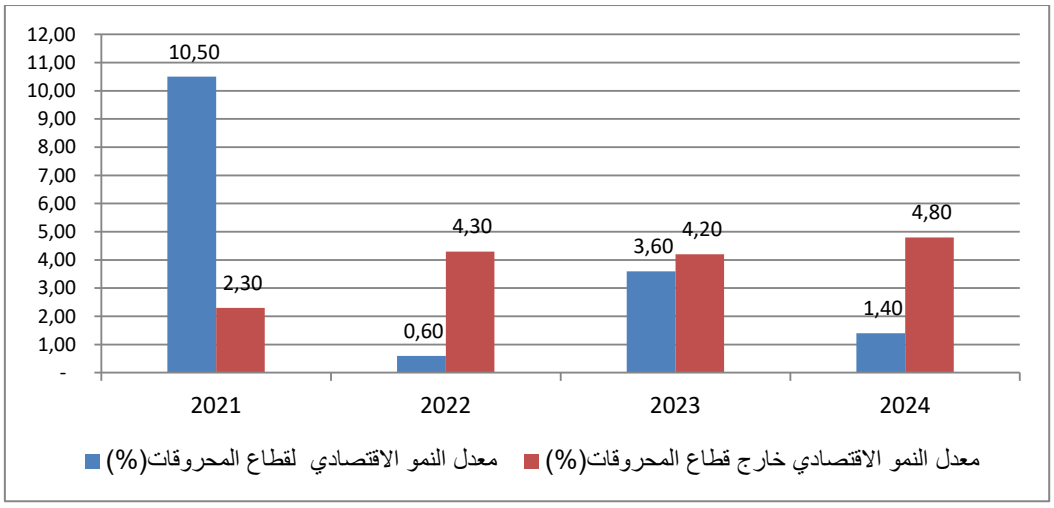

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2021-2022-2023-2024

ابتداءً من سنة 2021 شهد معدل النمو ارتفاعا ملحوظا حيث قفز الى 3.80 % بعد ان كان -5 % في السنة السابقة ،و يرد ذلك الى تحسن الوضعية الوبائية كما ادت اجراءات السياسة النقدية المتخذة من قبل بنك الجزائر الى الحد بشكل كبير من تداعيات الازمة الصحية لى الاقتصاد الوطني [2].

1Banque d'algerie,rapport annuel 2020, banque d'algerie.alger,2021.p 21
2Banque d'algerie,rapport annuel 2021, banque d'algerie.alger,2022.p 23

و قد سجل قطاع خارج المحروقات نموا بمعدل 2.3 % و ساهم في ذلك عدة قطاعات والمتمثلة في البناء و الاشغال العمومية بقيمة مضافة 12.3 % من اجمالي الناتج الداخلي، الخدمات المسوقة و غير المسوقة بقيمة مضافة للخدمات المسوقة 24.4 % من اجمالي الناتج الداخلي و خاصة من قبل خدمات النقل والاتصال ، اما معدل النمو في قطاع المحروقات فقد ساهم بشكل كبير في تحسن معدل النمو الاقتصادي الاجمالي حيث سجل معدل نمو 10.5 % و هذا بعد انتعاش الطلب العالمي على البترول ، ارتفعت حصة القيمة المضافة في اجمالي الناتج الداخلي الى 21.5 % بعد ان كانت 14 % خلال 2020 و هذا مايفسره ارتفاع سعر النفط الخام الجزائري من 42.07 دولار سنة 2020 الى 72.75 دولار للبرميل سنة 2021.[1]

خلال السنوات المتبقية اي 2022 -2023 -2024 فسجلت معدلات نمو موجبة لكن يلاحظ انخفاض المعدل خلال سنة 2022، ثم ارتفاع خلال سنة 2023 الى 4.1 % و هو معدل نمو لم تشهده البلاد منذ 2014 لينخفض مرة اخرى خلال سنة 2024 .

اذا كان انتعاش المعدل خلال 2021 بسبب قطاع المحروقات ، ففي سنة 2022 فيرد ذلك لقطاع خارج المحروقات الذي سجل تقدما ب 4.3 % ، فارتفعت حصة قطاع الخدمات المسوقة من اجمالي الناتج الداخلي الخام الى 5.5 % مقابل 4.9 % خلال السنة السابقة و هو مايعكس انتعاشا قويا في هذا القطاع بعد جائحة كورونا ، وكان هذا النمو في جميع فروع القطاع و المتمثلة في النقل ،الاتصال، المطاعم والمقاهي و الفنادق و الخدمات المقدمة للمؤسسات ، في حين سجل قطاع المحروقات انخفاظا بنسبة 0.6 % بعد ان كان 10.5% خلال السنة السابقة و هذا رغم ارتفاع سعر النفط الى 103.7 دولار خلال 2022 و يعزى ذلك الى تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية التي تصاعدت بشكل كبير في 24 فيفري 2022 من خلال الغزو الواسع النطاق ، ويرد الانخفاض في معدل نمو قطاع المحروقات لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 2.5 % في سنة 2022 و يعزى الانخفاض بشكل اساسي الى صادرات المحروقات الغازية (-9.1%)[2] .

في سنة 2023 ارتفع معدل النمو الى 4.1 % و هذا يؤكد تعافي الاقتصاد الوطني بعد الفترة الزمنية الحادة التي مر بها خلال الازمة الصحية ، ويرجع ذلك الى المساهمة الايجابية للعديد من القطاعات رغم انخفاض اداء بعض القطاعات مقارنة بسنة 2022 ، مثل الانتاج الفلاحي الذي سجل معدل نمو 3.3 % سنة 2023 مقارنة ب2022 اين كان المعدل 5.3 % ، الى جانب قطاع البناء الذي سجل انخفاضا طفيفا خلال السنة مسجلا معدل نمو 3.7 % مقابل 4 % خلال السنة السابقة [3].

1Banque d'algerie,rapport annuel 2021, banque d'algerie.alger,2022.p 24
2Banque d'algerie,rapport annuel 2022, banque d'algerie.alger,2023.p 28
3Banque d'algerie,rapport annuel 2023, banque d'algerie.alger,2024.p 20

خلال سنة 2024 انخفض معدل النمو الاقتصادي الى 3.3 % مسجلا بذلك انخفاضا مقارنة بالسنة السابقة ، و يعزى ذلك الى تراجع ديناميكية قطاع المحروقات بعد انعاش ملحوظ في انتاج المحروقات و حجم صادراتها في عام 2023 اذ سجل القطاع نموا قدره 1.4 % في حين سجلت السنة السابقة 3.6 % في نفس القطاع، يمكن تفسير هذا التراجع اساسا الى ضعف اداء نشاط استخراج المحروقات و الانشطة المرتبطة به[1] .

اما قطاع خارج المحروقات فقد سجل تسارعا ملحوظا في نموه الحقيقي حيث انتقل الى 4.8 % بعد ان كان 4.2 % خلال السنة الفارطة ، و قد سجلت القطاعات الكبرى خارج المحروقات (الخدمات،الزراعة و الصيد ،الصناعة ، انتاج و توزيع الكهرباء و الغاز) باستثناء القطاع الصناعي تسارعا في نموها الحقيقي ، و يوضح التمثيل التالي مساهمة اهم القطاعات في اجمالي الناتج الداخلي خلال سنة 2024

الشكل رقم (03-03): مساهمة اهم القطاعات في اجمالي الناتج الداخلي 2024 (%)

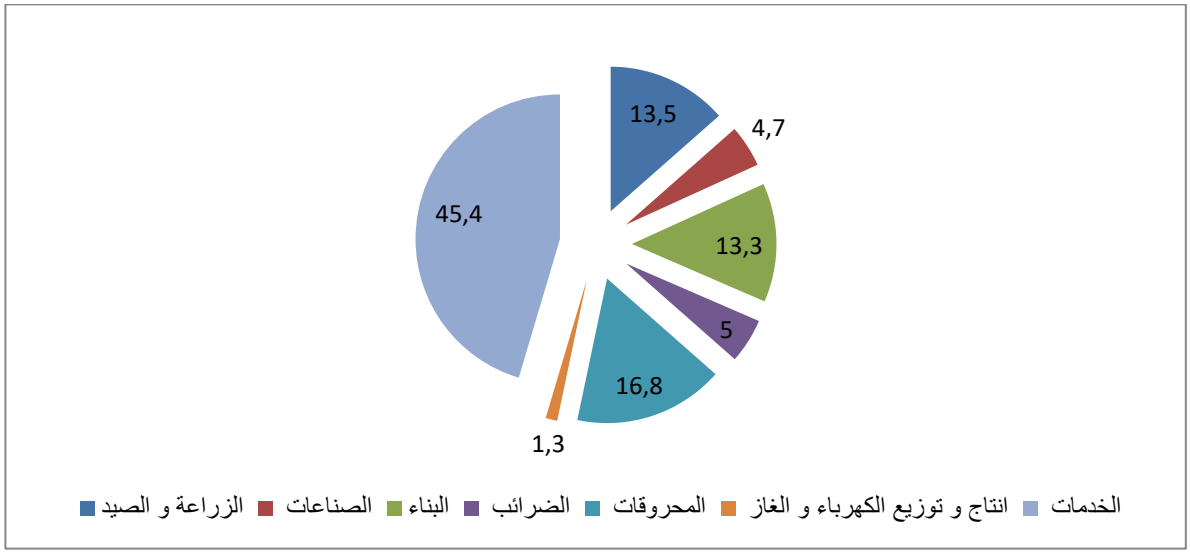

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير بنك الجزائر 2024 ص 24

اهم مايمكن قراءته من الشكل اعلاه ان مساهمة قطاعي الخدمات و البناء تشكلان معا حوالي 65 % من اجمالي الناتج , واضعف مساهمة للقطاع الصناعي مايستوجب على السلطات العمومية منح الاولوية لهذا القطاع ضمن سياسات وهياكل الدعم في اطار التنويع الاقتصادي .

الفرع الثاني : مساهمة ايرادات الغاز الطبيعي في الناتج الاجمالي .

يكتسي قطاع الغاز كجزء من قطاع الطاقة في الجزائر اهمية بالغة سواء ماتعلق بالانتاج الموجه للسوق الداخلي او الموجه للتصدير نحو الاسواق الدولية عموما والسوق الاوروبية عن طريق الانابيب خصوصا , بالنظر الى التطورات الكثيرة خلال السنوات الاخيرة و الجدول الموالي يبين موقع الغاز من الناتج الاجمالي .

1Banque d'algerie,rapport annuel 2024, banque d'algerie.alger,2025.p 24

الشكل رقم (03-04) : ايرادات الغاز الطبيعي الى الناتج الاجمالي للفترة 1990-2021

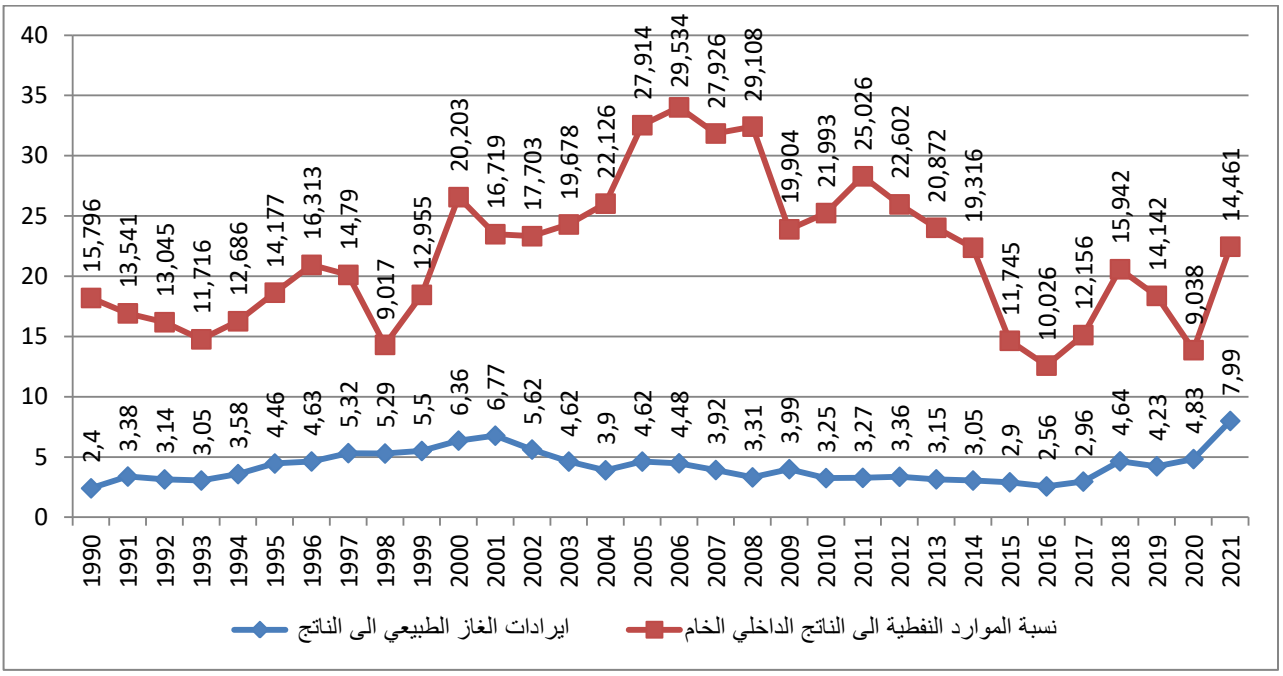

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على : https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.NGAS.RT.ZS
https://data.albankaldawli.org/indicator/ NY.GDP.PETR.RT.ZS

يبرز التمثيل البياني ان :

تطور نسبة إيرادات الموارد النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة يعكس في اتجاهه تطور اسعار النفط وفق دورات الرواج (الارتفاع) و الكساد (الانخفاض) , فمرحلة 90-98 دورة كساد بلغت فيها مساهمة المحروقات ادنى مستوى 9.01 % من الناتج , بينما مرحلة 99-2008 دورة رواج بلغ فيها اعلى نسبة مساهمة في الناتج 29.5 % سنة 2006 , لتبدأ النسبة في التراجع بعد 2008 بسبب اثار الازمة المالية لسنة 2008 , ثم 2016 حوالي 10 % بسبب تراجع اسعار البترول من سنة 2014 , لتسجل ثاني اضعف نسبة خلال الفترة سنة 2020 تحت تاثير تبعات ازمة كورونا .

اما تطور نسبة إيرادات الغاز الطبيعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة فهي اقل تذبذبا بسبب ارتباط اغلب مبيعات الغاز الجزائري بعقود طويلة الاجل ما يجعل اغلب التطورات قبل سنة 2020 مرتبطة اساسا بتغير نسب مساهمات القطاعات الاخرى ومنها المحروقات . فقد شهدت النسبة ارتفاعا ملحوظا خلال التسعينات لتبلغ ذروتها سنة 2000 بنسبة 6.7٪، لكن نفسير تحسن نسبة مساهمة الغاز في الناتج الداخلي خلال فترات تراجع اسعار النفط في السوق الدولي مرده الى تراجع باقي القطاعات المرتبطة باسعار النفط و ما

يرتبط بها من سياسات الانفاق العمومي في فترات تراجع سعر النفط وبالتالي انعكاس لتراجع عائدات الخزينة العمومية . غير أنّ الفترة اللاحقة تميزت بتراجع نسبي في هذه النسبة، لا سيما خلال سنوات ارتفاع أسعار البترول، إذ أدّى تحسن عائدات النفط إلى زيادة الوزن النسبي لإيراداته في الناتج المحلي الإجمالي على حساب الغاز الطبيعي وباقي القطاعات الاخرى . كما ساهمت الأزمات الدورية في أسواق الطاقة العالمية، خاصة بعد 2008 و2014، في تعميق هذا التراجع. ومع ذلك، يُسجل المنحنى انتعاشًا واضحًا ابتداءً من سنة 2020 ليبلغ 7.99٪ في 2021، بفعل ارتفاع أسعار الغاز نتيجة أزمة الطاقة في السوق الاوروبية بسبب الحرب الروسية الاوكرانية و ما صاحبها من عقوبات غربية على روسيا وبداية التوقف عن التزود بالغاو الروسي وصولا الى قطع انابيب الامداد الروسية نحو اوروبا وهو ما ادى من جهة الى ارتفاع اسعار الغاز في السوق الدولية , و من جهة اخرى الى تعزيز حصة الجزائر من صادرات الغاز نحو اوروبا .

الفرع الثالث : تطور أسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1990–2024).

يعتبر النفط من أهم السلع المتداولة عالميا، فهو " كلمةتعني باللغة اللاتينية (petroleum) وهي تتكون من مقطعين الأول (petra) ويعني بها الصخر والثاني (oleum) ويعني بها زيت ، ومنه كلمة (petroleum) تعني باللغة العربية زيت الصخر"[1]، أكتشف منذ القدم في عدة أماكن، لكن " كانت عمليات الحفر الناجحة لأول بئر تجاري على يد الكولونيل إيدوين آل دريك Edwin LDrake شمالي غرب بنسلفانيا في العام 1859"[2]، أما تحديد قيمة السلعة، أي تسعيرها فقد مر بعدة مراحل، حيث " يعتبر السعر المعلن أول سعر يحدد به قيمة للنفط، والذي ظهر أول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من طرف شركة ستاندار– أويل(standared-oil) التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية عند فوهة البئر" [3]، ثم ظهرت أنواع أخرى من أسعار النفط والتي من بينها السعر الترجيعي، سعر المقايضة والسعر الارجاعي، والسعر الفوري (الآني)، أما سعر نفط الجزائر فيحدد وفق السعر المعتمد من طرف منظمة الأوبك وهو السعر الرسمي أو الإداري.

[1]- عبد المقتدر عبد العزيز السيد ، البترول وطرق استكشافه ، دار الفكر ، عمان ، ط01 ، 2008 ، ص 23.

[2]-ريتشارد هاينبرغ ، ترجمة أنطوان عبد الله ، سراب النفط ، الدار العربية للعلوم، بيروت ، ط01 ، 2005 ،ص 93 .

[3]- محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983، ص 196.

مرت السوق النفطية بمراحل عديدة مؤثرة في ذلك على سعر النفط،الذي تأثر بعدة عوامل إقتصادية وغير إقتصادية، ويؤثر ذلك على الدول النفطية والتي من بينها الجزائر التي تعتبر من بين الدول الريعية المعتمدة على مداخيل النفط، حيث عرف الاقتصاد الجزائري تقلبات عديدة بفعل تقلبات أسعار النفط التي تميزت منذ عام 1990 بتقلبات عديدة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-05): تطور سعر نفط خليط صحراء الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

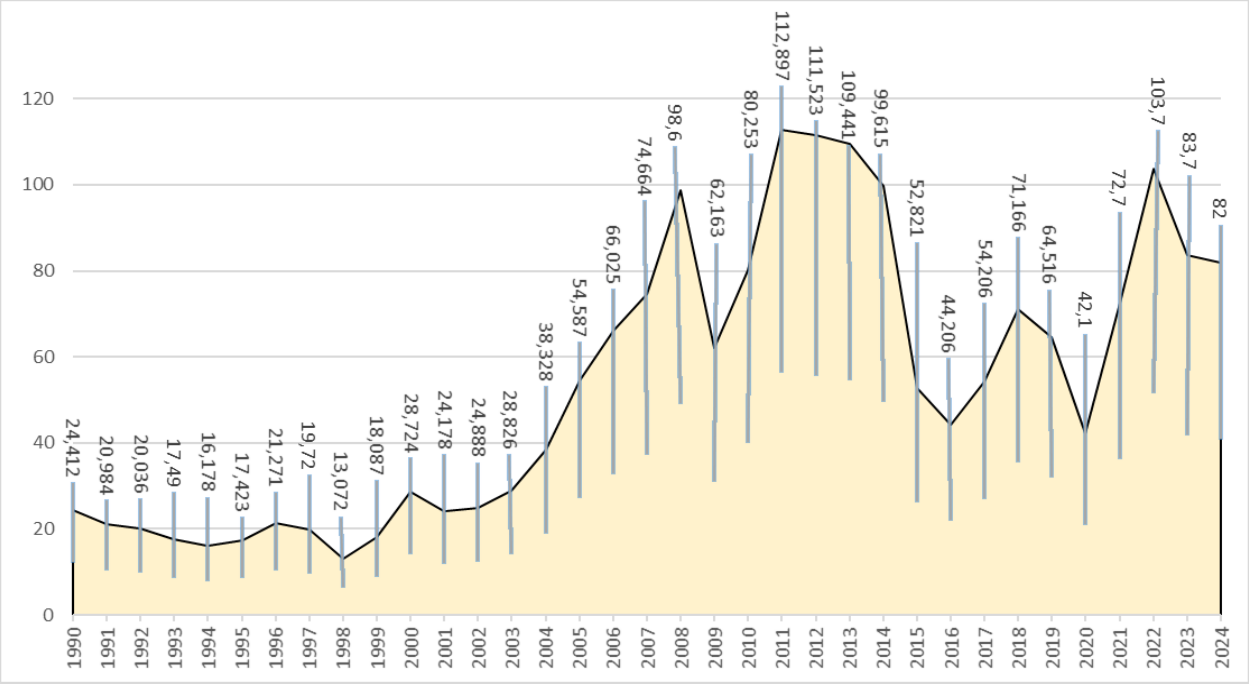

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور سعر نفط خليط صحاري الجزائر مر بمراحل عديدة متأثرا بعدة عوامل إقتصادية و غيرها ، حيث:

- لم يتجاوز سعر نفط خليط صحاري الجزائر20 دولار كمتوسط سنوي خلال فترة التسعينات، فبعد الأزمة النفطية العكسية لعام 1986 والتي إنهارت فيها أسعار النفط إلى حدود إلى 16 دولار للبرميل بدأت تنتعش تدريجيا إلى حدود 20 دولار للبرميل، ثم إرتفعت إلى 24 دولار للبرميل مدفوعة بأزمةحرب الخليج أثناء إجتياح العراق للكويت سنة 1990، لكن بالرغم من إستقرارها خلال الفترة (1991-1997) إلا أنها إنهارت عام 1998 وهذا بسبب يعود إلى الأزمة الاقتصادية التي مرت بها دول شرق آسيا، حيث إنخفض طلبها على النفط كما توضحه معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-2) : النمو الطلب الأسيوي على النفط و نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال (1996-1999)

البيان	معدل النمو		
	1997-1996	1998-1997	1999-1998
GDP PPP*	% 6.30	%3.90	%5.86
GDP XR**	%5.94	%1.93	%5.40
الطلب على النفط	%8.08	%(1.96-)	%5.85

*- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب القوة الشرائية للدولار عام 1995.

**- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب سعر صرف الدولار عام 1995.

المصدر : آمي مايرز جاف ، أسواق الطاقة الأسيوية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي الإمارات العربية ، 2005 ، ص 164.

- مع بداية القرن الجديد وحتى عام 2008 عرفت أسعار النفط ومن بينها خليط صحاري الجزائر ارتفاعات هامة، فبعدما كانت تقارب 29 دولار عام 2000 إرتفعت إلى حدود 100 دولار للبرميل عام 2008، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط كما هو موضح في معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-3) :تطور الطلب والعرض العالميين على النفط خلال الفترة (2005-2009).

السنة		2005	2006	2007	2008	2009
الطلب العالمي	دول التعاون الاقتصادي	49.9	49.6	49.3	47.6	45.5
	الدول النامية	22.7	23.5	24.6	25.5	26
	الصين	6.7	7.2	7.6	8	8.3
	مجموع الطلب العالمي	84.1	85.2	86.4	85.9	84.5
العرض العالمي	عرض الأوبك	30.7	30.5	30.2	31.2	28.7
	العرض العالمي	84.2	84.4	84.6	85.7	84.2
	نسبة الأوبك/ العرض العالمي	36.5	36.1	35.7	37	34.1
الفرق بين العرض والطلب		0.1+	0.8 -	1.9 -	0.2 -	0.3 -

المصدر : OPEC ; Bulletin ; November/December 2010;p137

من خلال الجدول نلاحظ إن سبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط خاصة بعد سنة 2006 يعود إلى العجز في السوق النفطية أي قلة العرض النفطي بالمقابل ارتفاع الطلب عليه، حيث قارب هذا العجز 2 مليون برميل يوميا عام 2007.

– أنهيار سعر النفط عام 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم إنتقلت إلى باقي الدول الرأسمالية، فقط بلغ سعر برميل النفط خليط صحاري الجزائر 62 دولار للبرميل كمتوسط سنوي.

– لم تدم الأزمة النفطية لعام 2009 طويلا فقد بدأت أسعار النفط في الارتفاع من جديد مدعومة بزيادة الطلب على النفط وخاصة من الصين وبعض دول شرق آسيا الأخرى، حيث بلغت عام 2011 ما يقارب 113 دولار للبرميل كأعلى سعر سنوي إسمي منذ بداية تسعير هذه السلعة.

– إنخفاض أسعار النفط خلال الفترة 2012-2016، ويعود ذلك وجود فائض في العرض العالمي للنفط بسبب إنخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي كما هو موضح في الشكل الموالي

الشكل رقم (03-06):تطور معدل النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2014

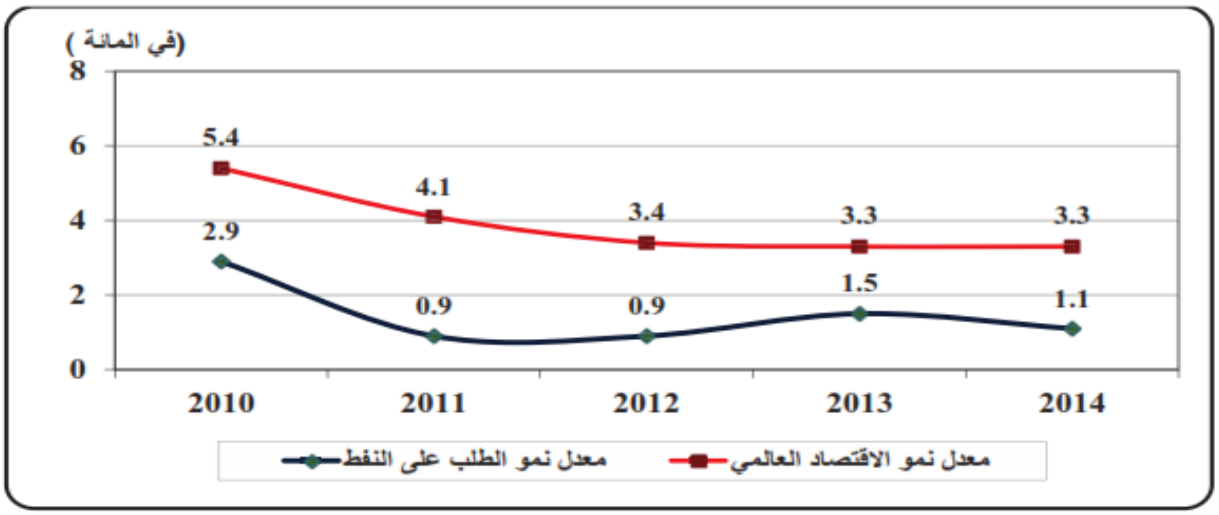

المصدر :صندوق النقد العربي ,التقرير الاقتصادي العربي الموحد,2015 ,ص 119 .

نلاحظ من خلال المعطيات إن معدل النمو الاقتصاد العالمي انخفض من 5.4% إلى 3.3% عام 2014 والذي رافقه إنخفاض في معدل نمو الطلب على النفط.

– بالرغم من ارتفاع سعر النفط خلال السنتين 2017 و 2018 واقترابه من 72 دولار للبرميل إلا أنه بدأ في الانخفاض من جديد عام 2019، حيث وصل عام 2020 إلى 42 دولار للبرميل متأثرا بالأزمة الصحية العالمية لكوفيد 2019 التي تسببت في غلق التجارة العالمية وتعطيل النمو الاقتصادي العالمي.

– بعد زوال آثار الأزمة الصحية العالمية لكوفيد 2019 بدأت السوق النفطية تنتعش من جديد، حيث بدأت أسعار النفط في الارتفاع حتى وصلت عام 2022 إلى 103 دولار للبرميل كمتوسط سنوي، و إستقرت خلال

السنتين الأخيرتين 2023 و2024 عند حدود 83 دولار للبرميل وقد ساهم ارتفاع الطلب العالمي على النفط في استقرار سعر السلعة.

المطلب الثاني : تطور عدد السكان .

يعتبر تطور النمو السكاني احد المحددات المهمة لتطورات سوق العمل في اي دولة , باعتبارها المصدر الاساسي لتطور القوى العاملة في الدولة ,وبالتالي كأحد محددات توازن سوق العمل في الدولة من خلال تطور قوة عرض العمل , و ما تتطلبه من توفير قوة طلب موازية على العمل للوصول الى التوازن في هذا السوق , كل ذلك يحتاج اولا الى توفر المعلومة حول تطور عدد السكان .

أصبحت القضية السكانية أحد الانشغالات الأساسية التي حظيت باهتمام واسع في مختلف المؤتمرات الإقليمية والدولية و صولا الى العالمية، من بينها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014 المنعقد بنيويورك . وقد أولت الحكومات والمنظمات الدولية عناية خاصة لمتابعة نمو هذا المورد الاساسي وتطوره، والعمل على التحكم في مواجهة الآثار السلبية للمعضلة السكانية.

في الجزائر، يتجلى هذا الاهتمام من خلال مختلف عمليات المسح المتعلقة بعدد السكان، والتي تهدف إلى توفير بيانات رسمية حول قضايا السكان والتنمية، و قد تم القيام بعدة تحقيقات ميدانية، سواء على المستوى الوطني مثل المسح الوطني حول الشغل لدى الأسر، أو على المستوى الدولي كالمشروع العربي لصحة الأسرة، و ذلك بالاشترك مع مؤسسات وهيئات وطنية ودولية مثل الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وجامعة الدول العربية. [1] بهدف دراسة تطور هذا المتغير خلال فترة الدراسة نعتمد على المنحنى البياني التالي:

[1] يحي لعمارة محامد، التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها -دراسة تحليلية وديمغرافية 1966-2018 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد18،العدد4، جامعة مستغانم، 2021/04/13 ، ص214.

الشكل رقم (03-07) : تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1990-2024

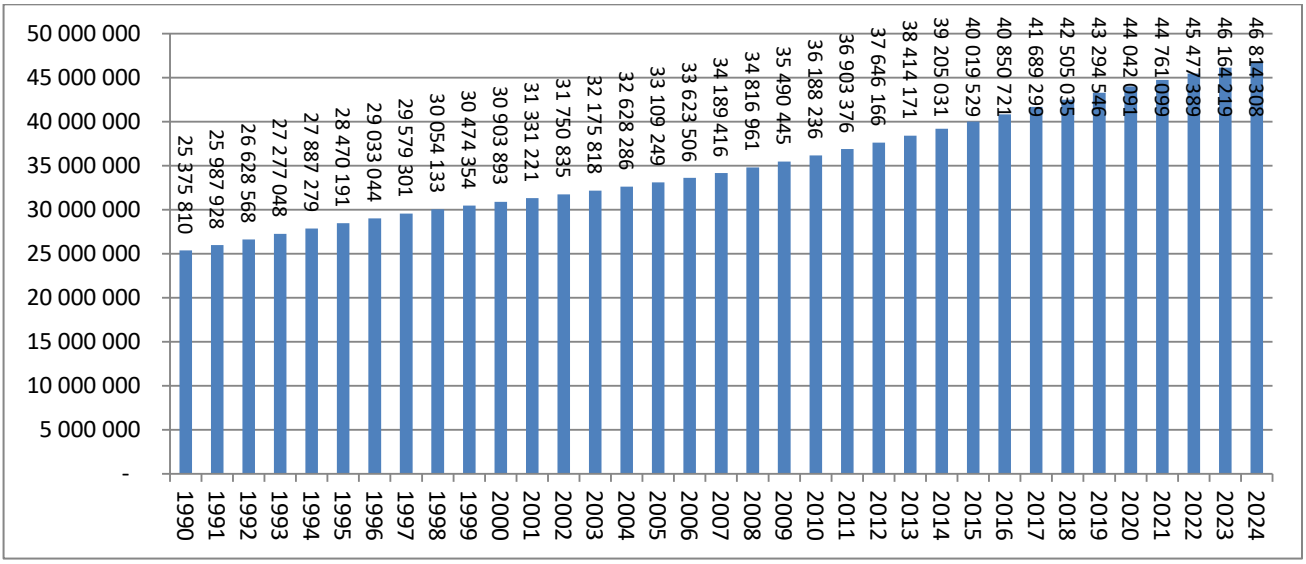

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

بناءا على المعطيات المتعلقة بعدد السكان و المتحصل عليها من البنك الدولي للفترة 1990-2024 ، يلاحظ ان اكبر زيادة سكانية كانت في عام 1990 و بمعدل 2.51 % في حين كانت الاقل زيادة لعدد السكان في سنة 2002 و 2003 بمعدل زيادة قدره 1.34 %.

و لدراسة تطور النمو السكاني في الجزائر ارتاينا تقسيم مرحلة الدراسة الى المراحل التالية :

الفرع الاول : المرحلة 1990-2000.

نلاحظ أن معدل الزيادة السكانية سنويًا كان متقاربًا في بداية المرحلة، و بمتوسط نمو قدره 2.04 % حيث تراوح بين 2.51 % سنة 1990 و 1.41 % عام 2000 ، غير ان المعدل كان متناقصا كما يظهرة التمثيل التالي:

الشكل رقم (03-08): تطور معدل النمو السكاني في الجزائر 1990-2000 (%)

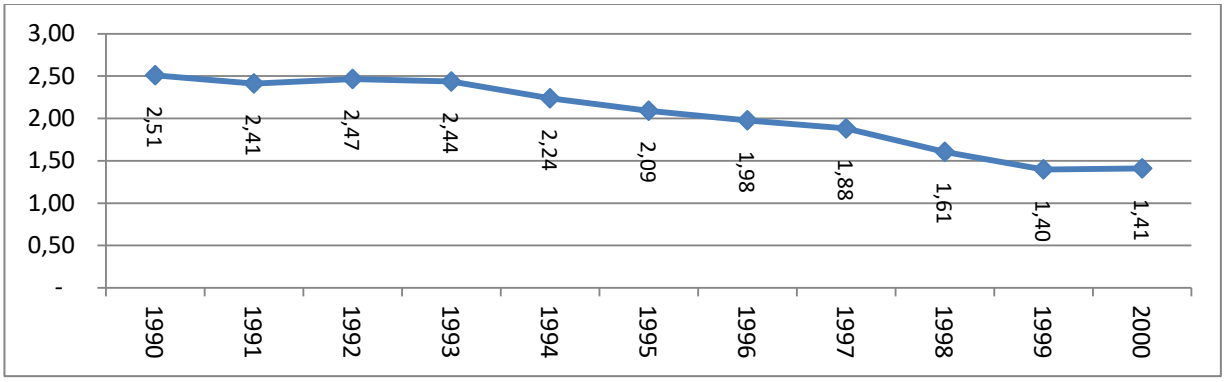

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي.

لتفسير التراجع خلال هذه الفترة ينبغي استعراض م اشهدته البلاد خلال مرحلة التسعينات على كافة الاصعدة السياسية منها الى جانب الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و قد كان لتداعيات الازمة الاقتصادية لسنة 1986 و انهيار اسعار النفط الاثر الكبير و جعلت القائمين على الحكم يتخلون عن من المشاريع الانمائية التي كانت مقررة في قطاع السكن و البناء و الاشغال العمومية و كافة مشاريع البنية التحتية[1]. و هذا كان سببا في تردي الضروف الاقتصادية و انتشار البطالة و التي بلغت معدل متوسط خلال الفترة قدره 26.29 % مما جعل الكثير من الشباب يعزفون عن الزواج ، كما يرد التراجع الى الوضعية الامنية الصعبة بداية من 1992 و التي ادت الى عشرات الالاف من الضحايا كما فقد الالاف من العمال مناصبهم اضافة الى نزوح مئات الالاف من السكان الى المدن مما اثر على الحيوية الديمغرافية سلبا.

الفرع الثاني : المرحلة ما بعد الازمة الامنية حتى الازمة الصحية2001 –2019.

بعد اثار الازمة الاقتصادية و الامنية التي عاشتها البلاد ، تحسنت الاوضاع ابتداءا من العشرية الاولى من القرن الواحد و العشرون ، اذ شهدت الجزائر استقرارا امنيا الى جانب ارتفاع اسعار النفط حيث بلغت 28.82 دولار مقارنة بفترة التسعينات اين كان سعر البرميل من النفط 13.07 دولار في عام 1998 .

[1] تومي حسين، النمو السكاني و اثره في نشاة المدن و تطورها في العالم - دراسة نموذج الجزائر للفترة الزمنية (1962-2018) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2018-2019 ، ص 660.

مما اثر على على معدلات الخصوبة والنمو السكاني نحو الارتفاع ، كما ادى تحسن و تطور خدمات الرعاية الصحية و برامج الامومة والطفولة الى انخفاض مستويات الوفيات العامة و على الوجه الخصوص و فيات الرضع و الاطفال.

وحسب معطيات الديوان الوطني للاحصاء ،سجلت الجزائر اكبر معدل للخصوبة خلال هذه الفترة حيب بلغ 26.12 بالالف ، أي تسجيل حوالي 1067000 مولود حي و هورقم قياسي لم يتم بلوغه في تاريخ الجزائر ، في حين كان معدل الخصوبة سنة 2000 حوالي 19.36 بالالف بمعنى تسجيل حوالي 589000 مولود حي و هو الرقم الاقل منذ استقلال الوطن، اما الوفيات فكان المعدل الخام للوفيات متقاربا جدا خلال الفترة 2001-2019 اذ تراوح بين 4.30 بالالف و 4.59 بالالف ، و نبين في الرسم البياني التالي تطور عدد الولادات و الوفيات خلال هذه الفترة .

الشكل رقم (03-09): تطور عدد الولادات و الوفيات في الجزائر 2001-2019 (الف)

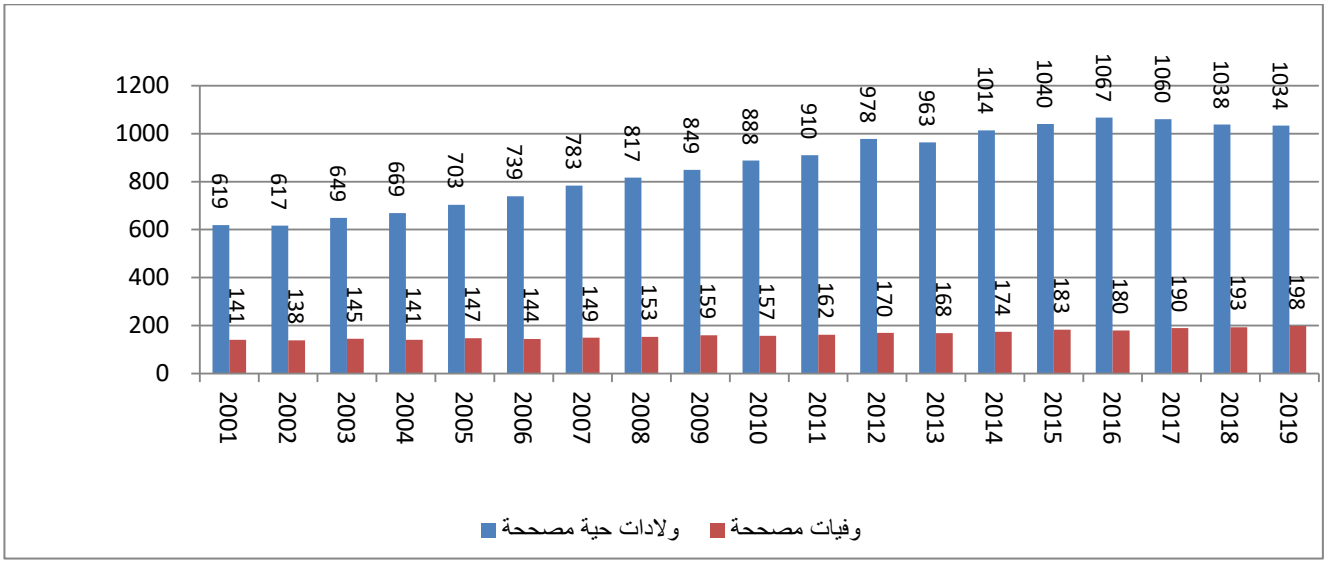

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء.

اما تطور عدد السكان حسب الفئة العمرية ،فان عدد السكان الاكثر من 60 سنة كان يمثل 5.8 % سنة 1977 ليبلغ حسب التعداد السكاني 2008 حوالي 7.5 % من اجمالي عدد السكان[1]، في حين بلغ المعدل 9.53 % سنة 2019 ، رغم ارتفاع المعدل من سنة لاخرى الا ان المعدل يبقى منخفضا و هذا ما

(1) boudjemline nawal, delenda aissa , transistion demographique et vieillssement en algerie, مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية, volume 10, no 04, université ouargla,2019, p 263

يعني نفقات اقل على معاشات التقاعد و الرعاية الصحية و الخدمات الاجتماعية للمسنين ، في المقابل توفر قوة عمل كبيرة تمكن من رفع الانتاجية اذا توفرت فرص العمل.

إلا أنه بعد سنة 2015 بدأ معدل الزيادة السكانية بالانخفاض مجددًا، حيث تراجع من2.08 % سنة2016 إلى1.86 % سنة 2019 و يرد ذلك إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أزمة السكن، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض أسعار المحروقات وتأثر مشاريع الاستثمار، إضافة إلى تأخر سن الزواج عند المرأة بسبب دخولها سوق العمل واستخدام وسائل منع الحمل.

الفرع الثالث : المرحلة ما بعد الازمة الصحية 2020 / 2024.

من المعطيات المتوفرة من مختلف المصادر كالبنك الدولي او الديوان الوطني للاحصاء ما يلاحظ خلال هذه الفترة ، استمرار الزيادة المتناقصة لعدد السكان أي معدل نمو متناقص حيث بلغ النمو الطبيعي للسكان في عام 2020 حوالي 747 الف نسمة لينخفض الى 691 الف سنة 2021 ليشهد هذا النمو تحسنا في السنة الموالية ب 712 الف ثم انخفضت الزيادة السكانية في سنة 2023 و قدر النمو ب 703 الف نسمة [1]. مقابل 650 الف (حسب معطيات البنك الدولي) ، ويمكن التعبير بيانيا على معدل النمو خلال هذه الفترة كما يلي :

الشكل رقم (03-10) : تطور معدل النمو السكاني في الجزائر 2020-2024 (%)

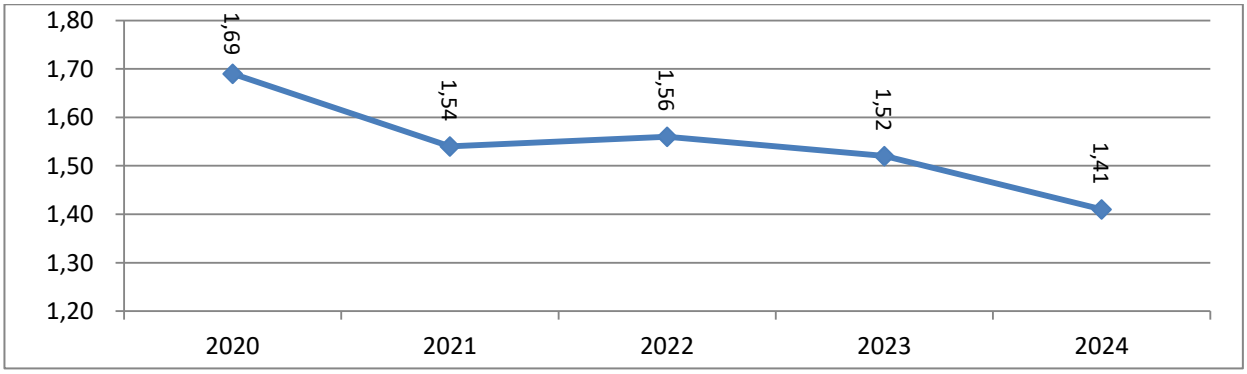

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء و معطيات البنك الدولي بالنسبة لسنة 2024.

و يعزى هذا الانخفاض في معدل النمو لعدة عوامل منها الازمة الصحية والتي اعلنت من طرف منظمة الصحة العالمية في شهر فيفري 2020 كجائحة عالمية ،مما دفع بالدولة الجزائرية كغيرها من الدول الى فرض قيود و اجراءات صحية بهدف احتواء الفيروس ، و يعد من بين تلك الاجراءات القرار المرسل من طرف وزارة الداخلية الى ولاة 19 ولاية الاكثر اصابة بالفيروس والذي ينص على ضرورة التوقيف الفوري و بصفة مؤقتة عن ابرام

(1) Office nationale des statistiques, démographie algerienne 2020-2023 , alger 2024, p 06. disponible sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie algerienne 2020-2023 pdf

عقود الزواج الى اشعار اخر[1] ، كما يرد ايضا التراجع الى جانب الاثر الظرفي الذي يتمثل جزئيا في الوضعية الوبائية في تراجع عدد الزوجات ، الى التغيرات الهيكلية في التركيبة السكانية و المتمثلة اساسا في الفئة التي ينحصر فيها عدد الزواجات بنسبة 80 % و هي الفئة العمرية 20-34 سنة اذ انخفضت الفئة من 10977 مليون سنة 2015 الى 9861 مليون سنة 2023 ، و مع استمرار حجم هذه الفئة من السكان و بغياب تاثير عوامل اخرى يتوقع التراجع المستمر في حجم الزوجات حتى افاق 2025-2030 .[2]

و تبعا لهذه العوامل انخفضت عدد حالات الزواج خلال الفترة و منذ سنة 2014 و بوتيرة اسرع منذ 2020 اين تم تسجيل خلال هذه السنة حسب مكاتب الحالة المدنية 285000 حالة بانخفاض نسبته 10 % مقارنة بسنة 2019 , لترتفع عدد الحالات الى 315000 خلال 2021 و هذا مؤقتا فقط و سجلت مكاتب الحالة المدنية انخفاض سنة 2022 ليبلغ عدد حالات الزواج 278 644 سنة 2023.

و نتج عن هذه العوامل تركيبة سكانية تراجعت فيها فئة السكان دون الخامسة حيث قدرت ب 10.2 % بعد ان كانت 11.7 % من اجمالي السكان سنة 2019 ، كما واصلت فئة الاشخاص في النشاط الاقتصادي في الانخفاض اي الفئة العمرية 15-59 سنة حيث انتقلت من 60 % سنة 2019 الى 59.2 % سنة 2023.

و ما يمكن ملاحظته من المعطيات الخاصة بعامي 2008 و 2023 استمرار مرحلة الانتقالية الديمغرافية ، وينعكس هذا التحول في تضييق الفئات العمرية 15-19 سنة و 20-24 سنة و بدرجة اقل الفئة العمرية ما بين 25 و 29 سنة ، في حين ارتفعت نسبة البالغين 60 سنة و اكثر الى 10.5 % في عام 2023 مقارنة بسنة 2019 اين كانت تمثل 9.5 % ، و قدر بذلك حجم هذه الفئة حوالي 5 ملايين شخص ، بلغ من بينهم 2127000 سن 70 و اكثر و حوالي 707000 بلغوا 80 سنة فما فوق[3] .

واستمرار هذه الوضعية اي التناقص في نسبة الشباب و ارتفاع نسبة كبار السن يعني تراجع في القوة العاملة و الانتاج و في المقابل زيادة في النفقات العامة الناتجة عن الرعاية

[1] راحلي سعاد، اثر تعليق عقود الزواج كاجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا، revue académique de la recherche juridique ،المجلد 12،العدد04، جامعة بجاية، 2021/10/10 ، ص32.

(2) Office nationale des statistiques, démographie algerienne 2020-2023 , op. cit ,p 5

(3) Office nationale des statistiques, démographie algerienne 2020-2023 , op. cit ,p 2

المطلب الثالث : تطور القوى العاملة و معدل نموها خلال الفترة 2024/1990.

يعتبر تطور عدد القوى العاملة و معدل نموها عنصرين مهمين في تحليل تطور سوق العمل خلال فترة الدراسة

الفرع الاول : تطور عدد القوى العاملة .

رأينا في المطلب السابق ان عدد السكان عرف تطورا كبيرا خلال الفترة مع تغير في التركيبة الديموغرافية كل ذلك بالاضافة الى تطورات الوضع الاقتصادي تتحكم في تطور عدد القوى العاملة كما يبينه الشكل الموالي .

الشكل رقم (03-11) : عدد القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 .

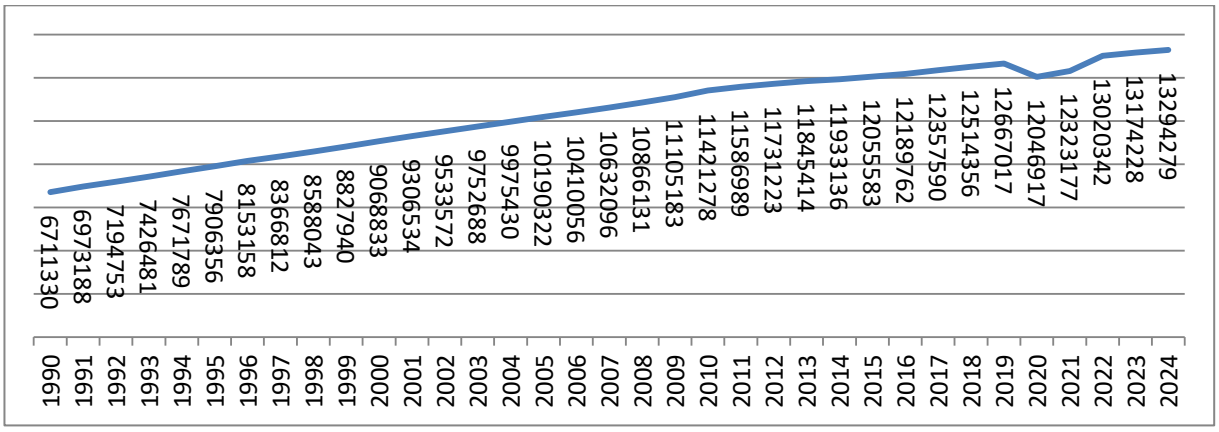

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا معطيات البنك الدولي .

يبين الشكل اعلاه ان عدد القوى العاملة قد تضاعف بين بداية الفترة ونهايتها لينتقل من حوالي 6.7 مليون الى حوالي 13.2 مليون , حيث تزايد بشكل مضطرد خلال الفترة في اتجاه تصاعدي باستثناء السنتين 2021/2020 التي عرفت تراجع في عدد القوى العاملة , ويعود هذا التراجع الى اثار جائحة كورونا , لان القوى العاملة كما رأينا في الفصل الاول تضم المشتغلون والبطالون الباحثون عن العمل و الراغبون فيه عند مستوى الاجر السائد فالتراجع في عدد القوى العاملة خلال الجائحة تفسيره وجود افراد بطالون ولا يبحثون عن عمل بسبب اجراءات الحجر الصحي (عدم الالتحاق بقوة العمل او الخروج من قوة العمل) .

الفرع الثاني : تطور معدل نمو القوى العاملة :

تكمن اهمية معدل نمو القوى العاملة بالمقارنة مع تطور عدد القوى العاملة في كونه يقيس نسبة المشتغلون والباحثون عن العمل الى الاجمالي , فزيادة النمو السكاني لا يعني بالضرورة نفس الزيادة في نمو القوى العاملة والشكل الموالي يبين تطور معدل نمو القوى العاملة .

الشكل رقم (03-12) : معدل نمو القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 1991-2024 .

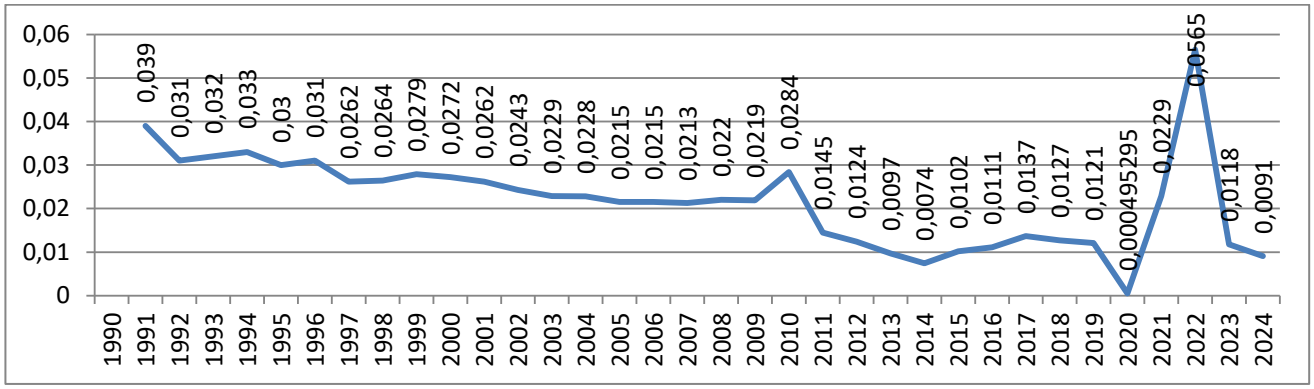

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا معطيات البنك الدولي .

يبين الشكل اعلاه ان معدل نمو القوى العاملة على العموم يتجه نزولا عكس اتجاه عدد القوى العاملة , لأنه يأخذ في الاعتبار تطور عدد السكان و بالتالي يتأثر بتغير التركيبة الديموغرافية , حيث تزداد فئة الخارجين من قوة العمل (المتقاعدون) وفئة اللذين لم يدخلو بعد لقوة العمل (الاطفال و من هم في سن التمدرس) , دون ان نهمل تطور الوضعية الاقتصادية . فنلاحظ ان ادنى معدل للنمو سجل سنة 2020 تحت تأثير جائحة كورونا و اجراءات الحجر الصحي , و اكبر قفزة عرفها معدل نمو القوى العاملة كان سنتي 2022/2021 بعد بداية التعافي من اثار الجائحة وتحسن اسعار المحروقات في السوق الدولية (عودة الخارجين من قوة العمل) .

المبحث الثاني : تحليل تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2024/1994 .

سوق العمل باعتباره المجال الذي تتقاطع فيه مؤشرات البطالة و التشغيل , بحكم التفاعل بين قوى عرض العمل وقوى الطلب عليه , بعتبر من المؤشرات المهمة لما يتميز به من أبعاد اقتصادية و اجتماعية تعكس ديناميكية الاقتصاد الوطني في خلق التوازن بين قوى السوق (العرض و الطلب). فمن خلاله يمكن استقراء قدرات الاقتصاد الوطني على استيعاب القوى العاملة ، و خلق فرص عمل ، وتقليص البطالة خاصة بين الفئات ذات الأهمية في التركيبة الديمغرافية للمجتمع مثل الشباب والنساء.

لتحليل واقع سوق العمل يمكن الاعتماد على المؤشرات المتعلقة بتطور معدلات البطالة للفترة من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالبطالة مثل– معدل البطالة الاجمالي , معدلات البطالة حسب الجنس ,....الخ (كعلاقة عكسية مع المتغيرات المؤثرة فيها) , او الاعتماد على المؤشرات المتعلقة بتطور التشغيل خلال الفترةمن خلال مجموعو من المؤشرات المتعلقة بالتشغيل مثل معدل التشغيل الاجمالي , معدل التشغيل القطاعي ...الخ (كعلاقة طردية مع المتغيرات المؤثرة فيه)

المطلب الأول : تطور مؤشرات التشغيل

من اهم مؤشرات سوق العمل نتطرق لمعدل التشغيل , معدل التشغيل القطاعي , معدل المشاركة .

الفرع الاول : معدل التشغيل.

قياس التشغيل يسلط الضوء على الجانب الايجابي لسوق العمل(مدى استغلال الموارد البشرية المتاحة) , حيث يستخدم لمعرفة نسبة للسكان في سن العمل المشتغلون , و بالتالي يعبر عن قدرة الاقتصاد على استغلال الطاقات البشرية المتاحة كما يبينه الجدول :

الجدول رقم (03-4) : تطور معدل التشغيل الاجمالي (+15) في الجزائر للفترة 1991- 2024 .

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التشغيل	36,363	34,614	33,763	33,05	31,07	32,57	33,588	32,7	31,782
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التشغيل	31,088	32,037	32,499	33,29	35,81	36,72	37,946	37,22	38,264
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التشغيل	38,779	39,174	39,006	38,38	38,66	38,25	37,696	38,008	37,236
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
معدل التشغيل	37,137	37,011	33,992	34,42	36,28	36,33	36,102		

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على : World Bank .World Development Indicators

يوضح الجدول وبالمقارنة مع الشكل(02) ان سوق العمل مر بأربعة مراحل :

اولا – المرحلة 91–99 : فخلال الفترة نلاحظ معدل بطالة مرتفع و يتزايد من سنة الى اخرى , ومعدل تشغيل ينخفض من سنة الى اخرى لنفس الفترة وهو مؤشر على هشاشة سوق العمل بسبب سياسة العديل

الهيكلي وما رافقها من اجراءات صارمة تمس سوق العمل (الخوصصة , تسريح العمال , تقليص النفقات العمومية) .

ثانيا– المرحلة 2000–2009 : عرفت هذه الفترة انخفاض مضطرد في معدلات البطالة (من 29.77 % سنة 2000 الى 10.16 % سنة 2009) و زيادة مستمرة في معدلات التشغيل (من 31.08 % سنة 2000 الى 38.77 % سنة 2009) وهو ما يؤشر على انتعاش نسبي في سوق العمل نتيجة التوسع في الانفاق العام مع تحسن العائدات النفطية .

ثالثا – مرحلة التراجع 2014–2019 : نتيجة الصدمة النفطية سجل سوق العمل تراجع نسبي في معدلات التشغيل و عودة معدلات البطالة للارتفاع , نتيجة تراجع العائدات النفطية وانتهاج سياسة تقشفية بتقليص الانفاق العام وتجميد المشاريع .

رابعا – مرحلة التراجع الحاد ثم الانتعاش 2020–2024: من اثار جائحة كورونا خلال السنة 2020 ارتفاع معدل البطالة بحوالي 2 **%** وتراجع معدل التشغيل بحوالي 3 **%** وهو ما يؤشر على اختلال ظرفي حاد في سوق العمل , سرعان ما عاد الى التعافي بداية من سنة 2022 مع تراجع ازمة الجائحة وانتعاش اسعار النفط مع بوادر بداية الصراع الروسي الأوكراني .

الفرع الثاني : معدل المشاركة في قوة العمل .

يعبر معدل المشاركة في قوة العمل الاجمالي عن نسبة قوة العمل الى عدد السكان ، و بنفس الطريقة يحتسب المعدل حسب الجنس (دكور – اناث) ، و الشكل الموالي يبين تطور معدل المشاركة الاجمالي وحسب الجنس للفترة 91-23 في الجزائر .

االشكل رقم (03-13) : تطور معدل المشاركة في قوة العمل (اجمالي – إناث ذكور) خلال الفترة 1991-2023 .

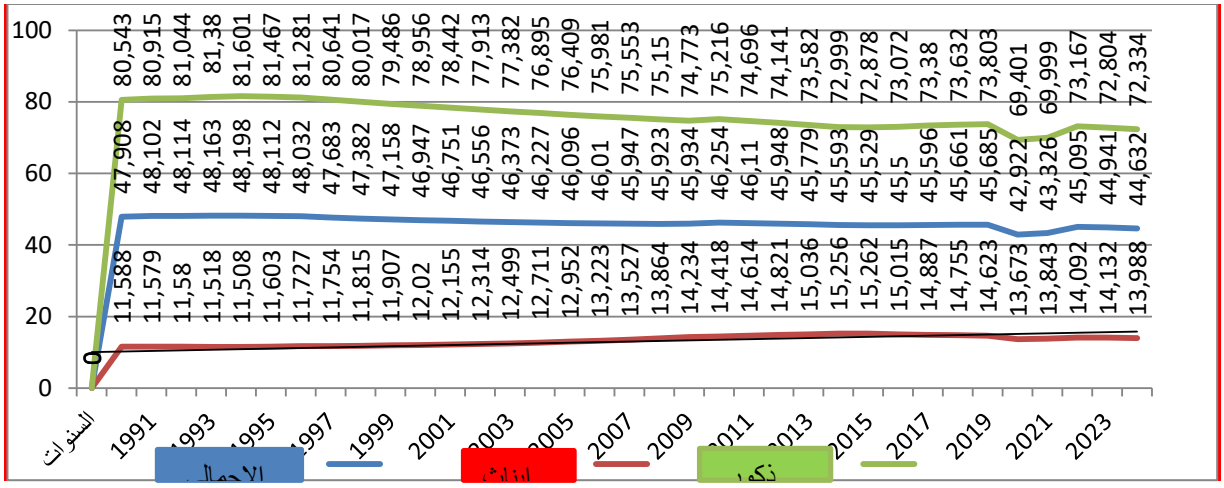

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا معطيات البنك الدولي .

يبين الشكل وجود تحول بطيء لكنه عميق في بنية عرض العمل في الجزائر ، حيث يتسم معدل المشاركة الإجمالي بدرجة من الاستقرار النسبي عبر الزمن ، غير أن هذا الاستقرار يخفي تحول داخلي مهم يتمثل في الارتفاع التدريجي لمشاركة الإناث مقابل ميل طفيف لتراجع مشاركة الذكور .إن هذه الديناميكية لا يمكن تفسيرها فقط بعوامل ديموغرافية ، بل تعكس تفاعل مركبا بين التحولات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية . فمن جهة أسهم توسع تعليم الفتيات و ارتفاع سن الزواج وتنامي الطموح المهني لدى المرأة ، في رفع عرض العمل النسوي بشكل متواصل. ومن جهة أخرى أثرت الصدمات الاقتصادية المتتالية (مرحلة التصحيح الهيكلي في التسعينات ، صدمة 2014 النفطية ، و أزمة 2020 الصحية) على فرص العمل المأجور ، خصوصا في القطاعات المرتبطة بالإنفاق العمومي ، ما انعكس في شكل إحباط نسبي لدى بعض الذكور (بطال ولا يبحث عن عمل).

سوق العمل الجزائري بدأ ينتقل تدريجيا من نموذج تقليدي يرتكز على الذكور و الوظيفة المأجورة في قطاعات الدولة والبناء ، إلى نموذج أكثر تنوع تقوده الخدمات و الأنشطة المرنة التي يسهل اندماج النساء فيها , اذ يكفي مقارنة نتائج التوظيف حسب الجنس في قطاع التربية في السنوات الاخيرة بعقود سابقة كدلالة على التحولات . كما ان ثبات معدل المشاركة الإجمالي قد لا يكون مؤشرا على الجمود ، بل دليل على إعادة تركيب داخلية لهيكل عرض العمل ، حيث عوض الارتفاع النسوي التراجع الذكوري ، في اتجاه يعكس تحول اجتماعي و اقتصادي طويل الأمد . كما يبين الشكل أن التحولات في سوق العمل الجزائري لا تقاس فقط بعدد المناصب ، بل بطبيعة الفئات التي تدخل السوق و كيفية اندماجها فيه.

الفرع الثالث : معدل التشغيل القطاعي 1991– 2023 .

تكمن اهمية توزيع معدلات التشغيل حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة في معرفة الاهمية النسبية لكل قطاع ضمن سوق العمل من خلال مناصب الشغل من جهة ، و من جهة اخرى يبين تطور المعدلات القطاعية عبر الزمن التغيرات الهيكلية في سوق العمل في الجزائر كما يبين الجدول الموالي :

الجدول رقم (03-5) : تطور معدل المشاركة في قوة العمل في الجزائر للفترة 1991- 2023 .

السنوات / المعدل	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الزراعة	24,162	24,006	23,917	23,821	23,625	23,412	23,167	22,746	22,526
الصناعة	25,284	25,203	25,07	24,962	24,929	24,861	24,821	24,863	24,73
الخدمات	50,552	50,789	51,012	51,216	51,444	51,725	52,01	52,389	52,739
السنوات / المعدل	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	22,271	21,715	21,721	21,722	21,340	19,566	17,972	16,326	14,823
الصناعة	24,793	25,009	24,812	24,680	26,784	27,541	28,135	28,785	29,272
الخدمات	52,934	53,274	53,465	53,597	51,874	52,892	53,891	54,887	55,903
السنوات / المعدل	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة	13,321	11,997	10,771	10,763	10,755	9,745	8,834	8,535	10,161
الصناعة	29,886	30,398	30,857	30,484	30,145	30,970	31,252	31,380	30,982
الخدمات	56,791	57,603	58,37	58,752	59,099	59,284	59,913	60,083	58,856
السنوات / المعدل	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
الزراعة	10,012	9,721	9,883	9,843	9,535	9,336			
الصناعة	30,716	30,650	30,681	30,906	30,74	30,79			
الخدمات	59,27	59,627	59,434	59,249	59,722	59,867			

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي

من خلا الجدول يتضح ان تغيرات هيكلية كبيرة حدثت ومست بالخصوص القطاع الزراعي حيث انخفض المعدل من 24 % سنة 1991 الى 19 % سنة 2005 , ثم الى 11 % سنة ليستقر عند 9% سنة 2023 نتيجة عدم مردودية الفلاحة التقليدية و الهجرة الداخلية والانفتاح على الاستيراد . كل ذلك كان لمصلحة قطاع الصناعة ولاكن بدرجة اكبر قطاع الخدمات الذي يطرح في خصوصياته مشكل ديمومة المناصب خاصة وان نسبة مهمة من القطاع تتعلق بالبناء والأشغال العمومية المرتبطة رأسا بسياسة الانفاق العام .

الفرع الرابع : التشغيل الذاتي.

التشغيل الذاتي قد يأخذ عدة اشكال من العمل الحر او المستقل او حتى غير الرسمي لكن السمة المشتركة هي الاستقلالية وعدم وجود علاقة تبعية وظيفية لرب عمل أي شخص يعمل لحسابه الخاص سواء للضرورة (أي شخص مضطر لايجاد مصدر دخل كما هو الحال في التشغيل الذاتي غير الرسمي ، او كفرصة في اطار المقاولاتية كما هو الحال في باقي انواع التشغيل الذاتي المنظم) و الشكل الموالي يبين تطور نسبة التشغيل الذاتي الى اجمالي التشغيل في الجزائر .

الشكل رقم (03-14) : تطور نسبة التشغيل الذاتي الى اجمالي التشغيل خلال الفترة 1991-2023

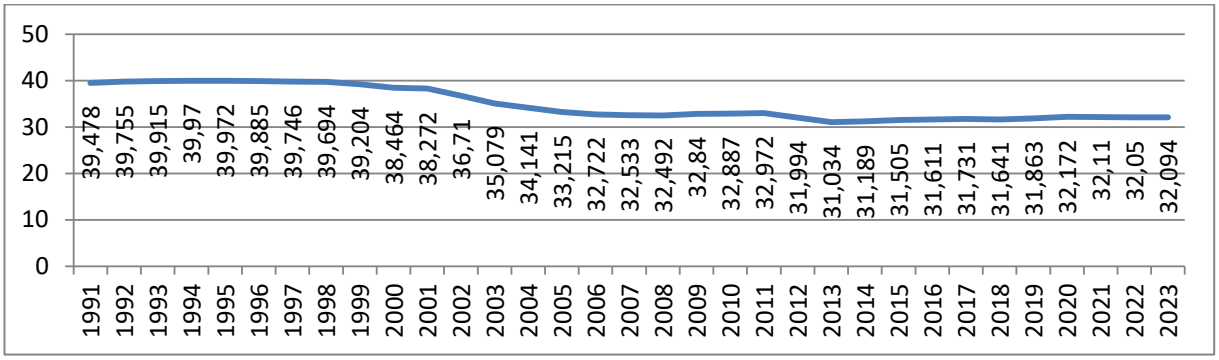

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا معطيات البنك الدولي .

يبين الشكل اعلاه اتجاه تصاعدي واضح لنسبة التشغيل الذاتي عبر الزمن ، مع تسارع ملحوظ عقب كل صدمة اقتصادية كبرى. وهذه الملاحظة ليست مجرد ظاهرة إحصائية، بل تعكس منطقا اقتصاديا بنيويا معروف كما رأينا في الفصل الثاني بدافع الضرورة او أثر الملاذ حيث يتجه الأفراد إلى العمل لحسابهم الخاص عند تضاؤل فرص التوظيف المأجور، والأثر الريادي حيث تتحوّل بعض هذه الأنشطة مع الزمن إلى مصدر حقيقي لخلق فرص العمل. في الحالة الجزائرية ، يتضح أن التشغيل الذاتي بدأ كملاذ خلال التسعينات تحت ضغط البطالة المرتفعة، ثم أخذ بعد أكثر استقرار في الألفية مع توسع قطاع الخدمات ، ليترسخ أكثر بعد 2014 و2020 حين تقلص دور الدولة كمشغل مباشر (سياسة التقشف).

الدلالة الهيكلية لهذا المنحنى أن التشغيل الذاتي بنوعيه الرسمي وغر الرسمي أصبح آلية امتصاص تلقائية للصدمات داخل سوق العمل ، و اصبح يشكل قناة الإدماج الأساسية للفئات التي لا تجد فرصة في سوق العمل المأجور. كما أن هذا الارتفاع يتزامن مع تراجع الوزن النسبي لقطاعات الزراعة و الصناعة و ارتفاع الخدمات ، ما يعني أن التشغيل الذاتي قد يكون مرتبط بتغير في البنية القطاعية للاقتصاد. وبالتالي لم يعد التشغيل الذاتي ظاهرة هامشية

أو مرتبطة حصرا بالقطاع غير الرسمي ، بل أصبح مكوّن بنيوي في هيكل التشغيل، يفسر جزئيا قدرة سوق العمل الجزائري على امتصاص الصدمات دون تفاقم البطالة.

الفرع الخامس : التشغيل غير الرسمي .

لان التشغيل غير الرسمي هو جزء من الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) فاننا سنستنتج تعريف التشغيل غير الرسمي من الاقتصاد غير الرسمي من خلال التعريفين التاليين[1] :

تعريف مكتب العمل الدولي الذي يشير الى انه مجمل النشاطات الصغيرة المستغلة بواسطة عمال اجراء وغير اجراء وتمارس مستوى تنظيمياً وتكنولوجيا ضعيفاً و تمارس نشاطها دون الحاجة الى وجود ترخيص من السلطات.

تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه القطاع الذي في ظله لا تحتاج المنشآت اثناء قيامها بمزاولة نشاطها على اخذ تصريح من الهيئات المختصة.

تعريف التشغيل غير الرسمي : شغل منصب عمل في منشاة او نشاط مشروع او غير مشروع وبدون ترخيص من السلطات العمومية .

تجمع كل الدراسات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي في الجزائر أن سوق التشغيل غير الرسمية يتبع دالة متزايدة في السنوات الأخيرة حيث أشارت مصالح السلطات الوصية أنه منذ بداية عشرية التسعينات قد تم إدراج هذا القطاع في الحسابات الاقتصادية الوطنية ولا يمكن أبدا إهماله لما له من آثار على الاقتصاد[2] , تشر التقديرات ان نسبة التشغيل غير الرسمي الى اجمالي التشغيل في الجزائر ارتفعت من 33.5 % سنة 2001 الى 41.3% سنة ، 2005 الى 45.6 سنة 2010 [3] .

المطلب الثاني: : تطور مؤشر البطالة .

يعد مفهوم البطالة هاجسا لكل المجتمعات نظرا لما تسببه المعدلات العالية من الانحرافات وانتشار للجريمة بين أفراد المجتمع مما جعلها تستحوذ الكثير من الباحثين والمختصين في كتاباتهم، بالنسبة للجزائر هناك العديد من الظروف التي اثرت على التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة و منها ما هو متعلق بالاقتصاد الوطني من جهة ،

[1] سالم عبد الحسن رسن ،نادية خضير كناوي ، الاقتصاد الخفي و قياس اثاره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2022، ص 21 .

[2] قصاب سعدية ، التشغيل غير الرسمي في الجزائر ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة ، العدد 26 ، 2012 ، ص 252 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 253 .

ومن جهة اخرى تعزى التغيرات الحاصلة للسياسات المنتهجة من طرف الحكومات، كما يمكن ردها ايضا لضروف اخرى مثل جائحة كورونا وغيرها ، و قد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة بطالة هيكلية واسعة و يعد ذلك منطقيا لان المستعمر زرع الجهل في اوساط الشعب الجزائري مما جعل اليد العاملة غير مؤهلة و غير قادرة على ممارسة العديد من المهن ، وقد بلغت نسبة البطالة 32.9 % في عام 1966 م.[1]

من خصائص هذه الظاهرة أنها تمس بشكل كبير الشباب مقارنة بالفئات الأخرى وقد ارتفع عدد البطالين من 650000 في سنة 1984 إلى 2100000 في سنة 1995.[(2)] بهدف دراسة التطورات الحاصلة في نسب هذه الظاهرة نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (03-15) : تطور معدلات البطالة (اجمالي – دكور – اناث) خلال الفترة 1990-2024

1 موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، العدد 07 ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي،الجزائر، 2016، ص 170.

(2) benyahia salima, le chômage en Algérie ; caractéristiques, causes et conséquences revue de l'ijtihad d'études juridiques, volume 08, no 01, université Tamanrasset,2019, p 16

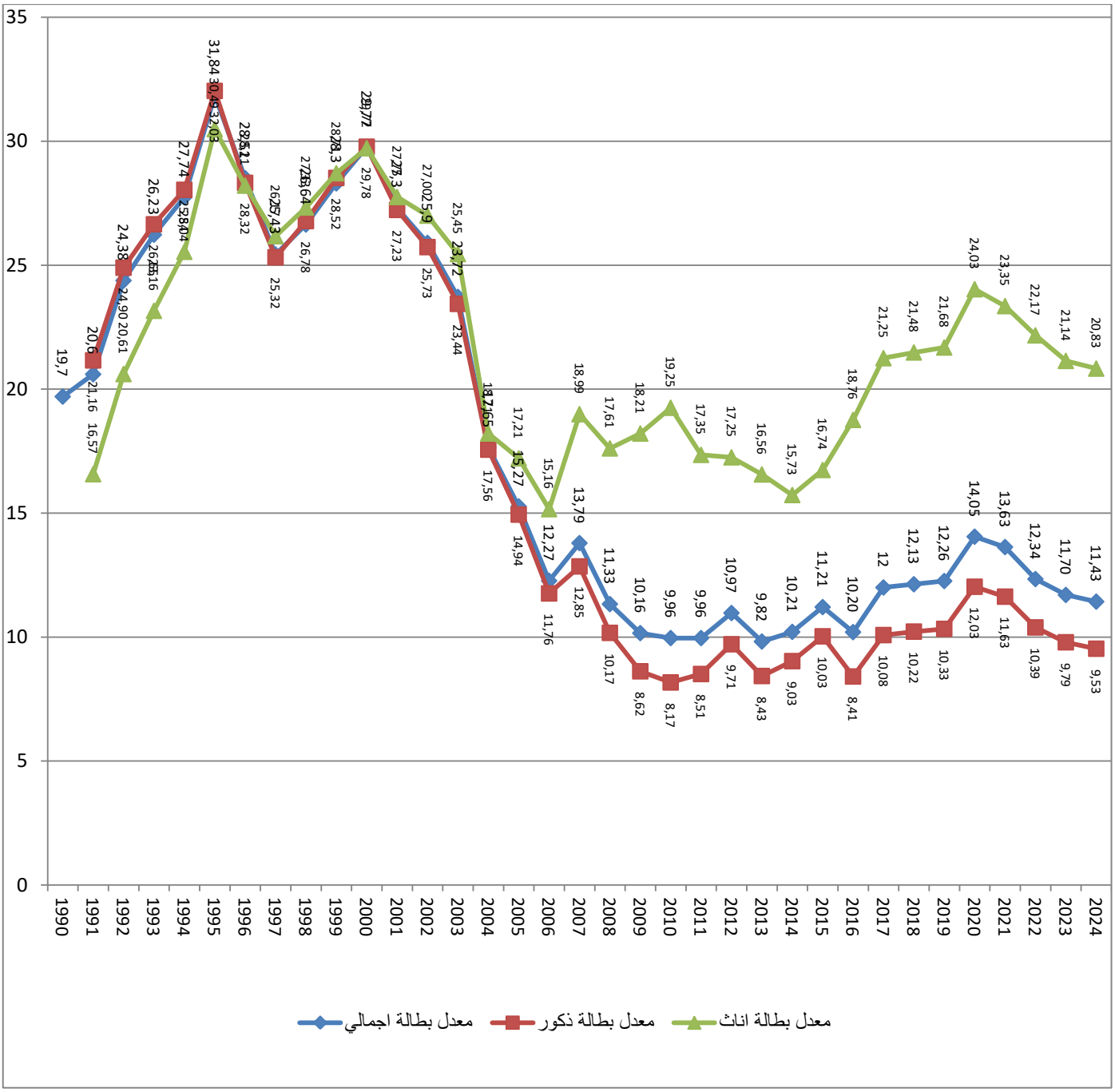

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك العالمي 2024

يتضح من خلال الشكل ان معدل البطالة الاجمالي في الجزائر للفترة 1990 -2024 بلغ متوسطا نسبته 17.66 % اما عند الذكور 16.76% في حين بلغ عند الناث 21.75% ،كما يظهر جليا ان اكبر معدل للبطالة كان سنة 1995 بمعدل 31.84% ويرد ذلك الى ان الجزائر كانت في اوج العشرية السوداء في حين كان ادنى مستوى لهذا المعدل في عام 2013 بمعدل 9.82 % وذلك نتيجة لمختلف البرامج التنموية المنتهجة من طرف الدولة بهدف اصلاح الاقتصاد الوطني ،دفع النمو و تقليص التبعية للمحروقات و المتمثلة اساسا في

برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004 ، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و المخطط الخماسي 2010-2014.

لتفسير ودراسة ظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة ارتاينا تقسيمها الى عدة مراحل و ذلك حسب الاحداث المؤثرة في الاوضاع الاقتصادية ، بداية بفترة التصحيح الهيكلي و العشرية السوداء من 1990 حتى 2000 ، تلى ذلك فترة مخططات التنمية ابتداءا من 2001 تمثلت في برامج حكومية هدفها تحفيز النمو الاقتصادي ،تحسين البنى التحتية ، توفير مناصب الشغل ...الخ

الفرع الاول : الفترة 1990 –2000 .

يلاحظ من التمثيل البياني لهذه الظاهرة ارتفاع معدلات البطالة ويعزى ذلك إلى ما شهدته البلاد خلال هذه المرحلة من تحولات اقتصادية كبيرة، وعرفت المرحلة أيضا بالإصلاحات الاقتصادية وأبرزها التحول إلى اقتصاد السوق وما نتج عنه من خصخصة المؤسسات، اين اعتبرت كل المؤسسات معنية بهذه العملية او على الاقل معنية بنظام الاختلاط و الشراكة حسب النسبة القانونية المسوح بها و هي49 % وتستثنى من هذه العملية المؤسسات التي تعتبر استراتيجية في نظر الحكومة. [1] و بالتالي الاعتماد على القطاع الخاص و الانفتاح على الاقتصاد العالمي و ذلك تلبية لبرامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي ،إضافة إلى اعمال العنف خلال الفترة أيضا والذي أدى إلى حرق وإتلاف الكثير من المؤسسات، وكان ذلك سببا في ارتفاع معدلات البطالة ،وكان في هذه المرحلة عدد المؤسسات المنحلة 815 مؤسسة منها على سبيل المثال 443 مؤسسة في القطاع الصناعي وهذا دائما خلال هذه الفترة.[2] وكان من نتائج ذلك تسريح الالاف من العمال بلغ عددهم 128299 في المؤسسات العمومية الاقتصادية(**EPE**) و 83623 في المؤسسات العمومية المحلية (**EPL**) اضافة ل 1038 عامل في المؤسسات الخاصة و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1994 حتى السداسي الاول من عام 1998[3]، وكان حوالي 60.2 % من المؤسسات المنحلة متعلقة بالاشغال العمومية وهذا دلالة

(1)طيبي حسين، التونسي فائزة، واقع الخوصصة في الجزائر – دراسة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 28،المجلد 7 ،جامعة الاغواط، الجزائر، 2018، ص 145.

(2)موسى حديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016، ص 172.

(3) Rapport les effets économiques et sociaux du progamme d'ajustement structurel ;CNES ; 12 éme session pléniere ; novembre 1998. Page 67

على اهتمام الدولة بتشييد المباني و مختلف البنى التحتية من جسور و طرقات و غيرها و هذا منطقي بعد 30 من الاستقلال

اضافة الى تسريح العمال ، تم احالة 100840 عامل على البطالة التقنية اضافة الى 50700 عامل غادروا مؤسساتهم طوعا، و هذا ما جعل معدل البطالة لدى الاناث تقريبا متعادل مع مثيله لدى الذكور .

الفرع الثاني : الفترة 2000-2014 .

والتي تعرف بمرحلة الإنعاش الاقتصادي، وتميزت بالدولة المتدخلة من خلال ما يسمى بالبرامج الانفاقية بهدف التخفيف من الأزمة السائدة في الفترة السابقة والأوضاع المزرية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية السابقة، كما تساهم ايضا في معالجة مشكلة البطالة و تحسين المستوى المعيشي للمواطن ، وما ميز هذه المرحلة أيضا وحسب معطيات البنك الدولي ارتفاع أسعار النفط حيث قفز سعر النفط من 18.08 دولار سنة 1999 ليبلغ 28.72 دولار عام 2000 ليصل الى ذروته خلال الفترة سنة 2011 اين قدر ب 112.89 دولار و هذا ما ساهم في ارتفاع الإيرادات بشكل كبير الأمر الذي مكن الدولة من ضخ أموال ضخمة في إطار المخططات الانفاقية، كما يوضح الديوان الوطني للاحصاء تحسن المعطيات المتعلقة بالتشغيل و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-6): تطور المشتغلون والبطالون في الجزائر 2000 -2014 (الوحدة: الاف)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المشتغلون	6180	6229	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472	9736	9599	10170	10788	10566
البطالون	2511	2339	2078	1672	1448	1241	1375	1164	1072	1076	1062	1253	1175	1151

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء

سمح الانعاش الاقتصادي بانتقال معدلات البطالة في ضل الاجراءات المتخذة من 29.77% سنة 2000 الى 10.21% سنة 2014 ، ونقوم فيما يلي بدراسة هذه التغيرات بنوع من التفصيل في النقاط التالية.

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 -2004 : تم اقرار البرنامج في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية ،حيث خصص للبرنامج غلاف مالي حوالي 525 مليار دج اي ما يقارب 7 مليار دولار و كان من بين اهداف البرنامج خلق مناصب الشغل و الحد من البطالة ، ويلاحظ خلال هذه الفترة ان البرنامج ادى الى توفير العديد من مناصب العمل كما استفادت المؤسسات المصغرة من اجراءات تشجيعية منها رفع الحد الادنى

للاستثمار من 4 الى10 مليون دج ، تخفيض مساهمة الشباب في تمويل المشاريع الى 5 %و 10 % حسب تكلفة المشروع، الزيادة في توسيع الاعانات لتلك المؤسسات الى جانب تدعيم برنامج عقد التشغيل. [1]

من خلال الجدول يتضح ان عدد البطالين انخفض سنة 2004 مقارنة ب سنة 2000 بنسبة 33.41 % و تقلص معدل البطالة الى 17.65% في سنة 2004 مقارنة مع نظيره في 2001 اين كان 27.3% ، و يعزى ذلك الى الزيادة الهامة في استحداث مناصب الشغل و التي قدرت ب 720000 منصب جديد منها 230000 منصب مؤقت[2].

كما بين تحقيق الديوان الوطني للاحصاء لسنة 2004 ان 59.49% من البطالين من المناطق الحضرية 40.51 %من المناطق الريفية ، معدل البطالة لدى الاناث و الذكور متقارب و ذلك على التوالي 18.21% و17.56%

رغم هذا التحسن في المعدل الا ان يبقى مقلقا للدولة و ذلك نظرا لطبيعة مناصب الشغل التي وفرت ،اذ معضمها مؤقتة (720 الف منصب شغل جديد منها 230 الف منصب مؤقت) و بالنسبة لسنة2004 نجد ان 53.25 % من المشتغلين في مجال الخدمات ،التجارة والادارة في حين 13.6% في قطاع الصناعة و 12.41% في قطاع البناء و الاشغال العمومية و الباقي في قطاع الفلاحة ،وما يقارب 73% من البطالين سنهم اقل من 30 سنة .

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009: جاء هذا البرنامج بهدف خلق ديناميكية اقتصادية جديدة وذلك بعد نجاح برنامج الانعاش الاقتصادي ، كما كان نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر اين بلغ سعر النفط حوالي 38.5 دولار سنة 2004 حيث خصص له مبلغ مالي قدر ب4202.7 مليار دج. [3] تم بعث خلال هذا البرنامج عدة مشارع منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم و انجاز مليون وحدة سكنية ،خلال هذه الفترة استمر معدل البطالة في الانخفاض حيث انتقل من 15.27% سنة 2005 الى 10.16% سنة 2009 و هذا نتيجة لمناصب الشغل التى تم توفيرها في اطار البرنامج ، ويتعلق الامر بمساهمة الهيئات المختصة ، اذ ساهمت الوكالة الوطنية للتشغيل بتوظيف 169433 طلب عمل في القطاع الاقتصادي ،كما تم

1 محفوظ مراد، الخوصصة و تاثيرها على معدل البطالة – دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر03، 2014، ص 270.

2 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الاول من سنة 2004 ، ص 120.

3 مراس محمد ، دراسة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد2، جامعة الطاهر مولاي –سعيدة ، 2015، ص 33.

انشاء 75572 منصب عمل دائم عن طريق احداث 28866 مؤسسة مصغرة و غيرها[1]. يلاحظ من الجدول اعلاه ان عدد البطالين انخفض سنة 2009 بنسبة 25.97% مقارنة بسنة 2005 .

رغم هذا التحسن في المعطيات المتعلقة بالتشغيل الا ان هناك ملاحظات منها مناصب الشغل المؤقتة التي تقدر ب 81.64 %و هذا حسب احصائيات 2006 مما يفقد الاستقرار الوظيفي لدى العامل المؤقت ، الى جانب سيطرة قطاع الادارة و الخدمات بالنسبة لتوزيع المشتغلون حسب القطاع بنسبة تفوق 50% خلال الفترة ، كما يلاحظ ارتفاع معدل البطالة لدى الاناث مقارنة بالذكور وكانت في 2009 النسب 18.21% و 8.62% على التوالي و هذا حسب احصائيات الديوان الوطني للاحصاء.

3- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 : بغلاف مالي ض قدره 286 مليار دولار ,خصصت منه 38.5 % للهياكل القاعدية , و 16% لدعم التنمية وكلها قطاعات تحتاج يد عاملة لتنفيذ برامجها ,وهو ما يفسر انخفاض معدل البطالة من 17.65 % سنة 2004 الى 10.21 % سنة 2014 .

الفرع الثالث : الفترة 2015- 2019 : بداية من سنة 2014 عرفت اسعار النفط تراجع في الاسواق الدولية وبالتالي تراجع عائدات الجباية البترولية حتى رصيد صندوق ضبط الايرادات كآلية لمعالجة العجز اصبح صفريا سنة 2017 , وهو ما دفع السلطات العمومية حلال هذه المرحلة الى انتهاج سياسة تقشفية , بتقليص النفقات العامة و تجميد الكثير من المشاريع المبرمجة ما يفسر انتقال البطالة من 9.82 % سنة 2013 الى 12.25 % سنة 2019 .

الفرع الرابع : الفترة 2020-2024 : خلال سنة 2020 ظهرت جليا اثار جائحة كورونا واستمرار تراجع ايعار النفط على معدل البطالة حيث ارتفع الى 14.05 % تلك السنة , لكن مع اندلاع النزاع الروسي الاوكراني مع بداية 2022 وما تلاه من توقف انبوب الغاز الروسي نحو اوروبا عادت اسعار المحروقات , خاصة الغاز في حالة الجزائر حيث ارتفعت نسبة مساهمة عائدات الغاز في الناتج المحلي الاجمالي من 4.83% سنة 2020 الى 7.99 % سنة 2021[2] , و تلاشي ازمة كورونا , استقر معدل البطالة عند 11.42 % سنة 2024 .

1 محفوظ مراد، مرجع سبق ذكره ، ص 272.

2 https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.NGAS.RT.ZS 12-04-2025

المبحث الثالث : الدراسة التجريبية .

الدراسة التجريبية تتطلب مجموعة من الخطوات القياسية لدراسة العلاقة في الاجلين القصير والطويل

المطلب الأول: منهجية و استقرارية متغيرات الدراسة التجريبية

نقدم منهجية الدراسة التجريبية ونعرف بمتغيرات الدراسة وندرس استقراريتها .

الفرع الاول : منهجية الدراسة .

تعتمد هذه الدراسة التجريبية على مقاربة قياسية تجمع بين نماذج المدى القصير والطويل من أجل تحليل أثر التشغيل الذاتي، إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات مستقلة ، على كل من معدل البطالة ومعدل التشغيل في الجزائر. وانطلاقا من الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستعملة، تم في المرحلة الأولى اختبار درجة تكامل المتغيرات عبر اختبارات الاستقرارية المناسبة، مما سمح باعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) نظرا لقدرته على التعامل مع متغيرات متكاملة من الدرجة الصفرية والأولى في آن واحد ، إضافة إلى ملاءمته للعينات صغيرة الحجم وهذا كدراسة (Feki, C., & Mnif, 2019)[1]. ودراسة (Kum, H., & Karacaoglu, 2012)[2] وقد مكن هذا النموذج من تقدير العلاقات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التشغيل الذاتي والبطالة من جهة، وبين التشغيل الذاتي ومعدلات التشغيل من جهة أخرى، عبر اختبار الحدود .(Bounds Test) وفي مرحلة لاحقة ، وبالنظر إلى ثبوت وجود تكامل مشترك بين بعض المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة ، تم توظيف طريقتي المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS)والمربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) من أجل الحصول على تقديرات طويلة الأجل أكثر دقة واتساقا ، مع تصحيح مشكلتي الارتباط الذاتي والتباين غير المتجانس. كدراسة (Porras, M. S., & Martín-Román, 2017)[3]، ويسمح هذا التكامل المنهجي بين ARDL و FMOLSو DOLS بتعزيز موثوقية النتائج القياسية ، وتقديم تفسير أكثر عمقا لطبيعة تأثير التشغيل الذاتي على ديناميكية سوق العمل في الجزائر، سواء من حيث تقليص البطالة أو دعم معدلات التشغيل على المدى الطويل.

---

[1] Feki, C., & Mnif, S. (2019). Self-Employment and Unemployment in Tunisia: Application of the ARDL Approach. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 9(7), 285–296.

[2] Kum, H., & Karacaoglu, K. (2012). Relationship between entrepreneurship and unemployment in Turkey: A dynamic analysis. *Novyny Svitovoi Nauky (Journal of World Science)*, 399–405

[3] Porras, M. S., & Martín-Román, Á. L. (2017). *Self-employment and Okun's law relationship: The Spanish case*. MPRA Paper No. 83292, Munich Personal RePEc Archive

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة التجريبية .

نوع المتغير	تعريف المتغير	رمز المتغير
المتغير التابع	معدل البطالة: تشير البطالة إلى نسبة القوة العاملة التي لا تعمل، لكنها قادرة على العمل ومتاحة له وتسعى إلى الحصول عليه. وتختلف تعريفات كلٍّ من القوة العاملة والبطالة من بلدٍ إلى آخر.	UNEMP
	التشغيل : تمثل نسبة التشغيل إلى عدد السكان نسبة السكان في بلدٍ ما الذين هم في حالة تشغيل. ويُعرَّف التشغيل بأنه يشمل الأشخاص في سنّ العمل الذين، خلال فترة مرجعية قصيرة، زاولوا أي نشاط يهدف إلى إنتاج السلع أو تقديم الخدمات مقابل أجر أو ربح، سواء كانوا يمارسون العمل فعليًا خلال تلك الفترة المرجعية (أي اشتغلوا لمدة لا تقل عن ساعة واحدة)، أو كانوا في حالة غياب مؤقت عن عملهم، أو خاضعين لترتيبات خاصة بساعات العمل. ويُعدّ الأفراد البالغون 15 سنة فأكثر عمومًا ضمن السكان في سنّ العمل.	EMPLOY
المتغيرات المستقلة	التشغيل الذاتي: أصحاب الأعمال الحرة هم العمال الذين – بعملهم لحسابهم الخاص أو مع شريك أو بضعة شركاء أو في مؤسسة تعاونية – يشغلون ذلك النوع من الوظائف الذي تُعرف بأنها "وظائف العمل الحر" (الوظائف التي يتوقف مقدار التعويض المادي فيها مباشرة على الأرباح المتحصلة مما ينتجون من سلع وخدمات). ويشمل أصحاب الأعمال الحرة ثلاث فئات فرعية: أصحاب العمل، والعاملون لحساب أنفسهم، وأعضاء تعاونيات المنتجين.	SELF_EMPLOY
	نمو اجمالي تراكم راس المال(الاستثمار المحلي سابقا) : يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.	GCFG
	التعليم العالي: نسبة الالتحاق الإجمالي. مرحلة التعليم العالي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5 و 6). هو إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5 و 6)، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية الخماسية التالية لإتمام مرحلة التعليم الثانوي.	TERTIARY
	التضخم: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.	CPI
	النمو السكاني: يمثل معدل النمو السنوي للسكان في السنة (t) المعدل الأسي لنمو عدد السكان في منتصف السنة من السنة (t-1) إلى السنة(t) ، معبَّرًا عنه كنسبة مئوية. ويستند تقدير السكان إلى التعريف الفعلي (de facto) للسكان، الذي يشمل جميع المقيمين في الإقليم بصرف النظر عن وضعهم القانوني أو جنسيتهم.	POPG

GDPG	نمو الناتج الداخلي الخام: معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.	
مصادر البيانات	**مجموعة بيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator**	
المصدر : هذه التعاريف هي ترجمة حرفية من مصادر البيانات (مجموعة البنك الدولي)		

الفرع الثالث : دراسة استقرارية المتغيرات .

اولا : الإطار النظري لاختبارات الاستقرارية .

تعد دراسة خصائص الاستقرارية خطوة أولى وأساسية في التحليل القياسي للسلاسل الزمنية، إذ تحدد طبيعة سلوك المتغيرات الاقتصادية بمرور الزمن.

فالاستقرارية تعني **أن** متوسط السلسلة وتباينها ثابت بمرور الزمن، بينما يشير عدم الاستقرار (وجود جذر وحدة) إلى أن السلسلة تحتوي على اتجاه عام أو صدمة دائمة، مما يجعل مقدرات المربعات الصغرى العادية زائفة (spurious regression).

ولأجل ذلك اعتمدنا على مجموعة من الاختبارات:

1. **اختبار ديكي–فولر الموسع(ADF: Augmented Dickey–Fuller) ؛**
2. **اختبار فيليبس–بيرون(PP: Phillips–Perron) ؛**
3. **اختبار KPSS (Kwiatkowski–Phillips–Schmidt–Shin)** لتأكيد النتائج؛ حيث إن ADF و PPيختبران فرضية العدم بوجود جذر وحدة (أي عدم الاستقرارية)، بينما KPSS يختبر العكس تماما (الفرضية الصفرية هي أن السلسلة مستقرة).

ولكن قبل ذلك لا بد من ملاحظة التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة والموضحة في الشكل (16-03) .

- ان معظم السلاسل تظهر اتجاها تصاعديا كما في التشغيل الذاتي (SELF_EMPLOY) واجمالي تراكم راس المال (الاستثمار المحلي سابقا) (GCFG) والتعليم العالي (TERTIARY) ، مما يفسر عدم استقرارها عند المستوى.
- في المقابل معدل البطالة (UNEMP) والتضخم (CPI) تظهران تذبذبات حادة مع بعض الانخفاضات والانقلابات الهيكلية في فترات معينة (1999–2000، 2008–2009، 2019–2020)، مما يشير ايضا الى احتمالية عدم الاستقرارية في المستوى.
- الشكل العام يدل على أن المتغيرات تتطور بمسار متوازي تقريبا بمرور الزمن، وهو مؤشر مبدئي على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تجمعها كما سنرى لاحقا .

الشكل رقم (3-16): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

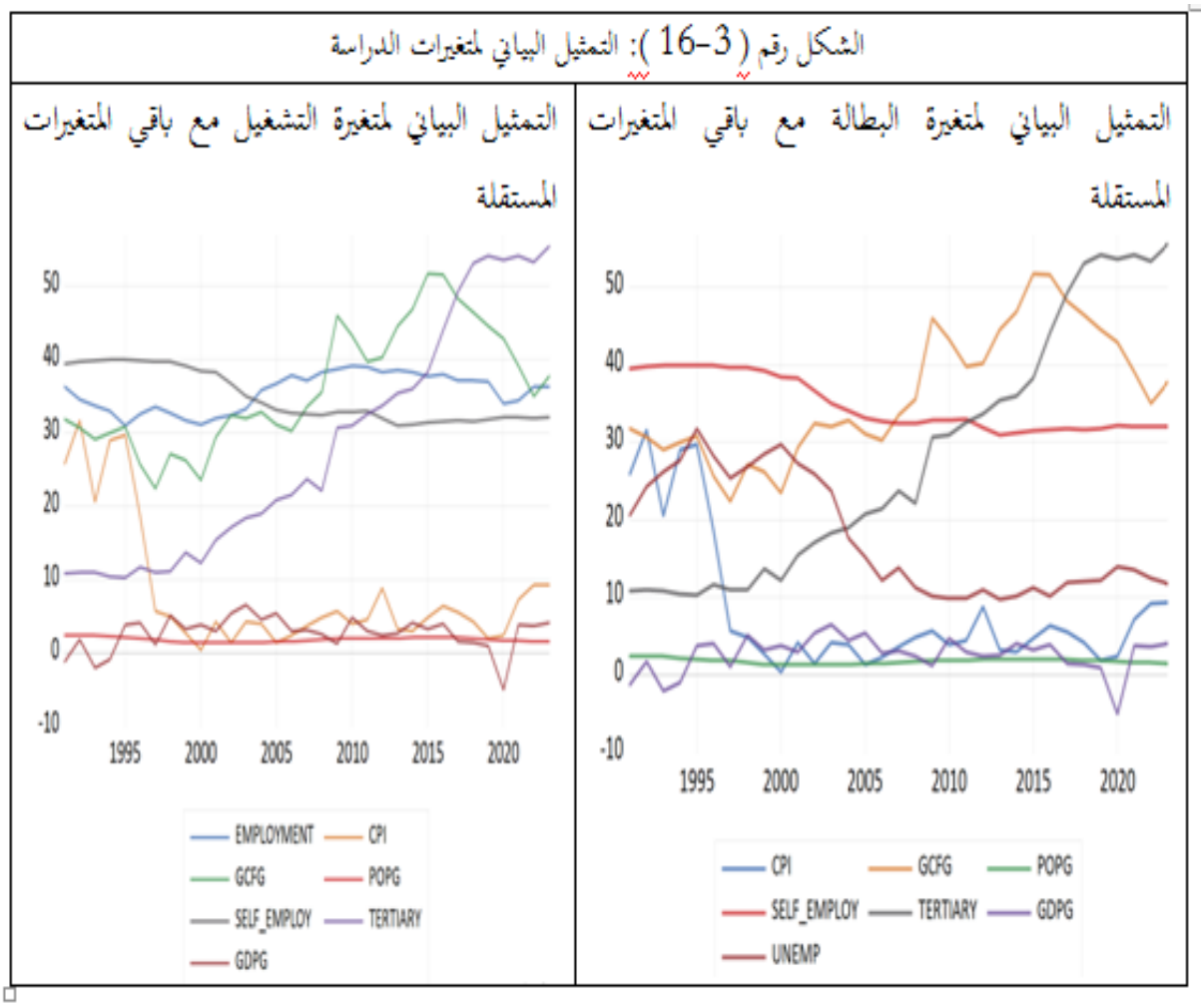

المصدر : مخرجات EViews

ثانيا : تحليل نتائج اختبارات ADF وPP .

1 – عند المستوى(At Level) .

من خلال الجدولين (03-07) و(03-08) تظهر النتائج أن معظم المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (أي تحتوي على جذر وحدة)، حيث كان مستوى المعنوية (Prob) أكبر من 5% في أغلب الحالات، باستثناء بعض المتغيرات التي ظهرت مستقرة في المستوى.

فمثلا:

- التشغيل (EMPLOY) ومعدل البطالة (UNEMP) والتشغيل الذاتي (SELF_EMPLOY) والنمو السكاني (POPG) و اجمالي تراكم راس المال (GCFG) و التعليم العالي(TERTIARY) جميعها غير مستقرة عند المستوى سواء مع الثابت أو الاتجاه العام، إذ كانت مستويات المعنوية أكبر من 0.05 ، باستثناء نمو الناتج الداخلي الخام(GDPG) .

2– عند الفروق الأولى(At First Difference) .

عند أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات التي تحتوي على جذر الوحدة، تم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى خطأ 0.05، سواء في اختبار **ADF** أو **PP**، أي جميع السلاسل الزمنية التي كانت تحتوي على جذر الوحدة أصبحت مستقرة بعد الفرق الأول.

ثالثا : نتائج اختبار KPSS .

اختبار KPSS مهم جدا كونه مختلف عن الاختبارين السابقين في صياغة فرضية العدم (التي لا يمكن رفضهما وفق الاختبارين السابقين)، حيث تنص فرضية العدم على أن السلسلة مستقرة، وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجدول (03-09) يمكن القول أنها جاءت تقريبا متوافقة مع ADF وPP، إذ بينت أن جميع المتغيرات تقريبا غير مستقرة عند المستوى (رفض الفرضية الصفرية للاستقرار) ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول

وفقا لـ **Enders (2014)**و**Gujarati (2009)** ، الجمع بين اختبارات ADF و PPو KPSS يمنح مصداقية أعلى في تحديد رتبة التكامل، خاصة عندما تكون السلاسل قصيرة نسبيا أو تحتوي على مكونات اتجاهية ضعيفة.

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار ديكي فولر المطور

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level							
		EMPLOY...	UNEMP	SELF_E...	TERTIARY	POPG	GDPG	GCFG	CPI
With Constant	t-Statistic	-1.2259	-0.6332	-1.6191	0.8508	-3.7868	-4.2324	-1.2107	-2.2274
	Prob.	*0.6509* n0	*0.8492* n0	*0.4612* n0	*0.9934* n0	*0.0077* ***	*0.0023* ***	*0.6575* n0	*0.2010* n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8349	-1.7982	-1.5068	-3.2817	-3.4144	-4.1632	-1.6298	-1.7484
	Prob.	*0.6640* n0	*0.6820* n0	*0.8054* n0	*0.0923* *	*0.0721* *	*0.0130* **	*0.7583* n0	*0.7057* n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0930	-0.9063	-1.3502	3.5633	-0.6073	-1.2142	0.0251	-2.0851
	Prob.	*0.6439* n0	*0.3160* n0	*0.1604* n0	*0.9998* n0	*0.4452* n0	*0.2009* n0	*0.6835* n0	*0.0374* **
		At First Difference							
		d(EMPLO...	d(UNEMP)	d(SELF_...	d(TERTI...	d(POPG)	d(GDPG)	d(GCFG)	d(CPI)
With Constant	t-Statistic	-4.7305	-4.3951	-2.6273	-5.5446	-1.3805	-8.7225	-4.7081	-5.9497
	Prob.	*0.0006* ***	*0.0016* ***	*0.0984* *	*0.0001* ***	*0.5773* n0	*0.0000* ***	*0.0007* ***	*0.0000* ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6265	-4.2913	-2.7839	-5.8332	-0.9716	-8.5640	-4.6433	-6.5426
	Prob.	*0.0044* ***	*0.0098* ***	*0.2133* n0	*0.0002* ***	*0.9328* n0	*0.0000* ***	*0.0042* ***	*0.0000* ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8056	-4.3298	-2.3352	-1.9754	-1.3878	-8.8530	-4.7715	-5.9019
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0001* ***	*0.0211* **	*0.0476* **	*0.1499* n0	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : مخرجات EViews

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار فيلبس بيرون

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level							
		EMPLOY...	UNEMP	SELF_E...	TERTIARY	POPG	GDPG	GCFG	CPI
With Constant	t-Statistic	-1.4365	-0.8794	-1.0784	0.9084	-1.8592	-4.2126	-1.2107	-2.1978
	Prob.	*0.5521* n0	*0.7817* n0	*0.7120* n0	*0.9943* n0	*0.3464* n0	*0.0024* ***	*0.6575* n0	*0.2109* n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0887	-2.1206	-1.0228	-2.3474	-1.7748	-4.1632	-1.8281	-1.6194
	Prob.	*0.5322* n0	*0.5154* n0	*0.9264* n0	*0.3982* n0	*0.6932* n0	*0.0130* **	*0.6674* n0	*0.7626* n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1011	-0.8646	-1.7238	3.5633	-1.2194	-1.9851	0.0143	-2.1067
	Prob.	*0.6412* n0	*0.3336* n0	*0.0802* *	*0.9998* n0	*0.1994* n0	*0.0465* **	*0.6799* n0	*0.0356* **
		At First Difference							
		d(EMPLO...	d(UNEMP)	d(SELF_...	d(TERTI...	d(POPG)	d(GDPG)	d(GCFG)	d(CPI)
With Constant	t-Statistic	-4.7262	-4.3782	-2.6201	-5.5446	-2.1381	-11.4186	-4.6496	-5.9297
	Prob.	*0.0006* ***	*0.0016* ***	*0.0998* *	*0.0001* ***	*0.2320* n0	*0.0000* ***	*0.0008* ***	*0.0000* ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6204	-4.2572	-2.7839	-5.8259	-2.2886	-11.3342	-4.5741	-7.9163
	Prob.	*0.0045* ***	*0.0107* **	*0.2133* n0	*0.0002* ***	*0.4274* n0	*0.0000* ***	*0.0050* ***	*0.0000* ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8028	-4.3298	-2.3114	-4.2228	-2.0934	-11.5813	-4.7320	-5.9019
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0001* ***	*0.0223* **	*0.0001* ***	*0.0367* **	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : مخرجات EViews

الجدول رقم (3-9): نتائج اختبار KPSS

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (KPSS)
Null Hypothesis: the variable is stationary

		At Level							
		EMPLOY...	UNEMP	SELF_E...	TERTIARY	POPG	GDPG	GCFG	CPI
With Constant	t-Statistic	0.3841	0.4963	0.5673	0.6271	0.1257	0.1464	0.4739	0.3671
	Prob.	*	**	**	**	n0	n0	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1191	0.1187	0.1510	0.1808	0.1221	0.1486	0.1031	0.1616
	Prob.	*	n0	**	**	*	**	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======	=======	=======	=======	=======	=======	=======
	Prob.								

		At First Difference							
		d(EMPLO...	d(UNEMP)	d(SELF_...	d(TERTI...	d(POPG)	d(GDPG)	d(GCFG)	d(CPI)
With Constant	t-Statistic	0.1503	0.1500	0.1913	0.3488	0.1669	0.1079	0.1329	0.2160
	Prob.	n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.1516	0.1503	0.1279	0.0877	0.1437	0.0959	0.1281	0.0655
	Prob.	**	**	*	n0	*	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======	=======	=======	=======	=======	=======	=======
	Prob.								

المصدر : مخرجات EViews

إذن انطلاقا من كل ماسبق يمكن تلخيص نتائج الاستقرارية ودرجة تكامل متغيرات الدراسة بناء على الاختبارات الثلاثة المطبقة واتخاذ قرار نهائي بخصوصها كما هو مبين في الجدول (03- 10) .

الجدول رقم (3-10): درجة تكامل متغيرات الدراسة

gcfg	tertiary	Popg	gdpg	cpi	Self_employ	unemp	Employment	
$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	**نتائج ADF**
$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	**نتائج PP**
$I(0)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(0)$	$I(1)$	**نتائج KPSS**
$\boldsymbol{I(1)}$	$\boldsymbol{I(1)}$	$\boldsymbol{I(1)}$	$\boldsymbol{I(0)}$	$\boldsymbol{I(1)}$	$\boldsymbol{I(1)}$	$\boldsymbol{I(1)}$	$\boldsymbol{I(1)}$	**اتخاذ القرار**

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات EViews

المطلب الثاني :تقدير نموذجي البطالة والتشغيل باستخدام طريقتي FAMOLSو DOLS

نقوم اولا بدراسة التكامل المشترك ثم تقدير العلاقة في الاجل الطويل باستخدام الطريقتين المذكورتين اعلاه .

الفرع الاول : دراسة التكامل المشترك.

بعد التأكد من درجة تكامل متغيرات الدراسة، سنقوم بدراسة التكامل المشترك بين المتغيرات المتكاملة من الدرجة 1، ثم إذا وجد بينها تكامل مشترك سنقوم بتقدير العلاقة التكاملية في الأجل الطويل بواسطة المربعات الصغرى العادية المعدلة كليا و المربعات الصغرى الديناميكية . كما سنقوم بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين كل المتغيرات وهذا بإتباع منهجية ARDL (في المطلب الثالث).

اولا : دراسة العلاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار جوهانسون: كما أشرنا سابقا، سنقوم أولا بدراسة التكامل المشترك بين المتغيرات المتكاملة من الدرجة 1 بالنسبة لنموذج البطالة، وهي:

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة				
Unemp	Self_employ	cpi	popg	Tertiary	Gcfg

أما بالنسبة لنموذج التشغيل فهي:

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة				
Employment	Self_employ	Cpi	popg	tertiary	gcfg

يعتبر اختبار Johansen–Juselius (1990) من أهم الاختبارات الإحصائية التي تسمح بالكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration Relationship) بين مجموعة من المتغيرات المتكاملة من نفس الرتبة. فهو يعتمد على صياغة نموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregressive – VAR) في صورته المقيدة (VECM)، من خلال تحويله إلى تمثيل يعكس العلاقات قصيرة الأجل (الفروق الأولى) وطويلة الأجل (العلاقات التكاملية).

القيم الحرجة لهذه الاختبارات تستند إلى جداول Johansen & Juselius (1990) وتعديلات MacKinnon– Haug–Michelis (1999) التي تأخذ في الاعتبار خصائص العينات الصغيرة.

وفقا لـ Gujarati (2009)وEnders (2014)، فإن وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية يعني أن المتغيرات تتحرك معا في المدى الطويل رغم التقلبات قصيرة الأجل، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا لتطبيق منهجيات التقدير طويلة الأجل مثل FMOLSو.DOLS

ثانيا : تفسير النتائج القياسية لاختبار جوهانسن .

1- نموذج التشغيل(Employment) .

أظهرت نتائج اختبار جوهانسن المبينة في الجدول (03-11) أن إحصائية الأثر (Trace Statistic) أكبر من كل القيم الحرجة عند جميع الرتب المفترضة. هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك قوية بين متغيرات النموذج : التشغيل، التشغيل الذاتي، التضخم، اجمالي تراكم راس المال ، النمو السكاني، والتعليم العالي.

بعبارة أخرى، هناك اتجاه طويل الأجل يربط التشغيل بمحدداته المقترحة في النموذج، ما يدل على أن هذه المتغيرات تتحرك معا في المدى الطويل ، وأن الصدمات قصيرة الأجل لا تؤدي إلى انفصال دائم بينها.

اقتصاديا يمكن تفسير ذلك بأن التشغيل الذاتي (SELF_EMPLOY) هو متغير جوهري في هذا النظام ، إذ يمارس تأثيرا توازنيا طويل الأجل على التشغيل، بما يعكس دوره في امتصاص اختلالات سوق العمل. هذا الترابط البنيوي يؤكد أن توسع المبادرات الذاتية يندمج ضمن منظومة التشغيل الكلية في المدى الطويل ، حتى إن لم يظهر أثره المباشر فورا في الأجل القصير.

2- نموذج البطالة(Unemployment)

كذلك بالنسبة لنموذج البطالة أظهرت نتائج اختبار جوهانسن المبينة في الجدول (03-11) أن إحصائية الأثر تتجاوز القيم الحرجة عند مختلف الرتب المفترضة، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة وبقية المتغيرات، لاسيما التشغيل الذاتي، التضخم، التعليم العالي، والنمو السكاني.

هذا يعني أيضا – على غرار نموذج التشغيل– أن البطالة ترتبط بعلاقات توازنية طويلة الأجل مع هذه المحددات، بحيث أن أي انحراف مؤقت عن التوازن يصحح تدريجيا مع مرور الزمن.

نظريا التشغيل الذاتي يرتبط بالبطالة بعلاقة ثنائية الاتجاه :فمن جهة، تمثل البطالة حافزا أساسيا لزيادة التشغيل الذاتي (حين يلجأ الأفراد إلى خلق مشاريعهم الخاصة)، ومن جهة أخرى، يسهم التشغيل الذاتي لاحقا في خفض البطالة من خلال خلق وظائف جديدة ورفع معدل الإدماج المهني.

اما النتائج المستخلصة من اختبار جوهانسن تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التشغيل الذاتي وسوق العمل في الجزائر من خلال معدلات البطالة . هذه العلاقة تشير إلى أن التشغيل الذاتي لا يمثل ظاهرة ظرفية أو

استجابة قصيرة الأجل للأزمات، بل هو عنصر تكامل بنيوي في منظومة التشغيل الوطني. إذ يعمل التشغيل الذاتي على المدى الطويل كقناة لتصحيح الاختلالات البنيوية في سوق العمل من خلال:

- تحويل جزء من البطالة الهيكلية إلى عمل منتج عبر المبادرات الفردية.
- تنويع مصادر التشغيل بعيدا عن القطاع العمومي، مما يعزز مرونة سوق العمل.
- تحقيق توازن بين العرض والطلب على اليد العاملة عبر خلق فرص عمل في قطاعات الخدمات والأنشطة الصغرى.

من هذا المنظور، فإن وجود تكامل مشترك بين التشغيل الذاتي ومؤشرات سوق العمل يدل على أن هذه المتغيرات تتشارك مسارا توازنيا طويل الأجل، أي أن أي انحراف مؤقت بسبب صدمات اقتصادية (كسقوط أسعار النفط أو الأزمات المالية) سيعاد تصحيحه تدريجيا عبر آلية التشغيل الذاتي ولو نسبيا .

الجدول رقم (3-11): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

نموذج البطالة

Johansen Cointegration Test

Date: 10/18/25 Time: 15:03
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Lags interval (in first differences): 1 to 2
Endogenous variables: UNEMP SELF_EMPLOY CPI POPG TERTIARY GCFG
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Rank Tests

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.994727	356.9514	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.965611	199.5977	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.822171	98.49713	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.677444	46.68907	29.79707	0.0003
At most 4	0.249210	12.74469	15.49471	0.1245
At most 5 *	0.129070	4.145808	3.841465	0.0417

Trace test indicates 4 cointegrating equation(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

نموذج التشغيل

Johansen Cointegration Test

Date: 10/18/25 Time: 15:01
Sample: 1991 2023
Included observations: 33
Lags interval (in first differences): 1 to 2
Endogenous variables: EMPLOYMENT SELF_EMPLOY CPI POPG TERTIARY GC
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Rank Tests

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.979623	278.9744	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.942104	162.1743	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.666775	76.70089	47.85613	0.0000
At most 3 *	0.523235	43.73278	29.79707	0.0007
At most 4 *	0.407650	21.51082	15.49471	0.0055
At most 5 *	0.175823	5.801105	3.841465	0.0160

Trace test indicates 6 cointegrating equation(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات EViews

إذن بشكل عام يمكن القول إن اختبار جوهانسن للتكامل المشترك أثبت وجود علاقات توازنية بين (التشغيل – البطالة) والتشغيل الذاتي وبقية المحددات الأخرى.

الفرع الثاني : **تقدير العلاقة التكاملية في الأجل الطويل بواسطة FMOLS وDOLS.**

تم اعتماد كل من طريقتي **FMOLS**و **DOLS**بهدف الحصول على تقديرات طويلة الأجل أكثر دقة بين التشغيل (EMPLOYMENT) ثم البطالة كمتغيرين تابعين والمتغيرات الاقتصادية التي تمثل متغيرات مستقلة وهي : التشغيل الذاتي(SELF_EMPLOY) ، التضخم(CPI) ، النمو السكاني(POPG) ، التعليم العالي (TERTIARY)، و اجمالي تراكم راس المال (GCFG) .

1- بالنسبة للتشغيل واجمالا بين طريقتي fmols dols:

يظهر أن التشغيل الذاتي (SELF_EMPLOY) يمارس أثرا سالبا ومعنويا قويا على التشغيل في المدى الطويل، أي أن زيادة عدد الأفراد العاملين لحسابهم الخاص تقترن بانخفاض نسبي في مستويات التشغيل النظامي الرسمي، هذا لا يعني أن التشغيل الذاتي يقلل التشغيل(غير التشغيل الذاتي)، بل يعبر عن تحول هيكلي في سوق العمل الجزائري من الوظائف النظامية (القطاع العمومي أو المؤسسات الكبرى) إلى العمل الحر والمبادرات الذاتية.

بمعنى آخر كلما ازداد عدد المقاولين الذاتيين والمهن الحرة، تقل نسبة التشغيل الرسمي المقاس إحصائيا، لكن ذلك يقابله ارتفاع في التشغيل غير المهيكل.

هذا النمط الهيكلي يعكس واقع الاقتصاد الجزائري الذي عرف منذ مطلع الألفية انتقالا تدريجا نحو أنواع تشغيل مرنة وغير نمطية بفعل برامج دعم المقاولاتية ANSEJ ، ANGEM، CNAC وتشجيع روح المقاولة الفردية، بما يجعل التشغيل الذاتي بديلا تكميليا للتشغيل النظامي وليس منافسا له.

أما إذا تم التركيز بين نتائج الطريقتين والاختلاف بينهما فيمكن القول أنه رغم اختلاف حجم المعامل، تتطابق إشارة ودلالة أثر التشغيل الذاتي بين الطريقتين : سالب ومعنوي جدا.

وتشير النتائج إلى أن كل زيادة بمقدار 1 % في التشغيل الذاتي تؤدي إلى انخفاض التشغيل الرسمي بنسبة تتراوح بين 1.0 و1.6 % في المدى الطويل.

إلا أن هذه العلاقة لا ينبغي تفسيرها كأثر سلبي بالمعنى المطلق، بل كإعادة توزيع للعمالة بين القطاعات النظامية وغير النظامية. فارتفاع التشغيل الذاتي يقلل من الاعتماد على الدولة كمصدر رئيسي للتوظيف، ويخلق فضاءات عمل بديلة في الأنشطة التجارية والخدماتية الصغيرة والمتوسطة مثلا .

بهذا المعنى يشكل التشغيل الذاتي آلية لتخفيف الضغط على التشغيل النظامي الرسمي، ويسهم في تنويع مصادر الدخل وتحفيز المقاولة المحلية، حتى لو لم يترجم ذلك إلى ارتفاع مباشر في مؤشرات التشغيل الكلي الرسمية.

2- بالنسبة للبطالة واجمالا بين طريقتي fmols dols .

يشير معامل التشغيل الذاتي الموجب (+2.5055) والمعنوي بقوة إلى أن ارتفاع التشغيل الذاتي يقترن بارتفاع معدلات البطالة الرسمية في المدى الطويل.

هذه العلاقة الظاهرية الموجبة لا تعني أن التشغيل الذاتي يسبب البطالة، بل تعكس الطابع البنيوي المزدوج لسوق العمل الجزائري، حيث يسجل العديد من الأفراد كعاطلين رسميا أثناء فترات إعداد أو تمويل مشاريعهم الذاتية، ما يؤدي إلى ارتفاع البطالة المقاسة إحصائيا رغم وجود نشاط اقتصادي فعلي جار في الميدان.

بذلك يمكن القول إن التشغيل الذاتي يمتص تدريجيا كآلية لاحقة لتقليص البطالة بعد فترة قصيرة من ارتفاعها المؤقت أثناء مرحلة الإطلاق أو التسجيل الإداري.

تتطابق نتائج DOLS مع FMOLS من حيث الاتجاه العام، إذ يستمر معامل التشغيل الذاتي في الارتفاع (من +2.5 إلى +3.4) مع معنوية عالية جدا، ما يبرز القوة التفسيرية لهذا المتغير في ديناميكية البطالة طويلة الأجل. ويمكن تفسير هذا الاتجاه بأن توسع التشغيل الذاتي يتم غالبا كرد فعل على البطالة القائمة، أي أن البطالة تشكل الدافع الأساسي نحو خلق مشاريع فردية صغيرة، وليس العكس.

بعبارة أدق العلاقة بينهما علاقة تفاعلية ثنائية الاتجاه:

- في المرحلة الأولى تؤدي البطالة إلى زيادة في التشغيل الذاتي
- في المرحلة الثانية، يساهم التشغيل الذاتي في امتصاص البطالة تدريجيا (علاقة سببية عكسية من التشغيل الذاتي نحو البطالة، كما ستؤكد منهجية ARDL ذلك).

الجدول رقم (3–12): تقدير العلاقة طويلة الأجل بين (البطالة –التشغيل) وباقي المتغيرات وفق FMOLS DOLS

تقدير نموذج البطالة بطريقة FMOLS

Dependent Variable: UNEMP
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 10/18/25 Time: 15:10
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SELF_EMPLOY	2.505542	0.250978	9.983122	0.0000
CPI	0.080368	0.075915	1.058655	0.2995
POPG	-8.360097	2.115181	-3.952425	0.0005
TERTIARY	-0.011781	0.041860	-0.281447	0.7806
GCFG	0.260909	0.104335	2.500684	0.0190
C	-64.26593	10.82561	-5.936474	0.0000

R-squared	0.950878	Mean dependent var	17.72353
Adjusted R-squared	0.941431	S.D. dependent var	7.721455
S.E. of regression	1.868667	Sum squared resid	90.78980
Long-run variance	3.847590		

تقدير نموذج البطالة بطريقة DOLS

Dependent Variable: UNEMP
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 10/18/25 Time: 15:12
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SELF_EMPLOY	3.331525	0.785623	4.240616	0.0022
CPI	0.341424	0.198719	1.718120	0.1199
POPG	-18.18604	9.740789	-1.866999	0.0948
TERTIARY	-0.069363	0.262383	-0.264359	0.7975
GCFG	0.909312	0.534860	1.700094	0.1233
C	-98.00383	33.93311	-2.888147	0.0179

R-squared	0.988761	Mean dependent var	17.69863
Adjusted R-squared	0.963785	S.D. dependent var	7.810243
S.E. of regression	1.486300	Sum squared resid	19.88178
Long-run variance	1.403882		

تقدير نموذج التشغيل بطريقة FMOLS

Dependent Variable: EMPLOYMENT
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 10/18/25 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SELF_EMPLOY	-1.004523	0.116769	-8.602639	0.0000
CPI	-0.039811	0.035320	-1.127155	0.2700
POPG	4.626710	0.984103	4.701450	0.0001
TERTIARY	-0.058146	0.019476	-2.985561	0.0061
GCFG	-0.100286	0.048543	-2.065931	0.0489
C	67.83799	5.036689	13.46877	0.0000

R-squared	0.888793	Mean dependent var	35.57575
Adjusted R-squared	0.867407	S.D. dependent var	2.620424
S.E. of regression	0.954183	Sum squared resid	23.67207
Long-run variance	0.832865		

تقدير نموذج التشغيل بطريقة DOLS

Dependent Variable: EMPLOYMENT
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 10/18/25 Time: 15:22
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SELF_EMPLOY	-1.620485	0.465766	-3.479180	0.0069
CPI	-0.142312	0.117813	-1.207945	0.2579
POPG	3.368374	5.774951	0.583273	0.5740
TERTIARY	-0.218116	0.155557	-1.402166	0.1944
GCFG	-0.083669	0.317098	-0.263857	0.7978
C	96.07406	20.11768	4.775604	0.0010

R-squared	0.962300	Mean dependent var	35.58267
Adjusted R-squared	0.878522	S.D. dependent var	2.699745
S.E. of regression	0.940963	Sum squared resid	7.968697
Long-run variance	0.493445		

المصدر : مخرجات EViews

تظهر النتائج مايلي:

بعض النتائج التي تبدو غير منطقية، والتي ليس لها تفسير من أي وجه، راجعة لربما لسوء توصيف النموذج أو لأن العلاقة ديناميكية وتحتاج لدراستها في الأجلين القصير والطويل معا، ولهذا كانت الحاجة ملحة لاستخدام طريقة أخرى مثل ARDL

المطلب الثالث : دراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين كل المتغيرات وفق منهجية ARDL.

سندرس العلاقة وفق هذه المنهجية بين كل المتغيرات بما أنها متكاملة من الدرجة 0 و1 والمتغير التابع متكامل من الدرجة 1، و خطوات[1] تطبيق لمنهجية موضحة كما يلي:

الفرع الاول : تحديد درجة التأخير و اختيار النموذج الافضل .

وهنا سنفاضل بين الدرجة 1، و2، و3 (4 غير مكن نظرا لصغر حجم العينة وكثرة المتغيرات المستقلة)، والمفاضلة تتم بواسطة معياري أكايك وشوارتز[2] وكذا النموذج الذي لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

وقبل الشروع في اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)، تم تحديد الإبطاءات المثلى (Lag Lengths) لكل من متغيرات النموذجين باستعمال معيار Akaike Information Criterion (AIC)، الذي يعتبر الأكثر مرونة وملاءمة في النماذج ذات العينات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بمعايير شوارز (SBC) وهاينان–كوين.(HQ) وقد جرى اختيار النماذج وفقا لأدنى قيمة لمعيارAIC ، بما يحقق أفضل تمثيل ديناميكي للعلاقة بين المتغيرات والنتائج مبينة في الجدول (03-13)

[1]- تم التطرق لدراسة استقرارية المتغيرات سابقا.

[2]- تم تحديد درجة التأخير المثلى اليا بواسطة البرنامج

الجدول رقم (3-13): تحديد درجة الإبطاء المثلى

تحديد درجة التأخير والنموذج المناسب بالنسبة للبطالة

Dependent Variable: UNEMP
Method: ARDL
Date: 11/07/25 Time: 09:11
Sample: 1993 2023
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): SELF_EMPLOY GCFG CPI POPG TERTIARY
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 486
Selected model: ARDL(1,1,0,1,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNEMP(-1)	0.330315	0.155446	2.124953	0.0462
SELF_EMPLOY	0.560433	0.632896	0.885506	0.3864
SELF_EMPLOY(-1)	1.234415	0.753492	1.638259	0.1170
GCFG	0.138899	0.086249	1.610439	0.1230
CPI	0.131916	0.063639	2.072858	0.0513
CPI(-1)	-0.103425	0.084074	-1.230166	0.2329
POPG	5.404292	6.008096	0.899502	0.3791
POPG(-1)	-19.01132	8.403892	-2.262204	0.0350
POPG(-2)	12.36591	4.406254	2.806446	0.0109
TERTIARY	0.027412	0.053354	0.513776	0.6130
C	-54.67285	16.56360	-3.300784	0.0036

R-squared	0.980953	Mean dependent var	17.50881
Adjusted R-squared	0.971430	S.D. dependent var	7.751363
S.E. of regression	1.310184	Akaike info criterion	3.649634
Sum squared resid	34.33163	Schwarz criterion	4.158468
Log likelihood	-45.56933	Hannan-Quinn criter.	3.815502
F-statistic	103.0057	Durbin-Watson stat	1.954781
Prob(F-statistic)	0.000000		

تحديد درجة التأخير والنموذج المناسب بالنسبة للتشغيل

Dependent Variable: EMPLOYMENT
Method: ARDL
Date: 10/27/25 Time: 13:16
Sample: 1993 2023
Included observations: 31
Dependent lags: 3 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): GCFG POPG CPI TERTIARY SELF_EMPLOY
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 3072
Selected model: ARDL(1,0,2,0,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EMPLOYMENT(-1)	0.271300	0.170264	1.593405	0.1260
GCFG	-0.130485	0.055208	-2.363508	0.0278
POPG	0.642548	3.209818	0.200182	0.8433
POPG(-1)	8.112956	5.127619	1.582207	0.1285
POPG(-2)	-5.551839	2.673928	-2.076286	0.0503
CPI	-0.041988	0.034267	-1.225326	0.2340
TERTIARY	0.113351	0.089352	1.268594	0.2185
TERTIARY(-1)	-0.144242	0.090724	-1.589892	0.1268
SELF_EMPLOY	-0.746181	0.256860	-2.905015	0.0085
C	51.88903	13.47773	3.849984	0.0009

R-squared	0.939431	Mean dependent var	35.60677
Adjusted R-squared	0.913473	S.D. dependent var	2.657759
S.E. of regression	0.781794	Akaike info criterion	2.601246
Sum squared resid	12.83525	Schwarz criterion	3.063823
Log likelihood	-30.31932	Hannan-Quinn criter.	2.752035
F-statistic	36.19009	Durbin-Watson stat	1.896170
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات **EViews**

الفرع الثاني : اختبار الحدود .

تم تطبيق اختبار Pesaran et al. (2001) لتحديد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج.ARDL بلغت قيمة إحصاء F (4.41) وهي أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى 5 % (4.19)، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بوجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين (البطالة –التشغيل)و التشغيل الذاتي، الاستثمار، التضخم، نمو السكان، والتعليم العالي.

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار الحدود .

نماذج البطالة

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 5
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 31

Test Statistic	Value
F-statistic	4.845898

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample S...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.407	3.517	2.910	4.193	4.134	5.761
35	2.331	3.417	2.804	4.013	3.900	5.419
Asymptotic	2.080	3.000	2.390	3.380	3.060	4.150

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

نموذج التشغيل

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 5
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 31

Test Statistic	Value
F-statistic	4.413307

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample S...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.407	3.517	2.910	4.193	4.134	5.761
35	2.331	3.417	2.804	4.013	3.900	5.419
Asymptotic	2.080	3.000	2.390	3.380	3.060	4.150

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر : مخرجات **EViews**

الفرع الثالث : تقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل .

نقوم بتقدير العلاقة في الاجل القصير ثم في الاجل الطويل لنموذجي التشغيل والبطالة .

اولا : تقدير العلاقة في الأجل القصير.

بعد تأكيد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عبر اختبار الحدود (Bounds Test) ، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتحديد ديناميكية العلاقة في الأجل القصير، مع التركيز على سرعة التعديل نحو التوازن وأثر المتغيرات المستقلة على كل من التشغيل والبطالة.

جاءت نتائج التقدير وفق نموذج ARDL(1,0,2,0,1,0) لنموذج التشغيل و ARDL(1,1,0,1,2,0)لنموذج البطالة المبينين في الجدول (03-15) كما يلي:

1. بالنسبة لنموذج التشغيل:

معامل تصحيح الخطأ 0.72- سالب ومعنوي، مما يدل على أن ما نسبته % 72.8 من الاختلال قصير الأجل في التشغيل يصحح خلال سنة واحدة، وهو ما يعكس سرعة عالية في عودة النظام إلى التوازن بعد الصدمات.

يبرز من النتائج أن النمو السكاني (POPG) يمارس أثرا إيجابيا ومعنويا على التشغيل في الأجل القصير، حيث

تترتب عن زيادة السكان النشطين توسعات فورية في النشاط الاقتصادي غير الرسمي والذاتي.كما أن التعليم العالي (TERTIARY) له أثر إيجابي ومعنوي، مما يعكس مساهمة تطور رأس المال البشري في تعزيز فرص العمل على المدى القصير. أما بالنسبة التشغيل الذاتي (SELF_EMPLOY) وعلى الرغم من أنه لم يظهر في معادلة الأجل القصير هنا بشكل تفاضلي(Δ) ، إلا أن أثره ينتقل عبر (ECM)، الذي يدمج أثر المتغيرات طويلة الأجل في تصحيح الاختلال قصير الأجل.

إن معنوية وسالبية معامل ECM تدل على أن التغيرات في التشغيل الذاتي تساهم في إعادة النظام نحو التوازن بسرعة، مما يعكس الدور الحيوي للتشغيل الذاتي بانواعه كآلية تصحيح ذاتي في سوق العمل.

بعبارة أخرى كلما ارتفع التشغيل الذاتي، تسارع تصحيح الاختلال في التشغيل الكلي، ما يعكس فعالية برامج دعم المقاولاتية والتشغيل الذاتي مثل أجهزة ANSEJ و ANGEMو CNAC (بالإضافة الى التشغيل الذاتي غير الرسمي) في تحريك عجلة التوظيف وتوليد الدخل الذاتي في المدى القصير.

هذه النتيجة تتسق مع السياسات العمومية الجزائرية التي ركزت منذ مطلع الألفية على ترقية روح المقاولة الفردية كإحدى اليات الرفع من معدلات التشغيل.

2. بالنسبة لنموذج البطالة:

يبين معامل تصحيح الخطأ (-0.6699) أن حوالي 67 % من اختلال البطالة قصير الأجل يصحح خلال سنة واحدة، ما يدل على استقرار النموذج وسرعة التعديل نحو التوازن.

وتظهر النتائج أن التشغيل الذاتي يمارس أثرا سالبا ومعنويا على البطالة، أي أن ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم الخاص يؤدي مباشرة إلى انخفاض معدلات البطالة في المدى القصير.

هذه النتيجة تمثل برهانا تجريبيا على أن التشغيل الذاتي يمثل أداة اقتصادية فعالة لامتصاص العاطلين عن العمل وإعادة إدماجهم في سوق العمل، خصوصا في القطاعات غير الرسمية.

من جهة أخرى، يلاحظ أن التضخم (CPI) يمارس أثرا موجبا ضعيف الدلالة على البطالة، ما يشير إلى أن الضغوط التضخمية قد ترافق فترات الانتعاش الاقتصادي دون أن تحدث تحسنا فوريا في سوق العمل، بينما يحمل

النمو السكاني (POPG) أثرا مزدوجا – إيجابيا في المدى الآني وسالبا في الإبطاء اللاحق – ما يعكس تفاعلا مرحليا بين حجم العرض من اليد العاملة والقدرة الاستيعابية للاقتصاد.

3. أما إجمالا بالمقارنة ما بين نموذجي التشغيل والبطالة يمكن استنتاج الآتي:

تظهر تقديرات الأجل القصير لكل من نموذج التشغيل والبطالة أن سوق العمل في الجزائر يتفاعل بسرعة مع الصدمات الآنية بفضل وجود آلية تصحيح قوية ومعنوية ($0 > \lambda$)، وأن سياسات التشغيل الذاتي والتوسع في التعليم العالي تسهم في تحسين أداء سوق العمل على المدى القصير.

كما تؤكد النتائج أن النمو السكاني والتشغيل الذاتي يمثلان محددين أساسيين في ديناميكية البطالة والتشغيل، في حين أن تأثير التضخم واجمالي تراكم راس المال يبقى ضعيفا وفاقدا للدلالة في الأجل القصير مقارنة بآثارهما على المدى الطويل.

تعكس النتائج التوافق بين الاتجاهات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، مما يدل على تكامل هيكلي بين مكونات سوق العمل والسياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

كذلك يمكن القول أن التشغيل الذاتي يمثل أحد أهم آليات تصحيح الاختلالات في سوق العمل الجزائري على المدى القصير، من خلال تأثيره المزدوج في رفع معدلات التشغيل وخفض البطالة، مع قدرته على تسريع التكيف مع الصدمات الاقتصادية.

تعكس هذه النتائج من جهة نجاعة اليات التشغيل الذاتي المصرح (الرسمي) متمثل في البرامج الوطنية لدعم المقاوياتية مثل الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، وكالات دعم المؤسسات المصغّرة ANSEJ و ANGEMوCNAC ، و الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي(وان كان اثر ضئيل بحكم حداثة انشائها) ، التي ساهمت في تحويل جزء معتبر من البطالة الهيكلية إلى نشاط اقتصادي منتج. و من جهة اخرى اثر التشغيل الذاتي غير الرسمي بحكم تقديرات النشاط غير الرسمي في الواقع بنسب معتبرة .

وبذلك يمكن اعتبار التشغيل الذاتي آلية تصحيحية واستباقية تضمن مرونة سوق العمل واستدامة التشغيل في مواجهة الصدمات قصيرة الأجل.

الجدول رقم (3-15): تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين البطالة (التشغيل) وباقي المتغيرات المستقلة

نموذج البطالة

Dependent Variable: D(UNEMP)
Method: ARDL
Date: 11/07/25 Time: 09:21
Sample: 1993 2023
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): SELF_EMPLOY GCFG CPI POPG TERTIARY
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 486
Selected model: ARDL(1,1,0,1,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.669685	0.100847	-6.640608	0.0000
D(SELF_EMPLOY)	0.560433	0.404317	1.386125	0.1775
D(CPI)	0.131916	0.046535	2.834789	0.0088
D(POPG)	5.404292	3.503022	1.542751	0.1350
D(POPG(-1))	-12.36591	3.543366	-3.489878	0.0017

R-squared	0.738814	Mean dependent var	-0.405355
Adjusted R-squared	0.698631	S.D. dependent var	2.093204
S.E. of regression	1.149107	Akaike info criterion	3.262538
Sum squared resid	34.33163	Schwarz criterion	3.493826
Log likelihood	-45.56933	Hannan-Quinn criter.	3.337932
F-statistic	18.38647	Durbin-Watson stat	1.954781
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

نموذج التشغيل

Dependent Variable: D(EMPLOYMENT)
Method: ARDL
Date: 10/27/25 Time: 13:19
Sample: 1993 2023
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): GCFG POPG CPI TERTIARY SELF_EMPLOY
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 486
Selected model: ARDL(1,0,2,0,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.728700	0.115623	-6.302361	0.0000
D(POPG)	0.642548	2.012501	0.319278	0.7520
D(POPG(-1))	5.551839	2.194216	2.530216	0.0175
D(TERTIARY)	0.113351	0.050168	2.259440	0.0321

R-squared	0.656535	Mean dependent var	0.055355
Adjusted R-squared	0.618372	S.D. dependent var	1.116093
S.E. of regression	0.689478	Akaike info criterion	2.214150
Sum squared resid	12.83525	Schwarz criterion	2.399180
Log likelihood	-30.31932	Hannan-Quinn criter.	2.274465
F-statistic	17.20356	Durbin-Watson stat	1.896170
Prob(F-statistic)	0.000002		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : مخرجات **EViews**

ثانيا : تقدير العلاقة في الأجل الطويل.

بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة من خلال اختبار الحدود (Bounds Test)، تم الانتقال إلى تقدير معاملات المدى الطويل لكل من نموذج التشغيل ونموذج البطالة، بغية الوقوف على الاتجاهات المستقرة التي تحكم العلاقة بين متغيرات سوق العمل والعوامل الاقتصادية الكلية.

1- بالنسبة لنموذج التشغيل:

تشير هذه النتائج إلى أن الاستثمار يؤثر سلبا على التشغيل في المدى الطويل، وهو ما يمكن تفسيره ببطء أثر المشاريع الاستثمارية في توليد فرص العمل الفعلية.

في المقابل يظهر النمو السكاني أثرا إيجابيا ومعنويا على التشغيل، ما يعكس زيادة حجم القوى العاملة النشطة، في حين يلاحظ أن التشغيل الذاتي يسهم بفعالية في تعزيز فرص العمل وتقليص البطالة على المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع توجهات السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى دعم التشغيل الذاتي كآلية للتشغيل.

أما مؤشر التضخم **و**مستوى التعليم العالي ، فرغم إشاراتهما السالبة، إلا أن عدم معنويتهما الإحصائية قد يعزى إلى طبيعة سوق العمل الذي لا يترجم التحصيل الأكاديمي أو التقلبات السعرية مباشرة في فرص العمل الرسمية.

2- بالنسبة لنموذج البطالة:

تظهر النتائج أن للتشغيل الذاتي ارتباط موجب بمعدل البطالة في المدى الطويل، وهو ما قد يعكس العلاقة العكسية الظاهرية بينهما في المدى القصير، إذ غالبا ما يرتفع عدد المسجلين في برامج المقاول الذاتي عند زيادة البطالة، قبل أن تظهر آثار التشغيل الفعلية لاحقا.

كما يلاحظ أن لإجمالي تراكم راس المال اثر موجب ضعيف الدلالة على البطالة، مما قد يعزى إلى ضعف الكفاءة التشغيلية للمشاريع العمومية أو إلى تأخر أثرها الزمني على سوق العمل.

أما النمو السكاني فقد أظهر علاقة سالبة ومعنوية مع البطالة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع عدد السكان النشطين قد يكون مترافقا مع توسع قطاعات التشغيل الذاتي والخدمات، مما يحد من نسب البطالة الرسمية.

بينما لم يظهر لمتغيري التضخم **و**التعليم العالي أثر معنوي، وهو ما يعكس ربما انفصال سياسات التعليم عن متطلبات سوق العمل وضعف استجابة التشغيل للتقلبات السعرية.

3- أما إجمالا بالمقارنة ما بين نموذجي التشغيل والبطالة يمكن ملاحظة الآتي:

من خلال المقارنة بين النموذجين، يمكن القول إن التشغيل الذاتي و إجمالي تراكم راس المال يمثلان العاملين الأكثر تأثيرا في ديناميكية سوق العمل الجزائري على المدى الطويل، حيث يتجسد أثرهما في اتجاهين متباينين بين التشغيل والبطالة.

كما تؤكد النتائج وجود علاقة توازنية بين المتغيرات، تدعمها معنوية معاملات التكامل الطويل ، ما يعزز مصداقية التقديرات ويتيح اعتمادها كأساس للتحليل الاقتصادي والسياسات العمومية في مجال التشغيل.

الجدول رقم (3-16): العلاقة التكاملية في الأجل الطويل بالنسبة للتشغيل والبطالة

نموذج البطالة

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = UNEMP(-1) - (2.680139*SELF_EMPLOY(-1) + 0.207410*GCFG + 0.042543*CPI(-1) - 1.853284*POPG(-1) + 0.040932*TERTIARY - 81.639701)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SELF_EMPLOY(-1)	2.680139	0.503574	5.322239	0.0000
GCFG	0.207410	0.118426	1.751385	0.0921
CPI(-1)	0.042543	0.110138	0.386270	0.7026
POPG(-1)	-1.853284	3.719760	-0.498227	0.6227
TERTIARY	0.040932	0.079654	0.513876	0.6119
C	-81.63970	21.82708	-3.740294	0.0010

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

نموذج التشغيل

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = EMPLOYMENT(-1) - (-0.179065*GCFG + 4.396409*POPG(-1) - 0.057621*CPI - 0.042391*TERTIARY(-1) - 1.023989 *SELF_EMPLOY + 71.207627)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GCFG	-0.179065	0.077684	-2.305031	0.0297
POPG(-1)	4.396409	1.328771	3.308629	0.0028
CPI	-0.057621	0.043550	-1.323095	0.1978
TERTIARY(-1)	-0.042391	0.036705	-1.154912	0.2590
SELF_EMPLOY	-1.023989	0.262956	-3.894151	0.0006
C	71.20763	10.59099	6.723417	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر : مخرجات EViews

الفرع الرابع : تشخيص النموذج.

يعتمد تشخيص النموذج على اختبارات : الارتباط الذاتي – ثبات التباين – التوزيع الطبيعي للبواقي.

اولا : اختبار الارتباط الذاتي (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test)

تم دراسته في اختيار النموذج الأفضل، أي أن النموذج الذي تم اختياره لا يعاني من مشكل الارتباط الخطي كما هو موضح في الجدول (03-17) ، فقيمة إحصاء F بلغت (0.305) مع احتمال(Prob = 0.7405) ، وفي نموذج البطالة كانت (F = 0.0066) واحتمالها (Prob = 0.9934) ، وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عند تأخيرين[1]. مما يشير إلى أن بواقي النموذجين مستقلة زمنيا ولا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، الأمر الذي يعزز صحة التقدير وموثوقية النتائج الإحصائية للنموذجين.

الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار الارتباط الذاتي(Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test)

نموذج البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.006607	Prob. F(2,18)	0.9934
Obs*R-squared	0.022740	Prob. Chi-Square(2)	0.9887

نموذج التشغيل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.305192	Prob. F(2,19)	0.7405
Obs*R-squared	0.964891	Prob. Chi-Square(2)	0.6173

المصدر : مخرجات EViews

[1]- والنتائج نفسها عند تأخير واحد

ثانيا : اختبار ثبات التباين (Breusch–Pagan–Godfrey Test) :

للتحقق من مدى تجانس تباين أخطاء النموذجين، تم تطبيق اختبار.Breusch–Pagan–Godfrey وقد أظهرت النتائج المبينة في الجدول (3-18) أنه وفي نموذج التشغيل قيمة F (0.967) واحتمالها (Prob = 0.4928) تفوق مستوى الخطأ (0.05)، كما هو الحال بالنسبة لاختبار.Obs*R² (Prob = 0.4294) وبالمثل في نموذج البطالة بلغت قيمة F (0.585) واحتمالها (Prob = 0.8071) أعلى من 0.05. وبالتالي نقبل فرضية العدم في كلا النموذجين التي تنص على وجود تجانس في تباين البواقي (Homoskedasticity)، أي أن البواقي تتسم بتباين ثابت ولا تعاني من مشكلةHeteroskedasticity

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار ثبات التباين **(Breusch–Pagan–Godfrey Test)**

نموذج البطالة

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.585424	Prob. F(10,20)	0.8071
Obs*R-squared	7.019404	Prob. Chi-Square(10)	0.7236
Scaled explained SS	1.771079	Prob. Chi-Square(10)	0.9978

نموذج التشغيل

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.967350	Prob. F(9,21)	0.4928
Obs*R-squared	9.085345	Prob. Chi-Square(9)	0.4294
Scaled explained SS	5.272357	Prob. Chi-Square(9)	0.8099

المصدر : مخرجات EViews

ثالثا : اختبار التوزيع الطبيعي

من الشكل (03-17) يتبين لنا أن في كلا النموذجين سواء الخاص بالتشغيل أو البطالة لا يتم رفض الفرضية الصفرية، أي أن بواقي النموذجين تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (3-17) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

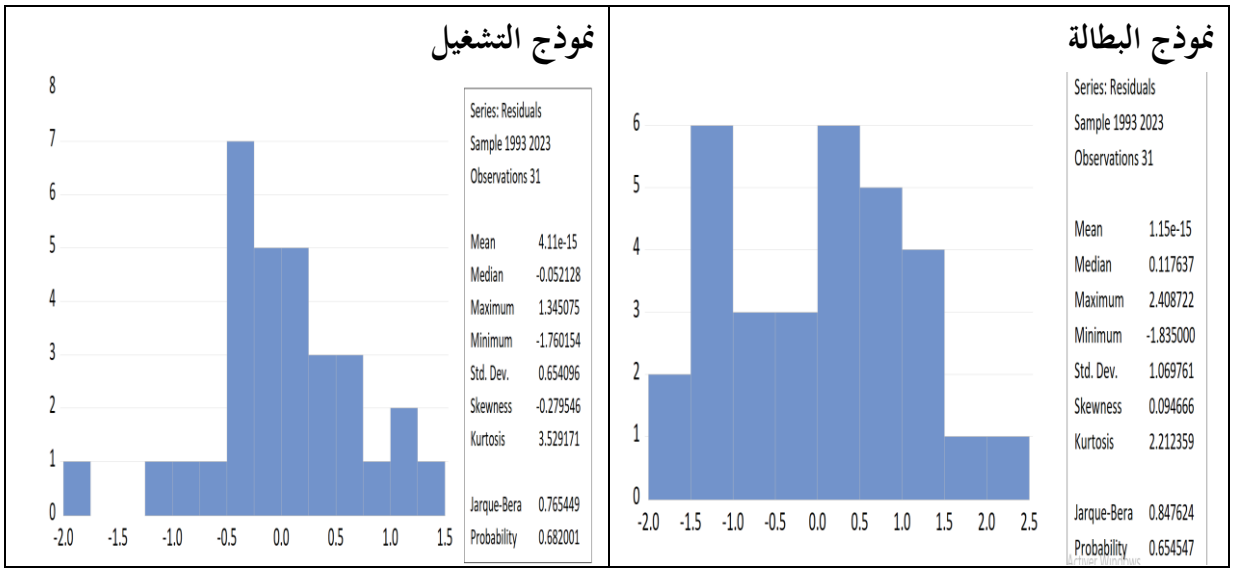

المصدر : مخرجات EViews

1- استقرار النموذج: من خلال اختبار cusum المبين في الشكل (03-17) يظهر جليا بأن كلا النموذج مستقرين

الشكل رقم (03-18) :نتائج اختبار CUSUM .

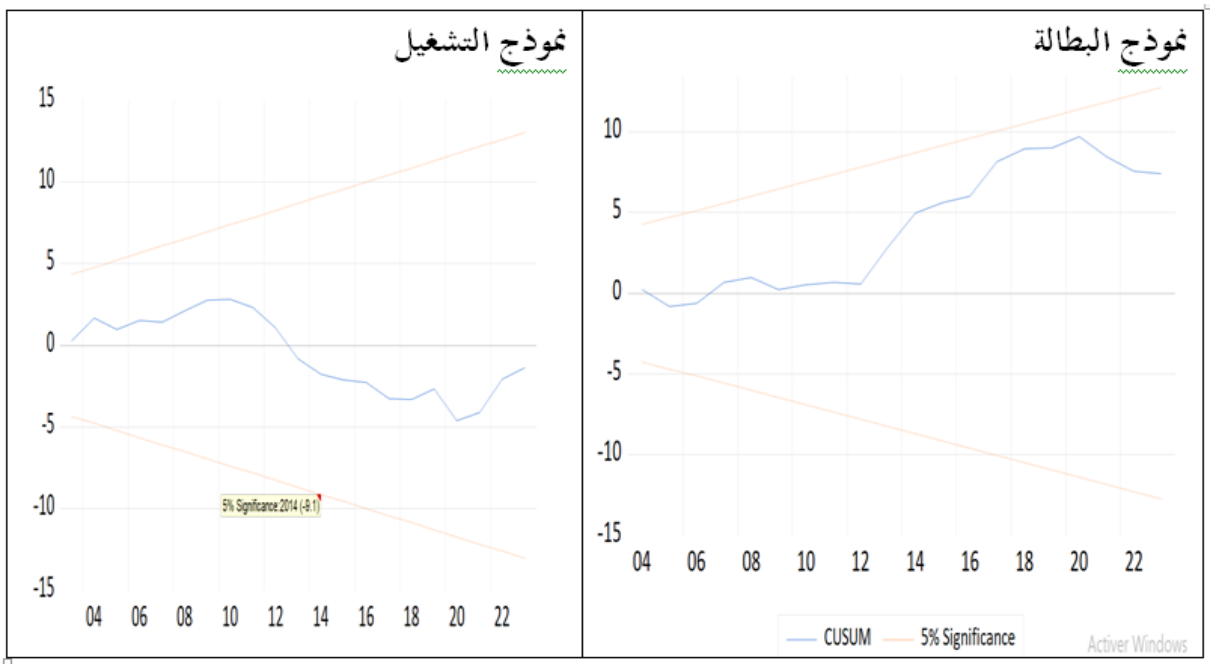

المصدر : مخرجات EViews

الفرع الخامس :مقارنة النتائج بين طريقتي FMOLS / DOLS و ARDL .

تظهر نتائج طريقتي FMOLS و DOLS انسجاما قويا مع نتائج ARDL ، مما يعزز موثوقية النماذج القياسية، وتؤكد مجمل النتائج أن التشغيل الذاتي يمثل متغير بنيوي محوري في توازن سوق العمل الجزائري، يجمع بين بعدين أساسيين:

1. بعد تصحيحي طويل الأجل :حيث يسهم في امتصاص البطالة وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي.
2. بعد تحويلي هيكلي :يتمثل في إعادة تشكيل أنماط التشغيل عبر تحويل اليد العاملة من القطاع العمومي إلى القطاع المستقل أو غير النظامي.

ومن ثم يمكن النظر إلى التشغيل الذاتي باعتباره آلية مزدوجة لتوليد الدخل وتخفيف البطالة، تدعمها توجهات السياسات العمومية في الجزائر الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على روح المبادرة الفردية.

وبالتالي فإن توسيع قاعدة المقاولين الذاتيين، وتحسين الإطار المؤسسي و التمويلي لهذه الفئة وتوفير المرافقة اللازمة ، يعد شرطا أساسيا لتعزيز فعالية التشغيل الذاتي كأداة استراتيجية لتحقيق المرونة التشغيلية، والعدالة الاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي طويل الأجل.

كشفت النتائج القياسية المستخلصة من النماذج المقدرةARDL ، FMOLS، DOLS خلال الفترة 1992– 2023عن الدور المحوري الذي يلعبه التشغيل الذاتي (SELF_EMPLOY) في صياغة ديناميكية سوق العمل الجزائري، سواء في بعده الكلي المتعلق بالتشغيل أو في بعده الاجتماعي المرتبط بالبطالة.

فعلى المدى القصير، أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المستند إلى ARDL أن التشغيل الذاتي يسهم في خفض معدلات البطالة عبر خلق فرص عمل آنية للمبادرين والعاطلين، بينما ينعكس أثره على التشغيل الرسمي ببطء نسبي، نظرا للطبيعة غير النظامية والمرنة للأنشطة الذاتية.

وقد بينت معاملات تصحيح الخطأ السالبة والمعنوية في النموذجين أن التشغيل الذاتي يمثل آلية تصحيحية فعالة لإعادة سوق العمل نحو حالة التوازن، حيث يعمل على امتصاص الصدمات الاقتصادية وتعديل الاختلالات قصيرة الأجل بين العرض والطلب على اليد العاملة.

أما في المدى الطويل، فقد أكدت تقديرات **FMOLS**و **DOLS** أن التشغيل الذاتي يحتل موقعا مهما في المنظومة الاقتصادية، إذ يحمل اتجاها مزدوجا:

فمن جهة أظهر أثرا سالبا ومعنويا على التشغيل الرسمي، مما يدل على تحول العمالة من الوظائف النظامية إلى المبادرات الفردية، وهو ما يعكس إعادة تشكيل هيكل سوق العمل نحو أنماط تشغيل أكثر مرونة واستقلالية. ومن جهة أخرى أظهر أثرا موجبا قويا على البطالة في المدى الطويل، وهي علاقة تفسيرها اقتصاديا لا يكمن في تسبب التشغيل الذاتي بالبطالة، بل في أن البطالة تمثل المحرك الأساسي لتنامي التشغيل الذاتي، أي أن الأفراد يتجهون نحو خلق مشاريعهم الخاصة عندما تضيق فرص العمل النظامية.

هذا التفاعل المزدوج يبرز العلاقة السببية بين البطالة والتشغيل الذاتي: البطالة تغذي المبادرات الذاتية، وهذه الأخيرة بدورها تسهم لاحقا في امتصاص البطالة.

على المستوى البنيوي، تؤكد المقارنات بين النماذج الثلاثة أن التشغيل الذاتي يعمل كصمام توازن مزدوج: فهو من جهة آلية استيعاب للبطالة، ومن جهة أخرى رافعة هيكلية لإعادة توزيع اليد العاملة بين القطاعات، بما يحقق مرونة أكبر في سوق العمل الجزائري.

إن هذا التحول في طبيعة التشغيل الذاتي يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للدولة الجزائرية نحو اقتصاد متنوع قائم على المبادرة الفردية، كما تجسده برامج دعم المقاول الذاتي ووكالات دعم المقاولاتية والوكالة الوطنية للمقاول الذاتي.

خلاصة الفصل :

قدم هذا الفصل دراسة تجريبية لقياس أثر التشغيل الذاتي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1991–2023)، من خلال الربط بين تطور الهيكل الاقتصادي والمؤشرات الديموغرافية ومؤشرات التشغيل والبطالة. وقد تم تتبع تطور النمو الاقتصادي والقوى العاملة، ثم تحليل مؤشرات سوق العمل من حيث التشغيل، و المشاركة ، و التشغيل القطاعي ، والتشغيل الذاتي، بالتوازي مع تطور معدلات البطالة عبر المراحل الزمنية المختلفة. وعلى المستوى القياسي، اعتمد الفصل منهجية متكاملة شملت اختبارات الاستقرارية ثم اختبار التكامل المشترك، وتقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام FMOLS، إضافة إلى منهجية ARDL لدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الذاتي ومؤشرات سوق العمل، بما يؤكد أن التشغيل الذاتي يسهم فعليا في تحسين مستويات التشغيل والحد من البطالة ، خاصة في الفترات التي تراجع فيها الأداء الاقتصادي التقليدي. وعليه نستنتج أن التشغيل الذاتي لا يمثل مجرد خيار فردي، بل أداة اقتصادية فعالة ذات أثر ملموس في استقرار سوق العمل الجزائري وتعزيز مرونته في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

نتائج الدراسة التجريبية تؤكد من خلال النماذج القياسية أن التشغيل الذاتي يعتبر آلية ديناميكية لتوازن سوق العمل في الجزائر، فهو في الوقت نفسه نتيجة لضغوط البطالة وأداة لتقليصها ، ويعمل على تحويل البنية التقليدية للتشغيل نحو نموذج أكثر مرونة واستدامة. ومن ثم فإن تعزيز بيئة المقاولة الفردية وتحسين شروط التمويل والتكوين و التأطير المؤسسي للمبادرات الذاتية يعتبر خيارا استراتيجيا لضمان استدامة التشغيل ، و تنويع الاقتصاد ، و ترسيخ المرونة الهيكلية في سوق العمل الجزائري على المدى الطويل.

الخاتمة

تبين التطورات التاريخية التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينات أن اختلالات سوق العمل لم تكن نتيجة ظرفية عابرة ، بل حصيلة تراكمات هيكلية عميقة ارتبطت بطبيعة النمو الريعي المعتمد على قطاع المحروقات، وما رافقه من دورات توسع وانكماش في الإنفاق العمومي انعكست مباشرة على التشغيل والبطالة. فمع انهيار أسعار النفط سنة 1986، ثم الدخول في مرحلة الإصلاحات الهيكلية في التسعينات، تراجع دور الدولة كرب عمل رئيسي، وتقلصت الاستثمارات العمومية، وتم تسريح آلاف العمال من المؤسسات العمومية، وهو ما قاد إلى تفاقم معدلات البطالة وبلوغها مستويات قياسية نهاية التسعينات. ثم ومع بداية الألفية الثالثة، أدى تحسن أسعار النفط إلى انتعاش العائدات العمومية، فتبنت الدولة مقاربة كينزية قائمة على التوسع في الإنفاق العام عبر برامج الإنعاش الاقتصادي والمخططات الخماسية، ما ساهم في تحسن نسبي لمؤشرات التشغيل وانخفاض البطالة.

غير أن هذا التحسن ظل مرتبطا بدورات أسعار النفط، ليعود التراجع مع صدمة 2014 النفطية، ويبلغ ذروته مجددا خلال جائحة كورونا سنة 2020، قبل أن يبدأ التعافي التدريجي بعد 2021. ويعكس هذا المسار أن ديناميكية التشغيل في الجزائر كانت في جزء كبير منها رهينة لقدرة الخزينة العمومية على الإنفاق، وليس نتاجا لديناميكية داخلية مستدامة قادرة على خلق فرص عمل بمعزل عن تقلبات المحروقات

في ظل المشاكل البنيوية للاقتصاد ، برز التشغيل الذاتي تدريجيا كأحد الأشكال الأكثر مرونة داخل سوق العمل، خاصة مع تزايد وزنه النسبي ضمن التشغيل الكلي، وتقاطعه مع أنماط النشاط غير الرسمي، وتطوره لاحقا في إطار مؤسساتي وتشريعي مع استحداث نظام المقاول الذاتي.

من مضمون المحور الاول للبحث و لفهم سوق العمل والتشغيل والبطالة عبر تتبع تطور الفكر الاقتصادي من الكلاسيك إلى الكينزيين وصولا إلى الاتجاهات الحديثة، نستنتج أن البطالة ليست ظاهرة مستقلة ، بل انعكاس لاختلالات سوق العمل وضعف فعالية سياسات التشغيل .

من مضمون ما تم التطرق اليه في المحور الثاني للبحث في تحليل التشغيل الذاتي كمفهوم وآلية وممارسة مؤسساتية، نستنتج أن التشغيل الذاتي لا يمثل مجرد بديل عن الوظيفة المأجورة ، بل نمطا جديدا لإدماج الأفراد في النشاط الاقتصادي عبر المبادرة الفردية و المرونة ، والدعم المؤسسي. من خلال تبني نظام المقاول الذاتي في الجزائر وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية من جهة وتكييف اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع استراتيجية دعم المقاولاتية و المبادرات الفردية ودعم روح الابتكار

أما نتائج مضمون المحور الثالث في شقيه التحليلي والتجريبي ، فبإسقاط الجوانب النظرية و المفاهيمية ميدانيا من خلال دراسة تجريبية امتدت للفترة (1991–2023)، اعتمدت على تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية و الديموغرافية و سوق العمل ، ثم توظيف أدوات الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقة بين التشغيل الذاتي ومؤشرات سوق العمل في الأجلين القصير والطويل ، فنلخص النتائج على مستويين .

على المستوى التحليلي أظهرت القراءة التحليلية لتطور الهيكل الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري ظل شديد الارتهان لتقلبات أسعار النفط ، حيث تزامنت فترات ارتفاع معدلات النمو مع فترات ارتفاع أسعار المحروقات ، بينما تراجعت معدلات النمو و التشغيل مع تراجع الأسعار. كما بينت الدراسة أن التحولات الديموغرافية، خاصة تطور عدد السكان و القوى العاملة ، فرضت ضغوطا إضافية على سوق العمل ، إذ ارتفعت قوة عرض العمل بوتيرة لم يكن الطلب على العمل قادرا دائما على استيعابها ، خاصة في فترات التقشف و تراجع الإنفاق العمومي. وفي المقابل لوحظ أن التشغيل الذاتي تطور بوتيرة أقل ارتباطا بدورات الإنفاق العمومي ، ما يوحي بان التشغيل الذاتي يكون أكثر ارتباطا بالمبادرة الفردية والمرونة الاقتصادية (دافع الفرصة) اذا توفر الاطار التشريعي و اليات الدعم و المرافقة كعنصر فعال في معالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد و بالتالي اختلالات سوق العمل .اما اذا ارتبط كليا بدافع الضرورة في ظل غياب الاطار والاليات فسيساهم في تعميق الاختلالات في شكل الاقتصاد الموازي وبالتالي التشغيل غير الرسمي .

على المستوى القياسي، أثبتت اختبارات الاستقرارية أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تتكامل من نفس الدرجة، وهو شرط أساسي لاختبار العلاقات التوازنية طويلة الأجل. وقد أظهر اختبار جوهانسن وجود علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية بين التشغيل الذاتي ومؤشرات سوق العمل، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات. كما بينت تقديرات FMOLS DOLS أن معامل التشغيل الذاتي جاء سالبا ومعنويا إحصائيا عند تفسير البطالة، وهو ما يعني أن ارتفاع التشغيل الذاتي يقترن بانخفاض البطالة في الأجل الطويل. وتؤكد هذه النتيجة بوضوح فرضية أثر للتشغيل الذاتي، أي أن هذا النمط من التشغيل لا يمثل مجرد استجابة ظرفية للبطالة (أثر الملاذ)، بل يمتلك قدرة فعلية على خلق فرص عمل والمساهمة في خفض البطالة.

أما نتائج نموذج ARDL ، فقد كشفت عن وجود ديناميكية قصيرة الأجل تعكس سرعة تصحيح معتبرة نحو التوازن الطويل، وهو ما يدل على أن التشغيل الذاتي لا يمارس أثرا بعيد المدى فحسب، بل يسهم أيضا في امتصاص الصدمات الظرفية التي يتعرض لها سوق العمل، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية والصحية. وتظهر هذه

النتائج أن فترات التراجع الاقتصادي لم تمنع التشغيل الذاتي من أداء دور تعويضي حافظ على قدر من الاستقرار النسبي لمؤشرات التشغيل.

بناء على ما سبق نقوم باختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى (صحيحة)**: كل اضافة نظرية في سوق العمل كانت معالجة لمعضلة مستجدة في واقع تطور البطالة ، فكل تطور في الفكر الاقتصادي وتصوراته لسوق العمل كانت البطالة حاضرة في الاختلافات بين المدارس سواء في تفسير حدوثها او في طرق معالجتها .
- **الفرضية الثانية (خاطئة)** : التشغيل الذاتي ليس مجرد نشاط هامشي او اضطراري فقط للأفراد ، من خلال التطرق لمفهوم التشغيل الذاتي وآلياته في الجزائر ، نجد ان التشغيل الذاتي هو نشاط قائم و متنوع ، بل جزء من سياسات التشغيل ، من الياته نظام المقاول الذاتي و اليات دعم المقاولاتية و الابتكار.
- **الفرضية الثالثة(صحيحة)**: التي تنص على أن التشغيل الذاتي يساهم بفعالية في سوق العمل في الجزائر : أكدتها النتائج القياسية ، حيث أثبتت العلاقة السالبة و المعنوية بين التشغيل الذاتي والبطالة، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وديناميكية قصيرة الأجل داعمة لهذا الأثر.

تخلص النتائج إلى أن التشغيل الذاتي في الجزائر لا يمكن اعتباره مجرد امتداد للقطاع غير الرسمي أو انعكاسا لبطالة مقنعة ، بل يمثل آلية اقتصادية فعالة تمتلك قدرة حقيقية على امتصاص البطالة وتعزيز مرونة سوق العمل وتقليص حساسيته للصدمات النفطية و الظرفية. غير أن فعاليته تبقى مشروطة بتعزيز نوعيته وإنتاجيته عبر بيئة مؤسساتية وتنظيمية و تمويلية داعمة ، بما يسمح بتحويله من استجابة فردية للبطالة إلى ركيزة هيكلية ضمن سياسات التشغيل والتنويع الاقتصادي مستقبلا

معالجة البطالة في الجزائر لا يمكن أن تستمر بالاعتماد الحصري على الوظيفة العمومية أو على دورات الإنفاق العمومي المرتبطة بالمحروقات، بل تستوجب تدعيم اكثر لنمط الإدماج الاقتصادي للأفراد عبر دعم المبادرات الفردية، وتطوير آليات التشغيل الذاتي، وإدماجه في استراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق فإن التشغيل الذاتي لا يمثل فقط أداة لمعالجة البطالة ، بل مدخل لإعادة هيكلة العلاقة بين الفرد و الاقتصاد و تحويل الباحث عن العمل إلى منشئ لفرصة العمل.

مستقبل سوق العمل في الجزائر يمر حتما عبر تعزيز التشغيل الذاتي ، ليس كخيار هامشي ، بل كخيار استراتيجي ينسجم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تعرفها البلاد، ويمنح سوق العمل درجة أعلى من المرونة والاستدامة في مواجهة الصدمات المستقبلية .

الاقتراحات:

اليات التشغيل الذاتي كجزء من السياسات العمومية للدولة هي احدى اهم السبل لمعالجة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الجزائري –كأهداف استراتيجية – بما ينعكس بصورة مباشرة على استقرار سوق العمل الجزائري في الاجلين المتوسط و الطويل ولعل اكبر اختلالين يمكن معالجتهما كأولوية في الاهداف هما :

– معالجة الاختلال الاول (التبعية المفرطة للمحروقات) : عن طريق توجيه اليات الدعم والمرافقة لمشاريع المقاولاتية و ريادة الاعمال حسب الاولوية في اطار هدف المساهمة في تنويع الاقتصاد .

– معالجة الاختلال الثاني (الاقتصاد الموازي) : عن طريق مزيد من المرونة والتسهيلات لأنشطة المقاول الذاتي حسب الاولوية في اطار هدف استقطاب النشاط الموازي و المساهمة في دمجه في النشاط الرسمي .

.افاق البحث :

- المقاول الذاتي كآلية لهيكلة الاقتصاد الموازي في الجزائر
- افاق التشغيل الذاتي الرقمي (عبر المنصات الرقمية) في الجزائر
- اثر التشغيل الذاتي في امتصاص البطالة خلال الصدمات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا– المراجع باللغة العربية:

1– الكتب:

1- **احمد طويل , اقتصاد العمل و التشغيل : أسس النظريات والتحاليل , النشر الجامعي الجديد , تلمسان ,** 2021 .

أسامة السيد عبد السميع , مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الاسلامية : الاسباب – الاثار – الحلول , دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , 2008.

2- **بن عزوز بن صابر , نشاة علاقة العمل الفردية في التشريع الجزائري والمقارن ,دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 ,** 2011 .

3- بن يمينة خيرة واخران , دور الجامعة المقاولاتية في تفعيل فكرة انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة دراسة حالة , كتاب جماعي , المقاولاتية و رهان التنمية الاقتصادية الواقع والمامول , مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية , جامعة ادرار , الجزائر , 2020 .

4- بوزيان الرحماني هاجر , المقاولاتية , كتاب بداغوحي , العالم يقرأ للنشر والتوزيع , عين تيموشنت , الجزائر , 2022.

5- ج د ن ورسك , ترجمة مُحَمَّد عزيز , مُحَمَّد سالم كعيبة , البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ,منشورات جامعة قار يونس , بنغازي , ط 1 , 1997

6- حربي مُحَمَّد موسى عريقات ,مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 , 2006 .

7- ريتشارد هاينبرغ ، ترجمة أنطوان عبد الله ، سراب النفط ، الدار العربية للعلوم بيروت لبنان ، ط 1 , 2005.

8- سالم عبد الحسن رسن ,نادية خضير كناوي , الاقتصاد الخفي و قياس اثاره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي , دار غيداء للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 , 2022, .

9- سعيد اوكيل , ريادة الاعمال او المقاولاتية مقاربة شاملة و عملية , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2017 ,

10- سلام عبد الكريم مهدي سميسم , التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الاقتصادي الاسلامي , مجدلاوي للنشر و التوزيع , عمان , ط 01 , 2010.

11- صافر مصطفاي فاطمة , نظام المقاولاتية في الحد من البطالة بين النظرية والتطبيق , دار الايام للنشر والتوزيع , عمان , 2019.

12- صالح الخصاونة , مبادئ الاقتصاد الكلي , دار وائل للنشر , عمان ,ط 2 , 1999 .

13- **ضياء مجيد الموسوي , النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ط** 4 , 2009

14- ضياء مجيد الموسوي ,سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة ,ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2007 .

15- **ضيف احمد , البشير عبد الكريم , مدخل للاقتصاد الكلي دروس مع تمارين محلولة ,الناشر الجامعي الجديد , تلمسان ,** 2021.

16- عبد المقتدر عبد العزيز السيد ، البترول وطرق استكشافه ، دار الفكر ، عمان ، ط1 2008 ،.

17- عبد المنعم راضي , مُحَمَّد بسيوني , اسس تطور الفكر الاقتصادي , مطبعة جامعة عين شمس , القاهرة , د س ط ,,

18- علي عبد الوهاب نجا , مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية – تطبيقية) , الدار الجامعية , الاسكندرية ,2015 .

19- علي مُحَمَّد محمود, الاقتصاد الكلي: النظرية والتطبيق, دار الجامعة الجديدة, القاهرة , 2004 .

20- العياشي زرزار , حمزة بن وريدة , اهمية الثقافة المقاولاتية في تحسين السمات الشخصية للمقاولين , , كتاب جماعي , المقاولاتية و رهان التنمية الاقتصادية الواقع والمامول , مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية , جامعة ادرار , الجزائر , 2020 .

21- قاسم عبدالرضا الدجيلي ,علي عبد العاطي الفرجاني , الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل ,منشورات ELGA , فاليتا ,مالطا , 2015 .

22– مُحَمَّد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983

23- **محمد جميل عمر و اخران , اقتصاديات العمل وتخطيط الموارد البشرية ,منشورات جامعة دمشق , كلية الاقتصاد , دمشق** , 2015.

24- **محمد طاقة , حسين عجلان حسن , اقتصاديات العمل ,اثراء للنشر والتوزيع , عمان , ط 1** , 2008 .

25- **مدحت القرشي , اقتصاديات العمل,دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , ط1** , 2007.

26- مدني بن شهرة , الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ,دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 , 2009 .

27- المرسي أحمد عبد الله , الاقتصاد الكلي والتحليل الاقتصادي, المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية , ,2005.

28- ناصر دادي عدون ,عبد الرحمان العايب , البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر ,ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2010 .

29- **نعمة الله نجيب ابراهيم , نظرية اقتصاد العمل , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية** , 2002, ص 15 .

30- النوري حسين ، الاقتصاد الكينزي وتحليل الطلب الفعّال , دار النهضة العربية , بيروت ، 2011 .

31- هالة مُحَمَّد لبيب عنبة , المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الاعمال ,المنظمة العربية للتنمية الادارية , جامعة الدول العربية , 2017.

32- الهواري سعيد ، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق , دار المناهج , عمان ، 2010 .

2– أطروحات الدكتوراه والماجستير

1- تومي حسين، النمو السكاني و اثره في نشاة المدن و تطورها في العالم – دراسة نموذج الجزائر للفترة الزمنية (1962-2018) ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الديموغرافيا، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2018-2019.

2- الجودي مُحَمَّد علي , نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة , اطروحة دكتوراه في علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة مُحَمَّد خيذر , بسكرة , 2014-2015 .

3- علي بخيتي , المقاولاتية كأداة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر للفترة 2020/2000 ,اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية , تخصص تحليل اقتصادي و استشراف , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , المركز الجامعي علي مرسلي , تيبازة , 2022/2021 .

4- فراحي فضيلة، تداعيات اداء اسواق الاوراق المالية على النمو الاقتصادي و التضخم- دراسة قياسية لعينة من الدول الناشئة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2024-2023.

5- محفوظ مراد، الخوصصة و تاثيرها على معدل البطالة – دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص ادارة اعمال، جامعة الجزائر 3 ، 2014 .

6- سيدعلي ملود ، المقاولاتية وديمومة المؤسسة الاقتصادية الخاصة : دراسة ميدانية لمجموعة من مقاولي الجزائر العاصمة ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع تنظيم وعمل كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر02 ،2017/2016

7- حدو مُحَّد ، اثر سياسة سوق العمل النشطة على التشغيل في الجزائر : دراسة تحليلية و قياسية 2000-2018 , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر03 ، 2020،

8- مُحَّد اريبه , الاستفادة من مقاصد الشريعة لترتيب الاولويات في السياسة العامة , رسالة ماجستير , تخصص السياسة العامة , كلية الدراسات الاسلامية , جامعة حمد بن خليفة , قطر , 2019 .

9- معط الله امال ، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد كمي ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014-2015

3- المطبوعات:

1- ايمان بن نعجة ، المقاولاتية ، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر ،تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة ، كلية علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 03 ، 2023/2022

2- بطاهر علي , محاضرات في الاقتصاد الكلي , مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ,جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف , 2023/2022.

4- المجلات:

1- حسناء ميمون , المقاول الذاتي : دراسة وفق احكام القانون 13-114 , مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية , العدد 2 نوفمبر 2021.

2- راحلي سعاد، اثر تعليق عقود الزواج كاجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا، revue académique de la recherche juridique،المجلد 12،العدد04، جامعة بجاية، 2021/10/10.

3- زكرياء مسعودي، خليفة غربي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي: FMOLS و ECM دراسة قياسية للفترة 1980-2017 مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 04، العدد 07 ،جامعة الوادي 2019.

4- سارة مذكور , الهام بوحلايس , دور آلية الضمان المالي للقروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , مجلة العلوم الانسانية , المجلد , العدد , ديسمبر 2023 .

5- سمير حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج: ARDL خلال الفترة 1990-2019، JBAES ، مجلد 06، عدد 02 ، جامعة يحي فارس المدية، 2020 .

6- طيبي حسين، التونسي فائزة، واقع الخوصصة في الجزائر – دراسة سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 28،المجلد 7 ،جامعة الاغواط، الجزائر، 2018 .

7- عادل العمراوي , التشغيل الذاتي للشباب المغربي : أي برامج للإدماج السوسيو - اقتصادي ؟ , المجلة المغربية للفكر المعاصر , العدد 2 يونيو 2018.

8- عائشة بازينة,اثر التنمية الاقتصادية على معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة 1990-2020, المعرف العلمي العربي للأبحاث , المجلد (6) العدد (7) , 2025 .

9- عائشة بن مشري , زرفة بولقواس , الفكر المقاولاتي وعلاقته بحاضنات الاعمال في الجزائر , مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال , المجلد 10 , العدد 02 , جوان 2024 .

10- عنّان مُحَمَّد، دور مرونة سوق العمل في التخفيف من آثار الصدمات العالمية: دراسة نموذجية , *مجلة دراسات اقتصادية عربية*، العدد 8، 2021.

11- فاطمة مُحَمَّد احمد عبد اللطيف , البطالة والتشغيل , المجلة العلمية للخدمات الاجتماعية , المجلد الاول ,العدد 14 , 2021

12- فضيلة ملواح ، علي مكيد ، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2018 ،مجلة الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ،المجلد 17، العدد 02 ،المدرسة الوطنية العليا للاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ،2020.

13- قصاب سعدية , التشغيل غير الرسمي في الجزائر , مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة , العدد 26 , 2012 .

14- مراس مُحَمَّد ، دراسة برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ و الاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد2، جامعة الطاهر مولاي –سعيدة ، 2015 .

15- مغراوي محي الدين عبد القادر واخرون , التشغيل في الجزائر :قراءة تحليلية للسياسة التشجيعية ,مجلة التنظيم والعمل , المجلد 7 , العدد1 , 2018 .

16- موسى جديدي ، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، العدد 07 ، جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي،الجزائر، السنة 2016 .

17- موسى حديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016.

18- وسام حسيني , مُحَمَّد رتيعة , دراسة قياسية لمحددات البطالة في الدول العربية باستحدام نموذج بانل الديناميكية للفترة 1980-2029 , مجلة البحوث الاقتصادية والمالية , المجلد 09 , العدد 01 , 2022 .

19- يحي لعمارة محامد، التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها -دراسة تحليلية وديمغرافية 1966-2018 مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد18،العدد4، جامعة مستغانم، 2021/04/13 .

5- الملتقيات:

1- حافظ عتب , تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل , الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005 . منظمة العمل العربية , مكتب العمل العربي , المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

6- التقارير:

1- الديوان الوطني للإحصائيات , الجزائر بالأرقام -نتائج 2018/2016 , نشرة رقم 49, 2021 .

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا), نحو مسار منتج وشامل: استحداث فرص العمل في المنطقة العربية . بيروت , 2020 .

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الاول من سنة 2004 .

4- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي , المقاولة الذاتية رافعة للتنمية و ادماج القطاع غير المنظم , تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي , المغرب , الاحالة الذاتية رقم 27/2016 .

5- المعهد العربي للتخطيط، .تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجارب الدولية, سلسلة دراسات التنمية , الكويت, 2019.

6- منظمة العمل الدولية , (pdf) ISBN 978-92-2-132118-7 ، 2018 .

7- منظمة العمل الدولية , العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة: دليل حول مؤشرات سوق العمل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ، إدارة الإحصاء، جنيف: ISBN 978-92-2-132118-7 (pdf) ، 2018 .

8- منظمة العمل الدولية , سياسات التشغيل الدولية , دليل استرشادي , (web ISBN 978-92-2-126424-8 .pdf)

9- منظمة العمل الدولية, سياسات سوق العمل النشطة, مكتب العمل الدولي , جنيف, 2018 .

10- نواف ابو شمالة , تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجارب الدولية , الهيكل والادوات والاداء المقارن , المعهد العربي للتخطيط , 2021 .

7- القوانين والمراسيم التنفيذية

1- قانون المالية لسنة 2023 , الجريدة الرسمية رقم 89 لسنة 2022.

2- قانون المالية لسنة 2023 , العدد 89 الجريدة الرسمية لسنة 2022 .

3- قانون المالية لسنة 2024 , العدد 86 الجريدة الرسمية لسنة 2023 .

4- قانون المالية لسنة 2025 , العدد 84 الجريدة الرسمية لسنة 2024 .

5- القانون رقم 23-22 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022, يتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي , الجريدة الرسمية رقم 85 لسنة 2022 .

6- المرسوم التنفيذي رقم 196-23 المؤرخ في 25 ماي 2023 المتعلق بانشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي .

7- المرسوم التنفيذي رقم 23-197 المؤرخ في 2023/05/23 يحدد قائمة النشاطات المؤهلة بياستفادة من القانون الاساسي للمقاول الذاتي و كيفية التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي .

8- المرسوم التنفيذي رقم 23-196 المؤرخ في 05/25 /2023 المتعلق بتنظيم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي و سيرها .

9- المرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 28 يونيو 2025 , يحدد شروط و كيفيات ممارسة نشاط الاستراد المصغر من طرف المقاول الذاتي , الجريدة الرسمية , العدد 40 لسنة 2025.

10- مذكرة بنك الجزائر للبنوك رقم 01 م ع ق ت م /2024 المؤرخة في 30 جانفي 2024

11- الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي , إعلان رقم :2024/01 المؤرخ في 31 مارس 2024 .

12- الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي , إعلان رقم :2024/133 المؤرخ في 01 اكتوبر 2024 .

13- دليل المقاول الذاتي عبر موقع الوكالة https://www.anae.dz تاريخ الاطلاع 2025/05/10

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية

1- Ana Paula Marques, 2016. "**Self-Employment Experiences of Young Graduates: New Forms of Professional (in)Dependence**," European Journal of Social Sciences Education and Research Articles, Revistia Research and Publishing, vol. 3, ejser_v3.

2- Banque d'algerie,rapport annuel 2020, banque d'algerie.alger,2021.

3- benyahia salima, le chômage en Algérie ; caractéristiques, causes et conséquences revue de l'ijtihad d'études juridiques, volume 08, no 01, université Tamanrasset,2019.

4- boudjemline nawal, delenda aissa , transistion demographique et vieillssement en algerie, مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية, volume 10, no 04, université ouargla,2019.

5- Burchell, B. J., & Coutts, A. P. (2018). The Experience of Self-Employment Among Young People: An Exploratory Analysis of 28 Low- to Middle-Income Countries. *American Behavioral Scientist*, *63*(2): https://doi.org/10.1177/0002764218794240 (Original work published 2019) .

6- Evans, D. S., & Leighton, L. S. (1989). *Some empirical aspects of entrepreneurship*. *The American Economic Review, 79*(3), 519–535.

7- Evans, D. S., & Leighton, L. S. (1989). *Some Empirical Aspects of Entrepreneurship*. **American Economic Review, 79**(3), 519–535.

8- Goetz SJ, Fleming DA, Rupasingha A. The Economic Impacts of Self-Employment. *Journal of Agricultural and Applied Economics*. 2012;44(3):315-321. doi:10.1017/S1074070800000432, https://aquila.usm.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3315&context=dissertations.

9- Jolanta Szaban, & Małgorzata Skrzek-Lubasińska. (2018). Self-Employment and Entrepreneurship: A Theoretical Approach. Central European Management Journal, 26(2), 89–120. https://doi.org/10.7206/jmba.ce.2450-7814.230. p 90

10- Khan, T. H., MacEachen, E., & Dunstan, D. (2021). *Self-employment, work and health: A critical narrative review*. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, *18*(21), 11215:https://doi.org/10.3390/ijerph182111215

11- **Koellinger, P., Minniti, M., & Schade, C.** (2013). *Gender Differences in Entrepreneurial Propensity*. **Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 75**(2), 213–234. https://doi.org/10.1111/j.1468-0084.2011.00689.

12- lene, E.T. Examine the association between self-employment and return migrants in Ethiopia: evidence from Gondar city youth returnees. *J Innov Entrep* **12**, 28 (2023). https://doi.org/10.1186/s13731-023-00288-x.
13- Moundir lassassi , nacer-eddine hammouda , detarminants du choix du statut self - employment vs salariat en algerie analyse en pseudo – panel , les cahiers du cread N°113/114 .
14- Office nationale des statistiques, démographie algerienne 2020-2023 , alger 2024, p 06. disponible sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie algerienne 2020-2023 pdf.
15- Rapport les effets économiques et sociaux du progamme d'ajustement structurel ;CNES ; 12 éme session pléniere ; novembre 1998.
16- UK Commission for Employment and Skills. (2011). *Skills for self-employment* (Evidence Report 31) .

ثالثا- المواقع الالكترونية:

1- وكالة الأنباء الجزائرية , وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ., مؤتمر صحفي في ختام اليوم الإعلامي حول المقاول الذاتي 24 05 2024 www.aps.dz

2- https://www.anae.dz/fr/#:~:text=encourageant%20%C3%A0%20s%27int%C3%A9grer%20dans%20l%27%C3%A9conomie,sp%C3%A9cialement%20cr%C3%A9%C3%A9e%20%C3%A0%20cet%20effet 10/05/2025.

3- https://www.anae.dz/ar/#:~:text=%2B2 10/05/2025

4- https://www.aps.dz/ar/economie/155487-2024-01-20-17-50-38?utm

5- https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/3F6D27A7987C47FEC1257CE60024C937_Employment%20policies_Algeria.pdf 03/05/2025

6- https://www.mtess.gov.dz/fr/64-des-projets-angem -affectes-aux-femmes/#:~:text=L'ANGEM%20a%20assuré%20un%20soutien,services%2C%20a%20souligné%20la%20ministre

7- https://www.mtess.gov.dz/fr/64-des-projets-angem-affectes-aux- femmes

1

8- https://www.bna.dz/fr/financement-anad/#:~:text=Montant%20de %20financement

9- https://www.mtess.gov.dz/fr/64-des-projets-angem-affectes-aux-femmes/#:~:text=Mme,au%20titre%20de%20ce%20%20dispositif

10- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/web%20pages/ar/ar_dispositif.aspx#:~:text=%D8%AF%D8%B9%D9%85%20%D8%A5%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%20%D9%88%20%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA,30%20contact%40cnac%20.dz

11- https://www.bna.dz/fr/financement-anad/#:~:text=1,jeunes%20ch%C3%B4meurs%20porteurs%20de%20projets

12- https://data.albankaldawli.org/indicator

قائمة الملاحق

المـــــــــلاحـــق:

الملحق رقم 01 : بيانات متغيرات الدراسة لفترة الدراسة التجريبية 2023/1991 .

	التشغيل EMPLOYMENT	البطالة UNEMP	التشغيل الذاتي SELF_EMPLOY	التعليم العالي TERTIARY	النمو السكاني POPG	معدل التضخم CPI	ن. ا .ت راس المال GCFG	ن.ن. المحلي الاجمالي GDPG
1991	36.36300	20.60000	39.47857	10.88550	2.383576	25.88639	31.84133	-1.200001
1992	34.61400	24.38000	39.75504	11.03217	2.435250	31.66966	30.75749	1.800002
1993	33.76300	26.23000	39.91509	10.91104	2.406099	20.54033	29.09091	-2.100001
1994	33.05800	27.74000	39.97073	10.44514	2.212502	29.04766	30.08014	-0.899997
1995	31.07300	31.84000	39.97234	10.26351	2.068698	29.77963	30.90856	3.799995
1996	32.57000	28.31500	39.88518	11.71052	1.957702	18.67908	25.67841	4.099998
1997	33.58800	25.43000	39.74603	11.00997	1.864020	5.733523	22.44697	1.100000
1998	32.70000	26.85500	39.69455	11.04863	1.592536	4.950162	27.14848	5.100004
1999	31.78200	28.54500	39.20470	13.70402	1.388529	2.645511	26.24768	3.200002
2000	31.08800	29.77000	38.46495	12.28895	1.399669	0.339163	23.56391	3.800000
2001	32.03700	27.30000	38.27260	15.44301	1.373291	4.225988	29.40252	3.000000
2002	32.49900	25.90000	36.71044	17.12887	1.330395	1.418302	32.42215	5.400000
2003	33.29900	23.72000	35.07993	18.35396	1.329615	4.268954	32.08082	6.500000
2004	35.81800	17.65000	34.14176	18.99535	1.396440	3.961800	32.85145	4.500000
2005	36.72500	15.27000	33.21520	20.82939	1.463309	1.382447	31.17508	5.400000
2006	37.94600	12.27000	32.72289	21.51417	1.541274	2.311499	30.36212	2.900000
2007	37.22600	13.79000	32.53357	23.77421	1.669072	3.678996	33.57155	3.100000
2008	38.26400	11.33000	32.49282	22.11111	1.818853	4.858591	35.53693	2.500000
2009	38.77900	10.16000	32.84060	30.75537	1.915885	5.737060	46.06691	1.200000
2010	39.17400	9.960000	32.88755	30.97765	1.947059	3.911062	43.28683	4.800000
2011	39.00600	9.960000	32.97218	32.60739	1.956894	4.524212	39.75382	3.000000
2012	38.38000	10.97000	31.99499	33.70814	1.992808	8.891451	40.28238	2.400000
2013	38.66300	9.820000	31.03449	35.49594	2.019531	3.254239	44.58201	2.600000
2014	38.25500	10.20700	31.18930	36.06225	2.037865	2.916927	46.89848	4.100000
2015	37.69600	11.20600	31.50515	38.33098	2.056248	4.784447	51.77961	3.200000
2016	38.00800	10.20200	31.61145	44.10529	2.055691	6.397695	51.64151	3.900000
2017	37.23600	12.00000	31.73116	49.37791	2.032001	5.591116	48.26759	1.500000
2018	37.13700	12.15000	31.64118	53.16370	1.937806	4.269990	46.45686	1.400000
2019	37.01100	12.28500	31.86335	54.18563	1.840413	1.951768	44.62956	0.900000
2020	33.99200	14.04000	32.17243	53.61403	1.711912	2.415131	42.94936	-5.000000
2021	34.42000	13.60700	32.11024	54.20999	1.619365	7.226063	39.14581	3.800000
2022	36.28700	12.43700	32.05030	53.40125	1.587582	9.265516	35.08912	3.600000
2023	36.33000	11.81400	32.09402	55.51889	1.498976	9.322174	37.72495	4.100000

المصدر : **https://data.albankaldawli.org/indicator**